المحور الثاني
في تسارع الزَّمن وتزامنه

الثورة: تسريعٌ للزمن أم شللٌ مؤقّت؟

حفريّات ومراجعات في الذاكرة

محمّد الحدّاد

-1-

إنّ سنوات من التاريخ قد تمرّ رتيبة متكرّرة فكأنّها يوم واحد، وإنّ أيّاماً معدودات قد تُحدِث تغييرات تاريخيّة تُعدّ بالقرون. عادت إلى ذاكرتي هذه الجملة للفيلسوف الألماني كارل ماركس، وقد انقطعت عن كتاباته منذ أكثر من ربع قرن، وتذكّرت معها كِتاب «**عشرة أيام غيّرت العالَم**»[1]. هل يُمكِن للثورات العربية أن تمثّل حدثاً من هذا القبيل؟

سقوط النُّظم الحاكِمة في تونس (17/ 12/ 2010 – 14/ 01/ 2011)، ثمّ مصر (25/ 01/ 2011 – 11/ 02/ 2011)، ثمّ ليبيا (17/ 02/ 2011 – 20/ 10/ 2011)، ثمّ اليمن (21/ 11/ 2011 – 23/ 02/ 2012) بدا مؤشّراً على تغيّرات نوعيّة في المنطقة. وكان ماركس عندما تحدّث عن الحدث الثوري الذي يسرِّع التاريخ، قد افترض أن تقع عملية التسريع دائماً بالاتّجاه الإيجابي (التقدّمي)، وتدفع للارتقاء إلى مرحلة تاريخيّة أفضل. ولئن لم يتوقّع أحد ممّن تابعوا بدايات الثورات العربيّة أن تكون المرحلة

(1) كتاب مشهور للصحافي الأميركي جون سيلاس ريد (Reed)سجَّل فيه شهاداته المباشرة عن الثورة الروسيّة لسنة 1917.

العربيّة الجديدة مرحلة اشتراكيّة، فإنّ كثيرين أملوا في أن تكون مرحلة الديمقراطيّة.

في البدء كان الأمل قويّاً، بل لم يكن الشكّ وارداً. وأحفر في أعماق الذاكرة الشخصيّة، بعيداً عن التاريخ الرسمي للأحداث والوقائع، فأجد بعض الذكريات المميّزة:

– عندما تأكّدت مغادرة الرئيس التونسي للبلاد، يوم 14/ 01/ 2011، حوالى الساعة الخامسة من بعد الظهر، تشكّلت بصفة تلقائية لجانُ أحياءٍ لحراسة البيوت والممتلكات، بعد أن اختفت قوّات الشرطة من البلاد أو كادت تختفي. الجزء الأكبر من الناس لم يكن مُسيَّساً، ولم يسأل أحد عن الانتماء السياسي لجاره في الحيّ، المهمّ كان التضامن للمحافظة على أمن السكّان والبيوت. تقاسمنا الأدوار في الليلة الأولى، وتناوبنا على الحراسة إلى طلوع الفجر، ثمّ منحنا ضوء النهار شعوراً كاذباً بالأمان.

– في اليوم الموالي، أخذتُ السيارة لزيارة والدتي والاطمئنان على حالها. لاحظتُ أنّ السائقين الذين لا يتوقّفون عادةً عند الإشارات الضوئية إلاّ عند حضور الشرطة، كانوا في هذا اليوم شديدي الانضباط على الرّغم من غياب الشرطة. مشهد السيّارات المُنضبِطة لإشارات المرور وللعلامات الضوئية ما زال حاضراً في ذاكرتي إلى اليوم.

– في طريق العودة، كان عليّ أن أقتني مستلزمات الحياة اليوميّة. هالني الطابور الطويل أمام مخبزة الحيّ، كانت الرغبة جامحة لدى الجميع للاحتياط باقتناء أكثر ما يمكن من الضروريات، لكن لم أشهد أمامي شجاراً أو محاولات غشّ.

كُتب التاريخ ستحسم في المستقبل الأحداث الموضوعية لأولى الثورات العربية. هل هرب الرئيس أو أُجبر على المغادرة أو كان ينوي العودة بعد مرافقة أسرته إلى مكان آمن؟ هل كان الجيش محايداً أو أنّه شارك في عملية انقلابية ضدّ الرئيس المخلوع؟ مَن الذي خطّط لتحويل السلطة إلى رئيس البرلمان بصفة شبه رسمية وشبه دستورية؟ لماذا أوقِف مدير الأمن الرئاسي؟ ثمّ لماذا لمَ يُحاكَم بعد ذلك؟ لماذا استفحل العنف وارتفع عدد القتلى بعد فترة من الهدوء إلى أن تجاوز أضعاف ما حصل قبل 14/ 01/ 2011؟

الوقائع الموضوعيّة لا تهمّني هنا، وهي على كلّ حال ما زالت غامضة تعتريها الكثير من المغالطات والأساطير. أنا نفسي قد أكون أسهمتُ عن غير قصد في نشر الأسطورة المؤسِّسة للثورة التونسية: قصّة محمّد البوعزيزي، الشاب صاحب الشهادة الجامعية

الذي كان يبيع الخضار وأحرق نفسه احتجاجاً على النَّيل من كرامته. منذ الأيام الأولى، بدأت القنوات والإذاعات غير التونسية تستجوبني، وبخاصّة «الجزيرة» و«العربيّة»، وكنتُ أكرّر هذه القصّة الشائعة في تونس آنذاك. طبعاً، البوعزيزي يمكن أن يكون أيّ عربي، ما دامت كرامة العربي مُداسة في كلّ مكان، داخل بلاد العرب وخارجها. كانت قصّته رمزيّة ومؤثّرة لأنّها تجمع بين الشباب والكرامة وتحويل العنف إلى الذّات بدل توجيهه إلى الآخرين، اقتداءً بما فعل هابيل وسقراط والمسيح. لكنّها كانت إلى الأسطورة أقرب، لأنّ حادثةً من هذا النوع لا يمكن أن تُسقِط نظامَ حُكم.

إنّ كلّ ثورة لا بدّ أن تخلق لنفسها أسطورة، والثورة الفرنسيّة مثلاً ابتدعت أسطورة الشعب الذي يقتحم سجن «الباستيل» لتحرير المضطّهدين القابعين فيه من كتّاب التنوير وزعماء الحرّية. التحام الشعب والأنتلجنسيا كان أسطورة الثورة الفرنسية. أمّا التاريخ الحقيقي الموثّق فيثبت بما لا يدع مجالا للشكّ والتخمين أنّ سجن «الباستيل» الذي اقتحمه الثوّار يوم 14-07-1789 [2] لم يكن يؤوي آنذاك أيّ كاتِب أو مثقّف، كلّ الذين حُرّروا منه كانوا مُجرمي حقّ عامّ.

كلّ ثورة تحتاج إلى أسطورة مؤسِّسة، وقد كانت قصّة البوعزيزي أسطورة الثورة التونسية، ثمّ أسطورة الربيع العربي بعامّة، قبل أن تتأخْوَن الأسطورة وتُصبح دعاية تضليليّة، ويتحوّل البوعزيزي إلى مناضل «إسلامي»، وهو الذي لم يناضل ولا عرف النضال، ولا كان يحمل شهادة جامعية، ولم يُواجِه الشرطة السياسية وإنّما تخاصم مع ابنة عمّه التي كانت عون تراتيب بلديّة، شتمها فصفعته، وأحرق نفسه لاحقاً وهو في حالة سُكر.

ما أهمّية هذه التفاصيل أمام حدثٍ تاريخي شَعَرْنا منذ البداية أنّه سيُغيّر مصير بلد، ثمّ رأيناه يُغيّر مصير منطقة بأسرها؟ أترك الوقائع جانباً، بما فيها من موضوعي وأسطوري، وأعود إلى معايشتها من الوعي الذّاتي والشعور الخاصّ. متى بدأ الشكّ يحلّ محلّ التفاؤل؟

(2) منذ سنة 1880 إلى اليوم، اتُّخذت ذكرى تحرير الباستيل يوماً وطنياً لفرنسا والعيد الرسمي الأكثر أهمّية في البلاد.

في يوم الثلاثاء 18/ 01/ 2011، وقد دُعي آنذاك بالثلاثاء الأسود، بدأت وسائل إعلام عدّة من تلك التي ظلّت وفيّة للنظام السابق، تتحدّث منذ الساعات الأولى من الصباح عن عمليّات واسعة لاختطاف الأطفال، وتُقدِّم شهادات كاذبة لمواطنين يزعمون أنّهم فقدوا أبناءهم. كانت خطّة خبيثة نَشرَت الهلع بين الجميع. عدتُ أدراجي مُسرعاً واتّجهتُ إلى المدرسة التي كنت قد أوصلتُ إليها ابنتي، وبعد أن تأكّدت أنّ كلّ شيء على ما يرام، ظللتُ مُرابطاً أمامها، استمع من مذياع السيارة للإذاعات وهي تنشر الهلع بين المواطنين. بعض الإعلاميّين، أتذكّرهم بأسمائهم وأصواتهم، ما زالوا إلى اليوم يصولون ويجولون بل يقدّمون الدروس في الثورة والثورية. صاحب إحدى القنوات التلفزيونية أوقفه الجيش بتهمة الخيانة العظمى لأنّه كان يدفع إلى التناحر ونشر السلاح، ثمّ أُطلق سراحه بضغط من الثوريّين ومناضلي حقوق الإنسان بحجّة احترام حريّة التعبير. منذ ذلك اليوم، بدأنا نتحدّث عن الثورة المضادّة وإعلام العار، لكن شيئاً فشيئاً اتّضح أنّ الأمر أعقد من ذلك بكثير، وأنّ المقابلة ثورة/ ثورة مضادّة اختزالٌ مخلّ لوضعٍ مركّبٍ وشديد التداخل.

-2-

تأكّد سقوط نظام الحُكم في تونس يوم /14/ 01 الذي كان يوم جمعة. لا أظنّ أنّ الشيخ يوسف القرضاوي قد دعا للثوّار بالتوفيق في خطبته في العاصمة القطرية الدوحة، ولا أنّ السيّد علي الخامنئي قال كلمة لمساندتهم أثناء خطبته الأسبوعية في طهران. هذا مع أنّ الاحتجاجات لم تكن «بنت يومها» فقد استفحلت قبل ذلك بأسابيع. بيد أنّ الشيخ القرضاوي كان قد زار تونس قبل الثورة بسنة واستُقبل بحفاوة من النّظام السابق. أمّا العلاقات بين تونس وإيران فلم تبلغ في التاريخ تطوّراً مثل الذي بلغته في عهد النظام السابق، حتّى إنّ الدعوة إلى التشيّع أصبحت تُمارَس علناً.

يوم الجمعة الموالي، خَصّص الشيخ القرضاوي خطبة الجمعة لتمجيد الثورة التونسية التي قامت، بحسب رأيه، ضدّ العلمانيّة، مُطالباً بإلغاء الدستور العلماني والقوانين المترتّبة عنه، والمُنافية للشريعة، ويقصد «مجلّة الأحوال الشخصيّة» التي تَمنع تعدّد الزوجات،

وتفرض أن يتمّ الطلاق أمام القاضي[3]. كما خصَّص السيّد علي خامنئي في اليوم ذاته خطبة الجمعة لمُبارَكة الثورة التونسية، والتأكيد على أنّها مُستلهَمة من الثورة الإيرانية الخُمينيّة وسائرة على خطاها[4].

بعد ذلك بفترة، وتحديداً في19/ 05/ 2011، ألقى الرئيس الأميركي باراك حسين أوباما خطاباً مشهوداً أمام الكونغرس، أشاد فيه بالثورة التونسية، ووقف أعضاء الكونغرس إجلالاً لها، وغزت تلك الصورة الرائعة وسائل الإعلام العالمية. لكنّ قليلين تابعوا مضمون الخطاب وتفاصيله. فقد قال آنذاك إنّ الثورات العربيّة تواصِل ملحمة إسقاط نظام صدّام حسين بفضل التدخّل العسكري الأميركي سنة 2003، واعتبر احتلال العراق منطلق الديمقراطيّة في العالَم العربي، ودعا الثورات العربية للاحتذاء بالمنهج الديمقراطي في العراق، مُعتبِراً العراق بعد الاحتلال صاحب الدَّور الريادي في الانتقال الديمقراطي للمنطقة[5].

- الثورة التونسية قامت لاسترجاع نظام تعدّد الزوجات؟
- الشباب العربي الثائر كان يستوحي من نظريّة ولاية الفقيه؟
- الشعوب العربية بدأت تعي أهمّية الديمقراطية بفضل احتلال الولايات المتّحدة العراق سنة 2003؟

لقد بات واضحاً أنّ المعركة الكبرى لن تكون ضدّ الثورة المضادّة فقط، وإنّما ضدّ لصوص الثورات. يوم 27/ 02/ 2011، نشرتُ في صحيفة الحياة مقالًا بعنوان «في معنى إسقاط النّظام»، قلتُ فيه: «إنّ إسقاط المستبدّ يوفّر فرصة تاريخية نادرة للتخلّص من

(3) لمزيد من الاطّلاع على أفكار يوسف القرضاوي، راجع كتابه **التطرّف العلماني في مواجهة الإسلام: نموذج تركيا وتونس** (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ط3، ص 123–127، يقول مثلاً: «وهذا القانون مُخالِف للقرآن الكريم الذي أباح التعدّد بشرطه، وهو مخالف للسُنّة النبوية ولهدي الصحابة، ولإجماع المذاهب والطوائف الإسلامية كلّها، ولعمل الأمّة خلال أربعة عشر قرنًا، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة».

(4) تُراجع أيضاً خطبته المخصَّصة لتونس ومصر وقراءته الخاصّة لتاريخ المنطقة إلى الثورات العربيّة على الرابط التالي: *https://www.youtube.com/watch?v=xLTVpfwnzY8*

(5) محمّد الحدّاد: **التنوير والثورة** (تونس: دار التنوير،2013)، الفصل الثاني: «حفريات في الثورات العربية»، ص 37.

الاستبداد ذاته... فالثورة قطيعة مع الماضي، وماضي الاستبداد قديم جدّاً في المجتمعات العربية والإسلامية. وواقع الاستبداد العربي مستمرّ من الفتنة الكبرى إلى القرن الحادي والعشرين. وقد اقترن الحُكم بالسيف، وتماهت السلطة بالعنف في الثقافة السياسية لمجتمعاتنا. منذ أربعة عشر قرناً لا يكاد يوجد حاكِم عربيّ أو مُسلم اختار أن يترك كرسيّ الحُكم طواعية، وكانت ولاية كلّ حاكِم تنتهي بموته أو اغتياله. الحُكم تواصَل بالوراثة حتّى في الأنظمة الجمهورية (...). والبديل معروف، إنّه النظام الأقلّ سوءاً الذي ابتدعته البشرية، يعني الديمقراطية التي لم تتطوّر من داخل التراث العربي والإسلامي وإن لم يكن هذا التراث مناقضاً لها، وقد ارتبطت بتجارب مجتمعات أخرى قبل أن تصبح أفقاً كونيّاً مُشترَكاً. يتعيّن تطويع هذا التراث كي يتقبّلها بعمق ولا يجعلها مجرّد شعار للتغطية على استبداد جديد... إنّ مسار تعميق الحداثة من جهة، ودمقْرطتها من جهة أخرى، هو مسار طويل وشاقّ ينبغي أن يرعاه المجتمع المدني ويرتفع به عن الأداء السياسي المباشر الذي سيكون بالضرورة مخيّباً في المراحل الأولى من التجربة الديمقراطية، بما أنّ الثقافة الديمقراطية ما زالت يانعة»[6].

بهذه الأفكار المحورية بدأتُ أُسهم، كمثقّف، في ما يمكن دعوته، اقتباساً من عنوانٍ مشهور لبول ريكور: «تنازع التأويلات للثورات العربيّة». كانت ظاهرة الثورات قد امتدّت من تونس إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا. كما أنّ بعض البلدان تعاملت بذكاء معها وبادرت بإدخال إصلاحات جذريّة لتفادي سلبيّاتها، ولا سيّما المغرب وسلطنة عُمان. والثورة ليست غاية في ذاتها، إنّها مجرّد وسيلة، المهمّ هو تحقيق الإصلاحات المطلوبة. موجة الثورات العربيّة في الخمسينيّات والستينيّات من القرن الماضي لم تحقّق إصلاحات عميقة في المجتمعات وتردّدت في خطابات «ثورجيّة» فارغة. والثورات الاشتراكية التي افتتحت القرن العشرين سقطت كلّها مع نهاية هذا القرن. «الثورجيّة» هي المرض الطفولي للثورات، عندما تتعامل معها وكأنّها في ذاتها المقصد والغاية.

المطلوب حينئذ تحديد الهدف: إنّه الديمقراطية ببعدَيها السياسي والاجتماعي. الديمقراطية السياسية هي أن يتمتّع كلّ مواطن، مهما كان دينه أو مذهبه أو عرقه أو جنسه،

(6) يُراجع على الرابط: *http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/238493*

بحقّ الإسهام في الشأن العامّ، والديمقراطية الاجتماعية هي أن يتمتّع كلّ مواطن، مهما كان دينه أو مذهبه أو عرقه أو جنسه، بحقّ الاستفادة من الخيرات العامّة. والديمقراطية لا تقوم على ولاء الدين أو المذهب أو العرق، وإنّما تقوم على فلسفة المواطنة، أي التساوي في الحقوق والواجبات. ومن هذا المنطلق، لا يوجد تعارض بين التراث والديمقراطية كما لا توجد ديمقراطية من داخل التراث. التراث في ذاته ليس ديمقراطياً ولا متعارضاً مع الديمقراطية، لأنّ هذه الفكرة حديثة العهد، ويُمكن لأيّ تراث أن يُطوَّع ليتلاءم معها، كما يُمكن لأيّ تراث أن يُوظَّف ضدّها. والحداثة تتضمّن الديمقراطية، لكن يمكن أن تؤدّي أيضاً إلى الاستبداد إذا ما تحوّلت إلى احتكار مقصور على أقلّية في المجتمع، حيث تُمارَس الديمقراطية بين النخبة المستفيدة وتُمنَع عن غيرها. المطلوب «دمقْرطة الحداثة» للجمع بين البُعدَيْن في الآن ذاته. هذا، من وجهة نظري، شرط تسريع التاريخ، أي استدراك النتائج الوخيمة للاستبداد في ماضينا العربي الإسلامي، وفتح صفحة جديدة أمام الأجيال القادمة. ما عدا ذلك لن يكون إلاّ شللاً موقّتاً أو دوراناً في فراغ، ثمّ ننتهي من جديد إلى نقطة الانطلاق[7].

-3 -

أجمَع مرجعا الأصوليّتَيْن السنيّة والشيعيّة على الترحيب بالثورة التونسيّة، ثمّ المصرية، ثمّ اللّيبية، لكنّهما اختلفا عندما حلّ ركب الثورة في سوريا. كيف يمكن لخامنئي أن يعتبر النظامَيْن التونسي والمصري استبداديَّين ولا يقبل التوصيف نفسه على النّظام السوري، ورصيده في انتهاك الحرّيات أكبر ألف مرّة؟ ولو افترضنا أنّ «المقاومة» مُقدِمة على الحرّية، فإنّ النّظام التونسي السابق كان متحمّساً للمقاومة، وإعلامه مجنَّداً لتمجيد «حزب الله» وبطولاته. أمّا الشيخ القرضاوي فقد ساند الثورة السورية كما ساند قبلها التونسية، وكانت مساندته خاطئة في الحالتَيْن، إذ قرأ واحدة على أنّها ثورة ضدّ طائفة مارقة عن الدّين (المقصود العلويّين) وقرأ أخرى على أنّها ثورة ضدّ العلمانية المُحارِبة للدّين. هوسه بالعقيدة منعه من أن يرى الإنسان في التاريخ.

انتقلنا هنا من التنازع على تأويل الثورات إلى مقاومة مشروعات الاستحواذ عليها.

(7) هذا مضمون كتابي: **التنوير والثورة. دمقرطة الحداثة أم أخونة المجتمع؟**

أصبح من الصعب بعد ذلك أن يُترك في سوريا هامشٌ لفكرة الانتقال الديمقراطي ودمقْرطة الحداثة. المسار الثوري سار في اتّجاه تسريع التاريخ في تونس ثمّ مصر فليبيا واليمن. وتوقّف بغتة في سوريا، وارتدّ هذا التراجع وأصبح مساراً عكسيّاً، إذ أثّر سلباً في اليمن ثمّ في ليبيا فمصر وتونس. كأنّ الزمن رجع بنا القهقرى.

احتضنت تونس يوم 21/ 02/ 2012 مؤتمر أصدقاء سوريا. وقد رعاه وافتتحه الرئيس التونسي الموقّت منصف المرزوقي، وقدّمه على أنّه إسهام تونسيّ وعربيّ لمساندة الثورة السوريّة. لكنّ السيّدة هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك، قدّمت في كتابها «الخيارات الصعبة»[8] المعطيات الحقيقيّة لذلك الحدث. فقد ذكرت أنّها مبادرة أميركيّة جمعت 60 بلداً، وأنّها اتّخذت، بصفة غير رسمية وفي الكواليس، قرار تسليح الجماعات المُعارِضة، وأنّ جزءاً منها كان من المعلوم أنّه ينتمي إلى «القاعدة»، إلاّ أنّ الرئيس الأميركي أوباما تحفّظ بعد ذلك على قرار التسليح، الذي كانت السيّدة كلينتون من مساندِيه، لأنّ مستشارين من غير الخارجية الأميركية أقنعوه بخطورته. وكانت المحصّلة، بحسب كِتاب كلينتون المذكور، أنّ الولايات المتّحدة لم تُسهِم ولم تُعارِض في قضيّة التسليح، لكنّها كانت تعلم أنّ تركيا وبعض بلدان الخليج قد اتّجهت في هذا التوجّه بعد قمّة تونس.

ويمكن طبعاً أن نتساءل عمّا إذا لم يكن هذا الكلام نصف اعتراف بالحقيقة، لأنّنا نعلم أنّ الولايات المتّحدة كانت قد اعتمدت مرّات عدّة على أطراف أخرى لتنفيذ أجزاء من سياساتها، باعتبار أنّ المواطن الأميركي سيُصدم إذا عَلِم أنّ حكومة بلاده تُسلِّح المتطرّفين الإسلاميّين أو تنظيم القاعدة المسؤول عن كارثة 9 / 11 (أي الحادي عشر من سبتمبر). ولم يَعُد سرّاً اليوم أنّ الولايات المتّحدة قد أوصلت في السابق السلاح إلى «المجاهدين» الأفغان وإلى إيران وإلى الحركات المسلّحة في أميركا اللاتينية بطُرق ملتوية في السبعينيّات والثمانينيّات من القرن الماضي[9].

(8) Hillary Rodham Clinton , Hard Choices (Simons & Schuster, 2014).

(9) القضيّة المشهورة بـ«إيران غايت» هي إحدى هذه الفضائح، وتمثّلت في بيع إدارة رونالد ريغن سنة 1980 أسلحة لإيران على الرّغم من قرار الحظر الذي اتّخذه الكونغرس، واستعملت العائدات لتمويل الحركات المسلّحة الساعية إلى إسقاط الحُكم الاشتراكي في نيكاراغوا.

وكيفما كانت المسؤولية الأميركية في واقعة وصول الأسلحة إلى أيدي المتطرّفين في سوريا، سواءً أكانت مسؤولية مباشرة أم غير مقصودة، فإنّ «مؤتمر أصدقاء سوريا» الذي عُقد في تونس لم يكن بادرة خير على سوريا، إذ دفعها إلى الدمار الشامل، ولم يعاود الانعقاد بعد ذلك لمحاولة إنقاذها من مأساتها الإنسانية. بل إنّه قد تدعّم بمؤتمر «نفير سوريا» الذي نظّمه «الإخوان المسلمون» والرئيس محمّد مرسي في مصر، فأضاف إلى تخريب الثورة بالسلاح تخريبها بالطائفية، وذلك بإعلان الجهاد في سوريا وفتح البلاد لمئات المجرمين والقتلة الوافدين من كلّ البلدان بزعم الجهاد. وقد أعلن «الدّاعية» المشهور محمّد العريفي أثناء المؤتمر أنّ «الرافضة الصفويّين (يقصد الشيعة) لن يكتفوا بسوريا بل سيغزون مصر ودول الخليج ومكّة والمدينة»[10]. وعَرض الشيخ القرضاوي على الولايات المتّحدة أن تتدخّل عسكرياً في سوريا، «نصرة لله» كما قال!! ملمِّحاً إلى الالتزام بضمان أمن إسرائيل مقابل ذلك[11]. فهذا الدخول الفجّ لشخصيّات دينيّة في موضوعٍ سياسي وفي ثورة شعب لم يكن يطالب إلاّ بالحرّية والكرامة، ولا علاقة له بصراعات السنّة والشيعة، ولا بمناورات تجّار الدّين من الطرفَيْن، قد عقّد الوضع أكثر ممّا مثّل مُسانَدة حقيقيّة ومُجدية للثورة السورية التي نعلم ما آلت إليه بعد اختطافها من أصوليّي السنّة والشيعة على حدّ سواء.

كان من المنطقي مساندة الثورة السورية، باعتبارها حلقة من مسارٍ بدأ في تونس، فإمّا مساندة المسار كلّه، أو معارضته كلّه، ولا سيّما بالنسبة إلى التونسيّين. وقد كتبتُ يوم 11/ 09/ 2011 في صحيفة «الحياة» مقالًا عنوانه: «لا خصوصيّة في الوضع السوري»، وفيه: «لقد كان وصول الأسد الابن إلى السلطة في سوريا فاتحة عهد التوريث الجمهوري ... ولقد سقطت كلّ الأنظمة التي اقتبست هذا الصنيع عن النّظام السوري، ولن يبلغ

(10) الرابط على قناة «**الجزيرة**»: مؤتمر علماء المسلمين يدعو للجهاد في سوريا، **الجزيرة.نت**، الأخبار العربية في 13/ 6/ 2013 :

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/6/13

(11) موقع يو تيوب، «الشيخ القرضاوي لأمريكا: قفي لنصرة الله في سوريا وسيتعهّد المجاهدون بحماية إسرائيل»، يُراجع الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=iKu6Nnbz7Q8

الربيع غايته ما دام الأصل المقتبَس منه قائماً... إنّ سوريا جزء من الربيع العربي، بكلّ ما يتضمّن من آمال ومخاطر ورهانات وتجاذبات».

لكنّ ظروف انعقاد المؤتمر في تونس جعلني أتوجّس من مسائل كثيرة. قبل أن يصدر كتاب كلينتون، كان لديّ إحساس من أنّ تنظيم المؤتمر أتى مُرتجَلاً ومُسقَطاً ومُتهافِتاً، حتّى إنّ التونسيّين أنفسهم لم يعلموا به إلاّ في اللّحظات الأخيرة، وكأنّه فعلٌ حرام يُرتكَب خفيةً منهم. هذا المؤتمر كان بدايةَ كارثةٍ ما فتئت أن ترسَّخت بمرور الأسابيع والأشهر، ودفعت الثورة السورية إلى أخطاءٍ قاتلة، أهمّها ما يلي :

- الاعتقاد بأنّ «المجتمع الدولي»، أي القوى الغربيّة، ستتدخّل عسكريّاً لمُسانَدة الثورة السورية كما تدخّلت لمساندة الثورة الليبيّة. كان هذا الاعتقاد ساذجاً إلى أبعد الحدود، لأنّ ليبيا، جارتنا التي نعرفها جيّداً، لم يكن فيها لا جيش ولا قوّات نظاميّة حقيقيّة، ولم يكن نظام القذافي مسنوداً من أيّ طرف دولي. فالتدخّل العسكري هناك كان أشبه بالنزهة، ولم يترتّب عنه ضحايا ولا خسائر لدى القوّات الأجنبية، عدا حادثة مقتل السفير الأميركي التي ظلّت غامضة إلى الآن. أمّا الوضع في سوريا فمختلف، إذ كيف يمكن لأوباما أن يُجازِف بتدخّلٍ في سوريا وهو الذي وصل إلى الحُكم لانتقاده تدخّل سلفه في العراق؟ وكيف يمكن لأوروبا أن تتدخّل منفردة في سوريا وهي التي لم تتدخّل في ليبيا إلاّ بعد ضمان المُشارَكة الأميركية؟ كان واضحاً أنّ نظام الأسد مدعومٌ من إيران وروسيا، وأنّ تحت إمرته جيشاً حقيقيّاً، فالتدخّل هناك يفتح المجال لحربٍ حقيقيّة وخسائر بشرية لن يتقبّلها الرأي العامّ الغربي.
- الاعتقاد بأنّ عسْكَرة الثورة ستُسرِّع من الانتصار على نظام الأسد وتُقلّل من الخسائر البشرية للثائرين، لكنّ العكس هو الصحيح. فالأنظمة القمعيّة هي دائماً الأكثر براعة في استعمال العنف وتوظيفه والاستفادة منه، عدا عن أنّ العسْكرة خروجٌ عن المسار العامّ للثورات العربيّة التي كانت مسارات سلميّة، وكان ذلك أحد أسباب قوّتها[12].

(12) رابحة سيف علام: «العنف في سوريا»، مجلّة **السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 198، (أكتوبر 2014) راجع على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/4962.aspx

- سوء التقدير للوضعيّة الجغرافيّة والاستراتيجيّة لسوريا، باعتبارها جارةً لإسرائيل، وحليفةً لإيران، وحليفةً، عسكريّاً، مع روسيا، وممتدَّةً سياسياً إلى لبنان والعراق، ومحطّ أنظار دول أخرى كثيرة.
- الاعتقاد بأنّ التديّن في سوريا وسطيّ، معتدل، وأنّ توظيف الدّين في الثورة لن يُخرِج به عن هذه الصفة. لذلك ساد الاعتقاد في البداية بأنّ مسألة بروز الجماعات الجهادية مسألة ثانويّة وهامشيّة. في هذا الموضوع بالذات كنّا نقول للسوريّين: انتبهوا واعتبروا ممّا يحصل في تونس، المجتمع هنا أكثر وسطيّةً واعتدالاً، والثورة كانت سلميّة تماماً، وسقوط النّظام لم يستغرق وقتاً طويلاً، والطبقة السياسية كانت متّفقة على خارطة الطريق، ومع ذلك فقد رأينا كيف برزت كالفطر الإمارات الإسلامية، وكيف سيطرت الجماعات الراديكالية على المساجد، وكيف طغت القضيّة الدينيّة على كلّ القضايا الأخرى. لكنّهم أساؤوا التقدير في هذه المسألة، إلى أن أصبح الخيار مطروحاً بين داعش ونظام الأسد، بدل أن يكون بين الاستبداد والديمقراطية.

من سوريا، بدأ مسار الثورات العربيّة يعود القهقرى، وانتقلنا من التسريع في التاريخ إلى التسريع في دمار الأوطان. «مؤتمر أصدقاء سوريا»، ثمّ مؤتمر «نفير سوريا»، أطلقا العنان لتشكيل مجموعات المجاهدين وإعدادهم للذهاب إلى سوريا. انتشرت في تونس مدارس تُدعى «الزمقتال» أسّسها أحد منتسبي حركة «النهضة» لتدريب المجاهدين، وبدأت تتكوّن شبكات إعداد المجاهدين وتسفيرهم. وأطراف عديدة، من الأحزاب والدولة، كانت على عِلم بذلك. ويبدو أنّ بعض المجموعات قد استعجلت الجهاد في تونس قبل أن تُرحَّل إلى سوريا، فوقع اغتيال الزعيم اليساري البارز شكري بلعيد يوم 06/ 02/ 2013. هكذا انتقلنا من الشكّ إلى الخوف، بعد أن كنّا قد انتقلنا قبلها من الغبطة إلى الشكّ.

كيف نقرأ هذه التطوّرات حينئذ؟

الجواب، نظريّاً، يُمكن أن يكون التالي: كلّ ثورة تمرّ بفترة من العنف والرعب. هذه الحتميّة التاريخيّة للعنف الثوري تستمدّ شرعيّتها النظرية من استعمال الثورة الفرنسية لسنة 1789 بمثابة «البراديغم» لكلّ ثورات التاريخ المعاصر. ألم تمرّ هذه الثورة بالمرحلة

التي يدعوها المؤرّخون «فترة الرعب» (1793–1794)؟ لكنّني شخصياً كنتُ أعلنت منذ البداية مخالفتي للنظرية الثوريّة الكلاسيكيّة، وتحديداً لاتّخاذ الثورة الفرنسية نموذجاً لكلّ الثورات. بل إنّ استعمالي كلمة ثورات عربية ظلّ من باب التجاوز، والأفضل استعمال العبارة الأكثر حيادية: «الحراك العربي». كتبتُ ما يلي: «لم تَعُد الثورة الفرنسيّة مرجعيّة مقبولة، لا هي ولا الثورات التالية التي اتّخذتها نموذجاً. فالرؤى البشريّة تتطوّر بالتجربة. وقد بيّنت تجربة الثورة الفرنسيّة أنّها كانت مُكلفة، سواءً في عدد الضحايا الأبرياء الذي ذهبوا ضحيّة المزايدات الثورية، أم الفترة الزمنيّة التي استغرقها الوصول إلى وضعٍ مستقرّ تتحقّق فيه أهداف الثورة. إنّ ما يميّز نظريّة الانتقال الديمقراطي عن النظريّة الثوريّة الكلاسيكيّة هي أنّها تؤطِّر الفعل الثوريّ بمبادئ حقوق الإنسان، وتجعل هذه المبادئ أعلى من فعل الثورة ذاته، ولا تسمح بأن تُنتهَك الحقوق بدعوى ضرورات الثورة» [13].

هل يمكن أن نسرّع حركة التاريخ من دون عنف؟ هل يمكن قيام ثورة من دون عنفٍ ثوريّ؟ من وجهة نظر النظريّة الثوريّة الكلاسيكيّة، الجواب يأتي بالنفي. أمّا نظريّة الانتقال الديمقراطي التي دافعتُ عنها، فهي تستوحي من تراث المقاومة السلميّة الذي أطلقه المهاتما غاندي، واعتمدته حركة الحقوق الاجتماعية للسود في الولايات المتّحدة الأميركية (1950–1960)، ثمّ عمليات الانتقال السياسي في أوروبا الشرقيّة المتزامنة مع انهيار المنظومة الشيوعيّة والاتّحاد السوفييتي. كما يمكن أن تُدرَج في هذا الإطار عمليّات الانتقال السياسي في بلدان أوروبا الغربيّة الأحدث عهداً بالديمقراطية، وبخاصّة إسبانيا (ابتداءً من وفاة الجنرال فرانكو سنة 1975 إلى تنظيم أوّل انتخابات حرّة سنة 1982)، وعمليّات الانتقال السياسي في دول أميركا اللاتينيّة التي تخلّصت من أنظمتها العسكريّة في التسعينيّات من القرن العشرين.

نظريّة الانتقال الديمقراطي ليست نظريّة في تسريع التاريخ بقدر ما هي نظريّة في محاولة ترشيد التاريخ، وذلك بالحيلولة دون أن تُعيد مجموعة بشرية الأخطاء التي ارتكبتها قبلها مجموعةٌ أخرى، وتمكين اللّاحقين من الاستفادة من تجارب السابقين. مع تطوّرات الأوضاع في سوريا، وارتدادات هذه الأوضاع على البلدان الأخرى للثورات

(13) محمّد الحداد، «في معنى الانتقال الديمقراطي»، **الحياة** (3/ 3/ 2013).

العربية، واستحالة تطبيق نظريّة الانتقال الديمقراطي في سوريا، أصبح ضروريّاً التخلّي عن استعارة «الربيع العربي»، وقد تحوَّلت إلى استعارة مُضلِّلة وخطيرة، والتوقّف عن التعامل مع الثورات العربيّة على أنّها وحدة متماسكة. كان ينبغي وضع سوريا في خانة الاستثناء، ومواصلة الأمل بالانتقال الديمقراطي في البلدان الأخرى الأربعة: تونس وليبيا ومصر واليمن، مع المراهنة أيضاً على توسّع دائرة الإصلاح التي افتُتحت في المغرب وعُمان. لكنّ التراجع أصاب البلدان الأربعة الأخرى بدورها: أسقط الشعب المصري حُكم «الإخوان» في 30/ 06/ 2013 لكنّه لم يجد البديل الديمقراطي المأمول. وسقط التوافق الانتقالي في اليمن بسبب تقدّم الحوثيّين للسيطرة على عدن ففتحوا بذلك الطريق لحربٍ أهليّة مدعومة إقليميّاً، وفشلت التجربة الليبيّة بإصرار الإخوان المسلمين على سنّ قانونٍ يقصي كلّ صاحب تجربة في الإدارة، بدعوى أنّه كان مُسانداً للنظام السابق، فتحوّلت إدارة البلاد إلى الميليشيات.

- 5 -

نظريّتان حول الزمن أصبحتا تتنافسان في ذهني:

أ- نظرية «الأزمنة فائقة الحداثة» (les temps hypermodernes) للفيلسوف المعاصر ليبوفتسكي (Lipovetsky)،

ب- ونظرية الزّمن الراكد للمفكّر العربي محمّد عابد الجابري.

يحدِّد ليبوفتسكي العلاقة الحاليّة بين الفرد والزمان كما يلي: «كان المجتمع الحديث مجتمعاً غازياً، مؤمناً بالمستقبل واثقاً بالعِلم والتقنيّة، أقام نفسه بالقطيعة مع التراتبيّة الوراثيّة أو السيادة المقدَّسة، ومع المواريث والخصوصيّات، مُعتمِداً الكونيّة والعقل والثورة. لقد انتهى هذا الزمان أمام أعيننا، فمجتمعاتنا اليوم تقوم على العكس تماماً من هذه المبادئ المستقبليّة، إنّها مجتمعات لما بعد الحداثة، متعلّقة بالهويّة والاختلاف والمحافظة واللّهو والتحقّق الشخصي الآني: هنا والآن»[14]. هل يمكن الافتراض أنّ الثورات العربيّة هي ثورات ما بعد حداثيّة، لا تحمل مشروعاً ولا تهتمّ بالمستقبل،

(14) يراجع كتابه الأساسي:

Gilles Lipovetsky, *L'ère du vide. Essai sur l'individualisme contemporain* (Paris : Gallimard, 1983), P 15.

وإنّما هي تعبير عن الأنا، الآن وهنا، وتفريغٌ لطاقةٍ احتجاجيّة رائعة يمكن أن تغيّر كلّ المعادلات التقليديّة للعالَم؟

في كتابه الأخير «نحن الذوات الإنسـانيّة»[15]، يقرأ عالِم الاجتماع آلان توران الثورات العربيّة قراءة لا تبتعد عن هذه النتيجة وإن لم تنطلق من مقدّماتها. فبعد أن قضى توران حياته في دراسة الحركات الاجتماعية وأصبح من أكبر المتخصّصين فيها، ها هو، وقد تجاوزت سنّه التسعين، يعلن في كتابه الأخير موت هذه الحركات بنهاية المجتمع الصناعي، ويرى أنّه حلّ محلّها ما يدعوه بالحركات الإثنية – الديمقراطية (Mouvements ethnico-démocratiques)، التي تمثّل الثورات العربيّة أحد التعبيرات عنها، وتتضمّن، بحسب تحليله، انتقال الحركيّة من البُعد الاجتماعي إلى البُعد الثقافي، والزمانيّة من المستقبل المجرّد إلى الحاضر الملموس، والنقد من الاستغلال (بالمعنى الماركسي) إلى الهيمَنة، والمحور من الموضوع إلى الذّات (Le sujet)، والإنسانية من الحداثة إلى الحداثة الفائقة (Hypermodernisme). ومن هنا تصبح الكرامة المجرّدة من المعنى الدّيني مطلب الحركة الاحتجاجيّة المُعولَمة اليوم، وهو مَطلب أخلاقي قبل أن يكون سياسيّاً أو اجتماعيّاً (لكنّ توران لم يفسّر لنا لماذا سيطرت الحركات الدينيّة على الثورات العربيّة، ولماذا لم تتجرّد «الكرامة» عن المعنى الدّيني في هذه الثورات!)

لكن يمكن أيضاً أن يكون الأمر أبسط من ذلك بكثير، وأن تكفينا العودة إلى نظريّة الزمن الراكد، كما صاغها محمّد عابد الجابري عندما كَتب ما يلي: «أكاد أُقرّر أنّ الحركة في الثقافة العربيّة كانت وما تزال حركة اعتماد لا حركة نقلة، وبالتالي فزمنها مدّة يعدّها السكون لا الحركة، وهذا على الرّغم من جميع التحرّكات والاهتزازات والهزّات التي عرفتها»[16]؛ وهذا ما دفع الجابري إلى تحديد العقل السياسي العربي في الثلاثيّة المشهورة: القبيلة والغنيمة والعقيدة، قائلًا: «لقد دخلت الحداثة بعض جوانب حياتنا منذ أكثر من مائة عام، أي منذ أن بدأنا نحتكّ بالحضارة المُعاصرة، فظهرت التيّارات الإيديولوجيّة النهضويّة والمُعاصرة من سلفيّة وعلمانيّة وليبراليّة وقوميّة واشتراكيّة، وقامت أحزاب ونقابات وجمعيّات، كما غُرست بُنيات تنتمي إلى الاقتصاد الحديث،

(15) Alain Touraine, *Nous, sujets humains* (Paris : Seuil, 2015).

(16) محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي**، ط 3(بيروت: المركز الثقافي العربي،1985)، ص 42.

فتعرّضت المحدِّدات الثلاثة (القبلية، الغنيمة، العقيدة) إلى نوع من القمع والإبعاد، وأصبحت تشكّل المكبوت الاجتماعي والسياسي عندنا»[17]. وتطبيقًا لهذه النظرية على الأحداث الحاليّة، وقد توفي الجابري قبل قليل من انطلاقها، نقول: قد تكون الثورات العربية انفجارًا لهذا المكبوت، وإنّنا نعيد مرّة أخرى «الفتنة الكبرى» ومآسيها المتكرّرة في التاريخ، مع فارق أنّنا اليوم نعيش في عالَم معولَم يبيع لنا الأسلحة التي نتقاتل بها.

- 6 -

هل الثورات العربيّة فاتحة ثورات ما بعد الحداثة أم هي استمرارٌ لمعارك داحس والغبراء وصفّين والجمل والفتنة الكبرى؟

عندما تبلغ المسافة بين احتمالَيْن في الجواب كلّ هذه الهوّة فذلك مؤشّر على استحالة الجواب الموضوعي. تصبح القضيّة حينئذ شبه إيمانية: إذا آمنتَ بأنّ النتيجة ستكون إيجابيّة بعد أجيال قادمة وأزمنة لن تعيشها فإنّك تشعر بالتفاؤل، وإذا آمنتَ بأنّ النتيجة ستكون مزيداً من الدمار تتحمّلها الأجيال القادِمة فإنّكَ تشعر بالعبثيّة والتشاؤم. ومن المعلوم أنّه لا يمكن الحوار بالإيمان والمشاعر، ولا التوافق عندما يكون المعنى مُناطاً بالمستقبل المجهول.

على مدى خمس سنوات (2011–2015)، أشرفتُ على تنظيم أكثر من ثلاثين ندوة في الموضوعات المتّصلة بالانتقال الديمقراطي، وكتبتُ أكثر من مائة مقال في متابعة تطوّراته عربيّاً، ونشرتُ كتاب «التنوير والثورة: دمقْرطة الحداثة أم أخْونة المجتمع؟» الذي أردته استمراراً لكِتابَيّ السابقَيْن «مواقف من أجل التنوير» (بيروت، دار الطليعة 2005) و«قواعد التنوير» (بيروت، دار الطليعة 2009)، وأسهمتُ في مبادرات كثيرة، منها مبادرة الحوار الوطني التونسي سنة 2013. لم أعد اليوم في الدرجة نفسها من التفاؤل، وهذا شعور طبيعي في جزء منه، لأنّ الأوضاع الثورية تدفع الناس إلى الأحلام، وهذه الأحلام تنشأ مُتعارضة، فلا يمكن أن تتحقّق كلّها.

لكنْ ثمّة أيضاً جزء موضوعيّ في «التشاؤل» (أستعير من إميل حبيبي هذه الكلمة الرائعة!): إنّ الحراك العربي (أُفضّل هذه الكلمة على «ثورة») قد وقع بين فكّي كمّاشة:

(17) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1986)، ص404.

تجارة الدّين وتجارة الفساد. وكلّ حرب على جبهتَيْن لا بدّ أن تكون عسيرة ومدمِّرة وتتضاءل معها بالضرورة حظوظ النجاح. ثمّة اليوم سيناريوات عديدة للمستقبل، منها مثلاً أن تتخلّص من الأصوليّة الدينيّة لا بالتنوير ولكن بالفساد، أي أن يَنجح الفساد المالي المتفشّي في العالَم في احتواء جزء من الحركات الأصولية، بينما يدفع الجزء الآخر منها، الأكثر تصلّباً ومبدئيّةً، إلى الانتحار الذّاتي بالسقوط في الإرهاب. لكن هل نكون قد غنمنا حقّاً بالانتقال من الاستبداد إلى التيوقراطيّة، ثمّ منها إلى الفساد، أو ما كان الإغريق يدعونه بالبلوتقراطيّة (سلطة المال)؟ يمكن أن يكون هذا السيناريو مجرّد كابوس، وإنّ ما سيحدث في المستقبل هو تحوّل جزء من الأصوليّة الدينيّة إلى مواقف وسطيّة، على شاكلة حركات «الديمقراطيّة المسيحيّة» في أوروبا، لم لا؟ هذه أيضاً فرضية مُمكنة. لكن ماذا سيكون القطب السياسي المقابل؟ هل هي أحزاب حداثيّة وطنيّة أو شيء آخر؟

وفي الخلاصة، هل كان «الحراك العربي» تسريعاً للزمن أو شللاً موقّتاً عمَّق أزمات المجتمعات العربيّة ودَفعَها إلى حركة تدمير ذاتيّ؟

قناعتي الوحيدة هي أنّ المستقبل مفتوح على أكثر من احتمال، بل على احتمالات قد تكون عسيرة التصوّر في الوقت الحاضر.

الزَّمن الاجتماعي والزَّمن الميدياتيكي

إعلام ما بعد الثورة في تونس

عبدالله الزّين الحيدري

1. مسألية البحث

التطوّر التكنولوجي المتسارع الذي يشهده اليوم مجال الإعلام والاتّصال، يضع من جديد نظريّة الحتميّة التكنولوجية، لـ ماك لوهان (McLuhan) على محكّ النظريّات السوسيولوجيّة المهتمّة بكيفيّة تشكّل الظواهر الاجتماعيّة وتطوّرها، ولا سيّما البنائيّة الاجتماعيّة، إذا ما اعتبرنا هذا النسق من التفكير نظريّة. لقد تزايد الاهتمام بدراسة الجيل الجديد من التقنيات الاتّصالية وتأثيرها في حركة التغيّر الاجتماعي، من ضمن سياق اتّسم بالتّلازم بين حياة الفرد الاجتماعي والميديا بمفهومها الواسع إلى حدّ اعتقاد الكثير من الدارسين أنّ هذه التقنية الاتصاليّة تصنع الإنسان أكثر ممّا يصنعها. ولقد أفرز هذا الواقع التكنولوجي أنماطاً سلوكيّة جديدة شكّلت ما سميناه الزَّمن التكنولوجي[1]، زمن الميديا الاجتماعيّة والتسريب المفتوح، زمن التفكيك والإفشاء، زمن برز فيه الإنترنت كقوّة قادرة على مقاومة الحكومات والإمبراطوريات

(1) عبدالله الزين الحيدري، الفضائيات العربيّة والزَّمن الاجتماعي، المجلّة العربيّة للثّقافة، عدد: 33)،تونس: المنظّمة العربيّة للتربية والثّقافة والعلوم، 1998)، ص49، 67.

الاقتصاديّة الكبرى، وكإنجاز عظيم حقّق ما كان يرنو إليه الرّئيس الأميركي ويلسون (W. Wilson) حين كان يردِّد أنّه طالما أنّ هنالك دبلوماسية سريّة لا يمكن أن توجد ديمقراطية. ويكشف هذا القول النقاب عمّا يشهده العالَم من استخدامٍ للميديا الاجتماعيّة وللتّسريب الإعلامي كضرب من ضروب اختراق دوائر الصّمت والتصدّي للسياسات القمعيّة والأنظمة المركزيّة التي تخفي حقائق الأمور المتّصلة بشتّى الممارسات الفكرية والسياسية والعسكرية.

ولكن هذا الزَّمن يختلف عمّ يتشكّل في الميديا الجماهيرية التقليدية من واقع إعلامي عبّرنا عنه في غير هذا السّياق بالواقع الميدياتيكي[2]، وهو الواقع الذي تُشذب صُوَرُه في مخابر المؤسّسات الإعلاميّة بشتّى الأساليب المدروسة. والمحصّلة النهائيّة لهذا المشهد المُزدوِج، هوّ وجود زمنَيْن متقاطعَيْن، متضادَّيْن: زمن ميدياتيكي تحرّكه وسائل الإعلام الجماهيريّة، وزمن اجتماعي يرسمه النشاط الاجتماعي في أبسط مظاهره.

والسّؤال الذي نطرحه في ضوء ما تقدّم، هوّ: كيف يتعايش الزَّمن الاجتماعي مع الزَّمن الميدياتيكي انطلاقاً من توصيف مرحلة من مراحل تلاطم المشهد السياسي في تونس، على امتداد السنوات الخمس الأخيرة. مَن يقرِّر الواقع ويصمّم هندسته الاجتماعيّة؟ هل يعمل الزَّمن الميدياتيكي على هدم الزَّمن الاجتماعي وإعادة تشكيله من جديد؟ كيف يستوعب الزَّمن التكنولوجي صراع الأزمنة هذا؟

2. مشكليّة الزَّمن في أدبيّات الإعلام والاتّصال

مشكليّة الزَّمن لم تكن وليدة الفكر اللّغوي والفلسفي المُعاصِر. إنّها مشكليّة كلّ العصور. وقد اختلف المفكّرون والدّارسون، من العصر اليوناني إلى عصرنا الحالي، في تحديد مفهوم دقيق، بعيد عن الاضطّراب، لمعنى الزَّمن، فمنهم مَن يعتبر أنّ الزَّمن قديم، مثل الأقدمين من الفلاسفة اليونانيّين، باستثناء أفلاطون[3] الذي يراه حادثاً مخلوقاً،

(2) عبدالله الزين الحيدري، المرجع السابق نفسه.

(3) «أفلاطون (...) يرى أنّ الزَّمن حادث ومخلوق. ويدلّ على أنّ هذا هو مذهبه في الزَّمن، قول أرسطو: إنّ الأقدمين جميعاً ما عدا أفلاطون اعتقدوا أنّ الزمان قديم، أمّا هو، فقد جعله حادثاً، إذ قال: إنّه وجد مع السماء، وإنّ السماء حادثة».
عودة عبد عودة عبدالله، «قيمة الزَّمن في القرآن الكريم»، **مجلّة البحوث الإسلاميّة**، عدد 74، 2005.

ومنهم مَن يُقرّ بحدوثه ومخلوقيّته مثل فلاسفة الإسلام. والجهود الفكريّة والدراسات القديمة التي اهتمّت بموضوع الزَّمن، إنّما تناولته كمبحث لغوي، وفلسفي، وأدبي وفنّي، يستمدّ دلالاته من المعاجم اللّغويّة والنصوص الدينيّة وكُتب التاريخ والتفسير، إلى أن أطلّت أطروحات غاليلي (Galilei)، ثمّ نيوتن (Newton)[4]، وهي التي استخدمت للمرّة الأولى الزَّمن كمفهوم فيزيائي بحت.

ولسنا في هذا العمل لنخوض في ثنائيّات الزَّمن العلميّة والفلسفيّة المعقّدة: إطلاقيّته ونسبيّته، دائريّته وخطّيته، موضوعيّته وذاتيّته، إنّما أردنا الإشارة إلى أنّ مشكليّة الزَّمن قد شكّلت، عبر العصور، هاجساً فكريّاً وعلميّاً شغل الفلاسفة واللّغويين والنّحاة والفيزيائيّين والرياضيّين والأدباء وعلماء الاجتماع، لارتباط الزَّمن بالإنسان وبحركة الكون، ولكنّها لم تُطرح كمسألّية سوسيولوجيّة في علوم الإعلام والاتّصال، لا في مستوى البحث العلمي ولا في مستوى برامج التعليم والتكوين، على الرّغم من أهميّة السياق الذي تزايد فيه الاهتمام بتكنولوجيا الاتّصال وبالدراسات الإعلاميّة.

ومن المثير حقّاً غياب التفكير إعلاميّاً وميدياتيكيّاً[5] في موضوع الزَّمن، والحال أنّ الصّناعات الإعلاميّة[6] والميدياتيكيّة بشكل عامّ، خاضعة برمّتها لمعادلات زمنيّة دقيقة من حيث المراحل التي تقطعها كصناعة تتقرّر من المصدر باتّجاه الجمهور. ونتحدّث في هذه الحالة عن زمن الإنتاج، وزمن البثّ، وزمن الاستقبال، وجميعها أزمنة مستقلّة، متقاطعة في الآن ذاته. ونجد عند ميشال سوشون (Michel Souchon) توصيفاً لهذه الأزمنة يختزله في دراسته للتلفزيون ضمن تصنيف تراتبي يشير فيه إلى التلفزيون

(4) Isaac Newton, *Principes mathématiques de la philosophie naturelle*, Londres, 1687.

(5) استخدامنا لكلمة «ميدياتيكي» يعود إلى سنة 1993، عندما تزايد الحديث حول الميديا الجديدة التي بدأت تغمر حياة المؤسّسات وحياة النّاس، وكان ذلك خلال ندوة علميّة حول الإعلام والتنمية المعقودة في مدنين من 12إلى 13 جويليه (يوليو) 1993. والأصل في الكلمة هو كلمة «ميديا»، وهي كلمة لاتينية، تعني كلّ وسيلة بثّ، وهي مشتقّة من العبارة الإنكليزيّة Mass-Media، بمعنى الميديا الجماهيريّة، وقد تمكّنت من الاصطلاح في اللغة الفرنسيّة، ونتطلّع إلى أن تتمكّن من الاصطلاح كذلك في اللّغة العربيّة، لأنّ النظام اللّغوي يزدان بمفردات العصر الجديدة نتيجة البحث العلمي.

(6) نميّز في سياق الحال بين «إعلامي»، و«ميدياتيكي». فالصّناعة الإعلاميّة هي التي تُحدثها مؤسّسات الإعلام الجماهيري التقليديّة، والصّناعة الميدياتيكيّة هي التي تَنتج عن الاستخدام المؤسّسي والفردي لجميع أصناف الميديا الجماهيريّة والاجتماعيّة.

في مستوى البثّ، والتلفزيون المُمكن، والتلفزيون المُتاح، والتلفزيون في مستوى الاستقبال[7]. والتوصيف، على أهميّته كمعطى إحصائي مجرّد يُبرِز حجم الإنتاج في علاقته بنسب المتابعة، فإنّه يتعرّض للمسألة الزَّمنيّة من الناحية الكميّة فقط، ويُهمل الجانب الكيفي الذي تحدّث عنه برغسون (Bergson) في سياق ما يسمّيه الزَّمن النفسي أو الديمومة[8].

كما أنّ الصّناعات الإعلاميّة والميدياتيكيّة، مثلما نتبيّنها، فعل مولّد للزّمن من حيث كونها إنتاجاً للمعنى، إنتاج له أثره في المجتمع، ومن حيث كونها كذلك اهتماماً بقضايا الشأن العامّ. وسنصل، في موضع لاحق، لتوضيح هذا الجانب. فموضوع الزَّمن المطروح في مضمارنا حينئذ، يتعلّق في المقام الأوّل بالزَّمن كصناعة إعلاميّة، ميدياتيكيّة تنمو وتزدهر في تربة اجتماعيّة ثقافيّة، صناعة تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات والعصور.

لم تكترث أدبيّات الإعلام والاتّصال، في المنطقة العربيّة على الأقلّ، بمشكليّة الزَّمن كمبحث فكريّ وفلسفيّ، له أبعاده الإعلاميّة والميديولوجيّة. فالدّراسات والبحوث القليلة التي تطرّقت للمسألة الزَّمنيّة إعلاميّاً، منها ما لا يستحقّ الذكر لهشاشةٍ في الطَّرح وإخلالٍ بالأمانة العلميّة، أمّا البقيّة، فإنّما قاربت الموضوع على اعتباره مفهوماً مطلقاً ومعطى لقياسات غير قابلة للتغيير، وهي في أغلبها دراسات وصفيّة كالدراسات المونوغرافيّة، ودراسات الحالة، ودراسات تحليل المضمون الإعلامي[9]، دراسات غارقة بأكملها في الجداول والأرقام المُكتنزة بالمعلومات الرّقميّة حول مدّة البرامج الإذاعيّة والتلفزيونيّة، إذا ما تعلّق الأمر بالإعلام السمعي ـ المرئي، وتوقيت بثّها، والفترات الزَّمنيّة المخصّصة لمتابعتها. أمّا إذا تعلّق الأمر بالصّحافة المطبوعة، فالاهتمام بمشكليّة الزَّمن لا يتعدّى الحديث عن وتيرة الصّدور، وزمن النشر، وسرعة التوزيع. والمحصّلة النهائيّة لمثل هذه

(7) Michel Souchon, *Petit écran, grand public*,(Paris: La Documentation Françaises, 1980).

(8) Henri Bergson, *Essais sur les données immédiates de la conscience,* (1888), (FV Editions, 2012).

(9) تقديرنا لما يحدث في هذا المجال، مبنيّ على الملاحظة والمعايشة طيلة مراحل التدريس والإشراف العلمي الذي قمنا به من 1990 إلى حدود إنجاز هذا العمل.

الجهود البحثيّة هزيلة جدّاً، بعيد من أن يخدم قضّية فكريّة أو يقدّم إضافة علميّة. ومن المؤسف أن نرى في العديد من الأوساط الأكاديميّة العربيّة، ونحن نتحدّث عن مجال الإعلام والاتّصال، مَن يشترط في البحث العلمي، من المحكّمين بشكل خاصّ، حزمة من الجداول وكمّاً كبيراً من الأرقام، دلالة على الجهود الأمبريقيّة و«علميّة» البحث. ولقد ازدهرت في حدود هذا الوسط ما نسمّيه المقاولات «العلميّة» المنتجة لذخيرة «علميّة» لا تجيب عن أسئلة المجتمع، وهي شبيهة إلى حدّ مّا بالمقاولات في مجال البناء والمنشآت المعماريّة.

وعلى حين تنامى الاهتمام في الدراسات العربيّة، الأدبية والنقديّة، بموضوع الزَّمن، إن على المستوى اللّغوي أو على مستوى السّرد الرّوائي الحديث، ونخصّ بالذكر أعمال الأديب والرّوائي زايد عبد الصّمد حول مفهوم الزَّمن ودلالاته في الرّواية العربيّة المعاصرة[10]، والناقد سعيد يقطين، حول الزَّمن والسّرد والتبئير[11]، والشاعر رشيد كمال، حول الزَّمن النحوي في اللّغة العربيّة[12]، والناقد الحاج علي هيثم حول الزَّمن النوعي وإشكاليّات النوع السّردي[13] والعالِم النحوي المرزوقي الأصفهاني حول الأزمنة والأمكنة[14]، والفيلسوف حسام الآلوسي حول الزَّمن في الفكر الديني والفلسفي القديم[15]، والفيلسوف عبد الرّحمن بدوي[16] حول الزَّمن الوجودي[17]...، غاب التفكير

(10) زايد عبدالصّمد، **مفهوم الزَّمن ودلالاته في الرّواية العربيّة المعاصرة**، (القاهرة: الدار العربيّة للكِتاب، 1988).

(11) سعيد يقطين، **تحليل الخطاب الرّوائي (الزَّمن، السّرد، التبئير)**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1989).

(12) رشيد كمال، **الزَّمن النّحوي في اللّغة العربيّة**، (عمّان: دار عالم الثقافة، 2008).

(13) الحاج علي هيثم، **الزَّمن النوعي وإشكاليات النوع السّردي**، (بيروت، الانتشار العربي، 2008).

(14) المرزوقي الأصفهاني، **الأزمنة والأمكنة**، (حيدر آباد، دار الكتاب الإسلامي، 1914).

(15) حسام الآلوسي، «الزَّمن في الفكر الديني والفلسفي القديم»، **مجلّة عالم الفكر**، الكويت، المجلّد الثامن، (1977).

(16) عبدالرّحمن بدوي، **الزمان الوجودي**، ط 3، بيروت: دار الثقافة، (1973).

(17) يجدر ذكر بعض الأعمال الأخرى حول **الزَّمن في الفكر الفلسفي** لإبراهيم العاتي، وحول الزَّمن في الرّواية ، مثل عمل مها حسن القصراوي : **الزَّمن في الرّواية العربيّة**، كما يجدر ذكر بعض الأعمال الأخرى التي وردت ضمن إعداد رسائل الماجستير، مثل العمل الذي أنجزه عبدالفتّاح سعيدي حول مفهوم **الزَّمن بين برغسون وإنشتاين**، والعمل الذي أنجزته قمرة عبدالعال حول البنية

في المسألة الزَّمنيّة عن حلقات البحث العلمي في الإعلام والاتّصال.

لم يشكّل ما نسمّيه السّرد الميدياتيكي[18] مبحثاً في مجال الإعلام والاتّصال، ولم يشغل اهتمام الباحثين المُنتمين لهذا الحقل بالكيفيّة التي شغل فيها السّرد الرّوائي الأدباء والنّقاد في المجال الفنّي والأدبي. أَوَليس السّرد الميدياتيكي شبيهاً إلى حدّ مّا بالسّرد الرّوائي في مستوى بناء الأحداث ومستويات ما يُعرف في لغة الدراما بالتوتّر الدرامي؟ فكما يوجد في السّرد الرّوائي ما يُعرف بالمَتن الحكائي[19] والمبنى الحكائي[20] يُوجد في المجال الإعلامي ما يُسمّى أصل الأحداث، وبناء القصّة الخبريّة. فالبناء الإخباري، سواء تعلّق الأمر بالإعلام المطبوع أم بالمسموع أم بالمرئي، هو بناء درامي بامتياز، وقد سبق أن شرحنا هذه المسألة في غير هذا الموضع[21].

لم نعثر في أدبيات الإعلام، منذ شرعنا في محاولة لدراسة المسألة الزَّمنيّة في الميديا، على أثر علمي في الموضوع. فالمادّة العلميّة المتوفّرة حول مبحث الزَّمن راوحت موضوعاتها بين الفكر الفلسفي والديني والأدبي والنقدي وعِلم الاجتماع، كما أشرنا سابقاً. ونعتبر دراستنا حول «الفضائيات العربيّة والزَّمن الاجتماعي»[22] من أولى الدراسات التي اعتنت بمشكليّة الزَّمن في بُعده الميدياتيكي، ولعلّها الوحيدة على حدّ علمنا. لقد توصّلنا في هذه الدراسة إلى الكشف عن انسلاخ الإعلام العربي (الإعلام التلفزيوني على وجه الخصوص) عن الزَّمن الاجتماعي العربي المتمثّل في الأنشطة الماديّة والثقافيّة التي يحقّقها المجتمع بما يجعل هذا الزَّمن الاجتماعي متنافراً مع

الزمكانيّة في رواية **الرّماد الذي غسل الماء**.

(18) عبدالله الزين الحيدري، «عصر الرّومانسية الإعلاميّة»، **مجلّة المستقبل العربي**، العدد 410، (نيسان، 2013).

(19) المتن الحكائي هو أصل الأحداث في خطّها الزَّمني المنطقي.

(20) المبنى الحكائي هو الأحداث في هندستها الرّوائيّة الدراميّة التي يفرضها نظام العمل الفنّي والأدبي.

(21) عبدالله الزين الحيدري، **الصّورة والتلفزيون، بناء المعنى وصناعة المضمون**، (البحرين، كليّة الآداب، جامعة البحرين، 2004).

(22) عبدالله الزين الحيدري، «الفضائيات العربيّة والزَّمن الاجتماعي»، **المجلّة العربيّة للثقافة** عدد 33، تونس، المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (1998)،ص 49-67.

الزَّمن الذي تنتجه الميديا بوصفها فضاءً عموميّاً يُعنى بقضايا الشأن العامّ[23]. كما بيّنّا في الدراسة ذاتها مدى التباعد بين الإعلام العربي والبحث العلمي. فالإنتاج العلمي، في الأوساط الثقافيّة العربيّة لا يتعدّى غالباً أسوار الجامعات والمؤسّسات البحثيّة، في الوقت الذي ينبغي أن يسهم العِلم في ازدهار الإنتاج الإعلامي وجعله منسجماً مع الزَّمن الاجتماعي ومُواكِباً لتجليّاته وتطوّره.

على صعيد آخر، حرصنا على أن تكون المسألة الزَّمنيّة مطروحة بشكل جزئي في خطّتنا الدراسيّة لمقرّرات الكتابة التلفزيونيّة والصّحافيّة، بما يحثّ الطلّاب على التفكير في اعتبار موضوع الزَّمن قضيّة ميدياتيكية في زمن باتت فيه الميديا المحرّك الرّئيس للتفاعلات الاجتماعيّة. وقد أفضى هذا التوجّه إلى ظهور بعض المحاولات البحثيّة في مستوى رسائل ختم الدروس الجامعيّة التي أشرفنا على إنجازها خلال مسيرتنا التدريسيّة في معهد الصحافة وعلوم الإخبار، محاولات تناولت للمرّة الأولى المسألة الزَّمنيّة موضوعاً أساسياً في دراسات وسائل الإعلام الجماهيري[24]

كما عملنا على أن تكون المسألة الزَّمنيّة مطروحة بعمق في العديد من المؤتمرات الدوليّة والندوات[25] الفكريّة التي شاركنا في أشغالها، وفي العديد من أعمالنا العلميّة.

(23) الأطروحات العلميّة والرّسائل الجامعية المنجزة في مجال علوم الإعلام والاتّصال تشكّل رصيداً معرفيّاً يهتمّ بدراسة الخطاب الإعلامي ودَور الإعلام في التنمية الشاملة، وغالباً ما يستقرّ هذا الرّصيد عند عملية التوثيق بدل استثماره لتطوير عمل وسائل الإعلام. أنظر:
عبدالله الزين الحيدري، «الفضائيات العربيّة والزَّمن الاجتماعي»، مرجع سابق، **المجلّة العربيّة للثقافة**.

(24) حمد حمودي، نوال الزرقاني، **الصّورة والزَّمن الاجتماعي في التلفزيون**، رسالة ختم الدروس الجامعيّة، إشراف د. عبدالله الزين الحيدري، (تونس، معهد الصّحافة وعلوم الأخبار، 1997).
سفيان مساهلي، سامي مصدّق، **مفهوم الزَّمن في البرامج التلفزيّة من خلال قناة 7 التونسيّة**، رسالة ختم الدروس الجامعيّة، إشراف د. عبدالله الزين الحيدري، (تونس، معهد الصّحافة وعلوم الأخبار، 1993).
منير سرّاج صوابني، **الزَّمن الاجتماعي في التحقيقات التلفزيونيّة، برنامج المنظار نموذجاً**، رسالة ختم الدروس الجامعيّة، إشراف د. عبدالله الزين الحيدري، (تونس، معهد الصّحافة وعلوم الأخبار، 1999).

(25) نذكر على سبيل المثال المؤتمر الدولي حول الإعلام العربي بعد الثورات، تحديات الحاضر وآفاق الإصلاح، تونس 24-25-أبريل 2012. المؤتمر الدولي حول الإعلام والأزمات: الرّهانات

وقد أنشأنا مدوّنة حرصنا أن يكون موضوع الزَّمن في الميديا مادّتها الأساسية كما يشير إلى ذلك اسم المدوّنة ذاتها: «الزَّمن الميدياتيكي Le temps médiatique»[26]. وتبقى هذه المحاولات برصيدها الفكري والعلمي توجّهاً غير مألوف في سجلّ الدراسات الإعلاميّة والاتّصاليّة بشكل عامّ، وهي في نظر الخبراء والإعلاميّين ترفٌ فكريّ يُعالج بالأساس قضايا نظرية لا علاقة لها بالواقع الاجتماعي.

3. الزَّمن الميدياتيكي ما بعد الثورة في تونس

كنّا تحدّثنا إبّان ثورة 17 ديسمبر14- يناير 2011 التي حدثت في تونس عن أهميّة الوظائف التي ينبغي لوسائل الإعلام القيام بها لتحقيق أهداف مجتمعيّة وسياسيّة هي الأصل في حدوث التماسك الاجتماعي والازدهار الثقافي والحضاري[27]. وتركيزنا على هذا الجانب الوظيفي لوسائل الإعلام، كان من قبيل التدبّر لفهم كيف بدأت وسائل الإعلام في تونس تنحرف عن وظائفها بعد أن «تحرّرت» نسبياً من سلطة دولة الحزب الواحد، وشرعت تدريجيّاً في فضح منظومة الاستبداد والفساد. ولكن سرعان ما اتّخذ هذا التوجّه منحىً عكسيّاً لأصول العمل الإعلامي، لتتدحرج منظومة القيَم والأخلاق التي تحكم المِهن الإعلاميّة والاتصاليّة، ويتعطّل كلّياً التركيز على أهداف الثورة.

لقد تحرّكت الأجهزة الإيديولوجيّة للدولة الجديدة في تونس، بالتواطؤ مع طبقة من الإعلاميّين والاتصاليّين والجامعيّين، والمفكّرين، تحرّكت باتّجاه تشكيل جديد للمجال العمومي الميدياتيكي وتحديد وظائفه الإعلاميّة والسياسيّة والثقافيّة لإعادة المنظومة الإعلاميّة برمّتها إلى المربّع الأوّل الذي يسكنه الكذب والتزوير وسوء الاستخدام العمومي للعقل. ومن أبرز مظاهر صناعة الكذب الميدياتيكي في تونس ما بعد الثورة، نذكر ما كان يُسمّى آنذاك حادثة الفوتوشوب، أو حادثة مسيرة الحريّة[28]، ثمّ بعد ذلك

والتحديات، جامعة الشارقة، 14-15- ديسمبر 2010. المؤتمر الدولي حول وسائل الإعلام العموميّة وعمليّات التحوّل الديمقراطي، معهد الصّحافة وعلوم الإخبار، 26-27- أفريل 2012. المؤتمر الدولي حول الرّبيع العربي والفوضى الإعلاميّة، جامعة قطر، 6 نوفمبر 2013.

(26) */https://hidriadam.wordpress.com*

(27) عبدالله الزين الحيدري، «مواهب إنتاج الفشل في تونس: الظاهر والباطن في معركة حريّة الإعلام»، **الفجر نيوز**، 28 -9-2012.

(28) في تغطيتها لمسيرة في تونس العاصمة تطالب بالحريّة، نشرت صحيفة المغرب التونسيّة، في

الأفلام التلفزيونيّة الكاذبة حول تهريب البضائع والأسلحة عبر الحدود الجزائريّة –التونسيّة[29]، والتقارير الإخباريّة المشحونة باختلاق الشهادات والمغالطات وانتحال الصفة والمسؤوليّات[30]، والتشويه المتعمّد الذي طاول تصريحات الرّئيس السابق المنصف المرزوقي[31]، وغيرها من أفعال التزوير الميدياتيكي الأخرى، السّارية في مفاصل المجتمع، والتي قامت على تغيير عناصر الواقع والعبث بمفرداته، ضمن سياق اتّسم بإرادة مجتمعيّة لهدم قلاع الاستملاك وخلخلة مراكز الاستبداد الجاثمة بثقلها في الواقع الاجتماعي، ورفض الأنساق المُهيمِنة ومقاومة الاستبعاد، بكلّ أصنافه، الذي يُمارَس عبر المؤسّسة الإعلاميّة[32].

إنّ علامات التدنّي الوظيفي للمجال العمومي الميدياتيكي في تونس، والمتجلّية بوضوح في التنافر العميق بين الواقع الذي يصنعه الإعلام العمومي والواقع الذي يعيشه المجتمع، لاحت في بدايتها ضرباً من ضروب الكشف عن فشل سياسي في إدارة الدولة. وكنّا كتبنا آنذاك في هذا المضمار أنّه «قبل أن تباشر حكومة حمادي الجبالي[33] الشرعيّة مهامّها الثقيلة لإرساء دولة الحقّ والقانون، وتوفير ما يسمّيه كانط (Kant) بالكرامة الشخصيّة، وقبل أن تضطلع بمسؤوليّة كنس الفساد من مؤسّسات المجتمع المدني،

عددها الصّادر يوم الأحد 29 يناير 2012، صورة ضخمة تبرز نسبة المشاركين العالية في المسيرة والتي، بحسب ما أظهرته الصّورة، يمكن تقديرها بالآلاف، في حين كان العدد الحقيقي لا يتجاوز العشرات من المتظاهرين. وواقع الأمر أنّ الجريدة أقدمت على استخدام الفوتوشوب قصد تضخيم حجم المسيرة لمنح الانطباع للرّأي العامّ بأنّ ما يسمّى المدّ الحداثي في تونس، هو المسيطر والمحرّك القويّ للشارع التونسي والمتحكّم في مساره. أنظر جريدة الصباح التونسيّة بتاريخ 31 يناير 2012، أنظر كذلك صحيفة الشروق التونسيّة بتاريخ 31 يناير 2012.

(29) *http://www.babnet.net/festivaldetail-81884.asp?ModPagespeed=noscript*

(30) *http://www.babnet.net/festivaldetail-81884.asp?ModPagespeed=noscript*

(31) *https://www.youtube.com/watch?v=PRvSOniMwgk*

(32) عبد الله الزين الحيدري، «طبائع الفساد والعبث بالمجال العمومي، وسائل الإعلام العموميّة العربيّة وعمليّات التحوّل الديمقراطي»، **أعمال المؤتمر الدولي، معهد الصّحافة وعلوم الإخبار**، تونس: مؤسّسة كونراد أديناور، (26–27 نيسان 2012).

(33) حكومة حمادي الجبالي التونسيّة هيّ أوّل حكومة تشكّلت عقب انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011، وهي أوّل انتخابات حرّة ديمقراطيّة طبعت مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس.

والانكباب الفعلي على تدبير الحلول الاقتصاديّة واحتواء المشكلات الاجتماعيّة الجاثمة منذ عقود على حياة النّاس، بدأ يطفو على السّطح الميدياتيكي خطاب ينذر بخطورة الحالة السياسيّة وتدحرجها إلى أسوأ ما كانت عليه قبل الثورة. وسرعان ما بدأ هذا الخطاب يزدهر في تناغم مثير بين قنوات الإعلام السّمعي- المرئي خصوصاً، خطاب يسخر من أوّل رئيس يأتي إلى سدّة الحكم ديمقراطيّاً، ويُقبِّح من دون منظار أوّل حكومة شرعيّة، ويتصدّى بقوّة لفتح باب تحوّل «المبادئ» التي أفرزتها الثورة، ولا يتوانى في عدّ اختيار الشعب اختياراً ساذجاً، مقدّمة للإفصاح عن فشل الحكومة والدعوة إلى إسقاطها وإلغاء دورها، لأنّ الخطاب في بعض مفاصله ينذر أيضاً بأنّ استمرار هذه الحكومة سيؤدّي إلى خراب المحتوى الرّمزي والديمقراطي للدولة (...) وبدأت التحليلات والتفسيرات المناوئة للحكومة الجديدة تتساءل على الرّاي العامّ، وبما لا يدع مجالاً للشكّ، عن رغبة العديد من الأحزاب والأطراف الإعلاميّة في إفشال الحكومة والإطاحة بها. وتجلّى ذلك بوضوح في الهدير المتزايد لأرباب المعارضة السياسيّة، ولفئة من قادة الرّأي في البلاد، الذين تهافتوا بحماسة حافلة بالمواقف العدائيّة للشرعيّة على صناعة الفشل وزرعه، بما أوتوا من أدوات فكريّة وبلاغيّة، أخلاقيّة ولا أخلاقيّة، في ساحة السلطة المُنتخَبة.

لم يكن لهذا الهدير منظومة فكريّة مترابطة، إنّما جرى على نحو ساذج الأبعاد تقابل فيه تزوير الحقائق والحوادث مع حملات تشويه الأداء الحكومي، وعرضه في المجال العمومي على أنّه المقصّر الأساسي والعلّة العليا للتدهور الأمني والاقتصادي والثقافي في تونس. وتضخّمت صورة التدهور في الأذهان بما لا يدع مجالاً للشكّ بأنّ الحكومة هيّ المولّد الحقيقي لهذه الحالة التي لم يعهدها التونسيون. وإنّه لمن الغريب أن ينخرط الكثير، من المفكّرين بشكل خاصّ، في صناعة هذه الصّورة وإشاعتها بالقدر الذي يفكّك التماسك الاجتماعي، وهُم الذين يدركون جيّداً، قبل عامّة الناس، مكامن الضرر السّياسي والأخلاقي على مدى العقود الماضية.

كما لم يكن هذا الهدير وليد فلسفة في الاختلاف، حتّى وإن لاح في ظاهره ضرباً من ضروب الاختلاف، فإنّه اختلاف باغٍ، غير صادق يُخفي حقيقة كبيرة، لأنّه كلّما تراكم، وابتعدنا عن زمن أحداثه، تجلّى وجهه الحقيقي بوضوح، وأتاح فرصة شرح تاريخي

لأنطولوجيّته. إنّه اختلاف من أجل الإطاحة بخصم سياسي فيه ابتعاد عن الإدراك العميق لجوهر الحقّ في الاختلاف. فهو لم يكن قائماً على جدليّة الفعل السياسي الخالص الرّامي إلى بناء الوطن وحماية المبدأ الديمقراطي»[34].

وعلى حين كانت حكومة الجبالي تعمل على تضافر الجهود لتحقيق التماسك الاجتماعي وحدٍّ أدنى من النموّ الاقتصادي، كانت تدور في المجال العمومي ألعاب بلاغيّة من أجل الإطاحة بمُنافس سياسيّ «سيّئ». ألعاب تتكرّر فصولها بشكل بات موزوناً وموثوقاً، شغل حياة التونسيّين على اختلاف مشاربهم، وظلّ الزَّمن الاجتماعي الذي يختزل أنشطتهم ومشاغلهم مثقلاً بالزَّمن الميدياتيكي المُتنافر مع انتظاراتهم. وأضحت المشكلة الكبير التي تعاظم صداها في الوسط الاجتماعي بفعل الحفر الميدياتيكي في الأذهان تدور حول سؤال مركزي، هو كيف يُمكن إسقاط هذه التشكيلة السياسيّة الحاكِمة، بدلاً من أن يدور السّؤال حول كيفيّة إنجاح التجربة الديمقراطية الأولى في تونس. ولقد انخرطت الميديا الجماهيريّة في همّ السؤال الأوّل بهوَس المتصدّين للسلطة الجديدة، لتجعل منه موضوعاً محوريّاً مُثيراً للاستقطاب، عبر صناعة إعلاميّة، لا تستند في الأصل إلى موازين العمل الميدياتيكي الخاضعة للتدبّر العلمي والمعرفي، ولا إلى المنابع الفكريّة والمنهجيّة الصّحيحة المُعتمَدة في صناعات المضمون. ولقد استبان اليوم، لعامّة الناس خصوصاً، من خلال الملاحظة والمعايشة، أنّ الفعل الإعلامي أضحى، في جزء كبير منه، نقضاً صريحاً لميكانيزم الديمقراطيّة، ولانتظارات المجتمع في المقام الأوّل، مهنيّاً وأخلاقيّاً. وبدل أن يكون مُحرّكاً دينامياً لتحقيق الازدهار الفكري والثقافي والاقتصادي في البلاد، مستسيغاً نظريّة التعدّدية والفعل التواصلي، تحوَّل الإعلام إلى ممارسة مثيرة تهدّد السّلم الاجتماعيّ[35].

4. الزَّمن الميدياتيكي وصناعة الواقع

إذا كان الزَّمن الميدياتيكي هو محصّلة الإنتاج الإعلامي والتفاعلات الميدياتيكيّة المتّصلة بالشأن العامّ، فإنّ قياسه، خلافاً للزمن الفيزيائي[36]، خاضع لمستويات جدليّة

(34) مرجع سابق، *http://www.turess.com/alfajrnews/108154*

(35) عبدالله الزين الحيدري، **مواهب إنتاج الفشل في تونس**، مرجع سابق.

(36) الزَّمن الفيزيائي هوّ الخاضع لقياسات الحركة في الكون مثل حركة اللّيل والنهار، أنظر: منصور محمّد حسب النبي، **إعجاز القرآن في آفاق الزمان**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1996).

التأثير والتأثّر في المجتمع. ونتحدّث في هذه الحالة عن التأثير القويّ لوسائل الإعلام والتأثير المحدود، والتأثير على مرحلتَيْن. كما نتحدّث عن تأثّر الأفراد الاجتماعيّين، من منظور عِلم النفس، وعِلم النَّفس الاجتماعي، بمضامين الإعلام من حيث الفوائد التي يجنونها من استخدامهم لوسائل الإعلام[37]. فالزَّمن الميدياتيكي، في تعريفنا، هو السلوك الاجتماعي الذي تُنتِجه الميديا الجماهيريّة وتراقبه وتعمل على تعديله عند الاقتضاء، وهو أيضاً حالة الوعي بضرورة استعمال الميديا الجماهيريّة منظومة تكنوثقافيّة[38] لتلبية الحاجات النفسيّة والاجتماعيّة، مثل حاجات المعرفة وحاجات التواصل الاجتماعي، وحاجات التغيير والانسحاب[39]، وحاجات الضَّبط والاستقطاب[40]. وإنّ أيّ فَهم للزَّمن الميدياتيكي ليس مُمكناً ما لم يكن في ذهن الدّارس صورة متوازِنة عن الزَّمن الاجتماعي الذي لا يعدو أن يكون إنتاجاً اجتماعياً. فكلّ مجتمع له تمثّله الخاصّ به للزَّمن. لذلك يَعُدُّ الأثنولوجيّون (علماء الأعراق) دراسة «النظام الزَّمني» لمجتمع ما، طريقة متميّزة للتعرّف إليه وتحديد خصائصه وفهم ثقافته، وتمييزه عن مجتمع آخر[41]. فمعرفة طبيعة المجتمع، هي حينئذ، ضروريّة لمعرفة طبيعة عمل الميديا، إذ بدونها لا يستقيم الحديث عن تطابق أو تنافر الزَّمن الميدياتيكي مع الزَّمن الاجتماعي، لأنّه يحدث أن تعمل الميديا الجماهيرية بعكس ما ينتظره المجتمع من وسائل الإعلام.

نكون هنا أمام مقاربة هي من أهمّ المقاربات الفلسفيّة والفكريّة لفَهم دَور الميديا الجماهيريّة في حركة التغيّر الاجتماعي، لأنّ الواقع الذي تصنعه وسائل الإعلام هوّ بمثابة الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها المجتمع. فكلّما كانت الإجابة صائبة، بمعنى ملبّية لانتظارات المجتمع، مُنسجِمة مع أهدافه، تحقّق التَّوافق بين الزَّمن الميدياتيكي والزَّمن الاجتماعي. ونتحدّث في هذه الحالة عن المشروع الحضاري المجتمعي،

(37) Jay G. Blumer, Elihu Katz, *The Uses of mass communications: current perspectives on gratifications research,* Volume 1974, Partie 1.

(38) René Berger, *Technocivilisation*, (Lausanne: Presses Polytechniques et universitaires Romandes, 2010).

(39) Jay G. Blumer, Elihu Katz.مرجع سابق

(40) عبدالله الزين الحيدري، **الإعلام الجديد: النّظام والفوضى**، تونس، دار سحر للنشر، 2012.

(41) Roger Sue, *Temps et Ordre Social*, (Paris : P-U-F, 1994), p313.

المنبثق من إرادة مجتمعيّة، صادِقة، متوازِنة. وكلّما كانت الإجابة منحرفة، أي إنّها تقف خارج دائرة انتظارات المجتمع، وقد لا تخدم سوى أجندة القائمين بالإعلام والاتّصال، يظلّ التغيّر الاجتماعي يتغذّى من تصدّع العلاقة بين الميديا الجماهيريّة والجمهور بما يؤدّي إلى الفوضى في تحقيق الازدهار الثقافي والاقتصادي، وتهديد السّلم الاجتماعي في العديد من الحالات. بتوضيح آخر، نقول إنّ فَهم المشكلة الإعلامية والاتّصالية لا يتحقّق بشكل جيّد خارج المُقارَبة الزَّمنية، وهي المُقارَبة التي تبدو غريبة عن هذا الحقل، وخصوصاً في نَظر العاملين ببراديغم التبسيط[42]، وإنّ أيّ سعي للنَّظر من الداخل أو النَّظر من الخارج لفَهم القضايا الإعلاميّة، محكوم برؤية الارتباط العقلي والمنطقي بين المُعادَلة الزَّمنية والمُشكلة الإعلامية والاتّصالية المطروحة، فغياب الوعي بهذا الإدراك ليس دليلاً على عدم وجوده.

تصدُّع العلاقة بين الميديا الجماهيريّة والمجتمع في تونس قديم جديد، ويمتدّ من الجمهوريّة الأولى إلى الثانية بأطوار متقلّبة. ونعتبر وجهه القديم منبعاً يتغذّى منه المشهد الإعلامي الحالي، إلّا أنّ الخوض في تفاصيله لا يهمّ كثيراً دراسة الحال، خصوصاً إذا ما سلّمنا بأنّ احتكار الدّولة لقطاع الإعلام على امتداد أكثر من نصف قرن هو عاملٌ رئيسٌ لتردّي منظومة الإعلام في تونس. ولكنّ ملامح هذا التصدّع تجلّت مع بداية الصّراع من أجل بناء الواقع، وذلك عقب اندلاع الثورة بفترة قصيرة، واحتدّ بعد وصول الترويكا للحُكم[43]، حين أفسح في داخله مكاناً للاحتقان السّياسي والفكري والإيديولوجي، احتقان أفضى إلى ظهور فصل جديد من الاغتيالات السّياسيّة[44]، لم تشهده تونس منذ

(42) براديغم التبسيط يقوم على الاختزال، في حين يقوم براديغم التعقيد على اعتماد أكثر من مقاربة علميّة لفهم المشكلة المدروسة، وهو ما يعكس حقيقة التناهج بين العلوم، ويفسّر ما يُعرف في الأوساط البحثيّة الأكاديميّة بالأبحاث البينيّة.

(43) الترويكا هي أوّل ائتلاف حاكِم في تونس رئاسيّاً وحكوميّاً وبرلمانيّاً بعد انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي التونسي ديمقراطياً في أكتوبر 2011، ويتكوّن هذا الائتلاف من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبيّة في المجلس الوطني التأسيسي: حزب النهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة، وحزب التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحرّيات.

(44) في 6 فبراير 2013 اغتيل الأمين العامّ لحزب الوطنيّين الديمقراطيّين الموحّد، الاستاذ المحامي شكري بلعيد، العضو السابق في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وهو أيضاً أحد مؤسّسي تيّار الجبهة الشعبيّة لتحقيق أهداف الثورة. وفي 25 يونيو

ستينيّات القرن الماضي. ومن المُثير، في سياق ما بعد الثورة، أن يتحوّل الإعلام، وعلى وجه الخصوص التلفزيون العمومي، إلى طرف مهمّ في زرع الغموض الأمني والسّياسي في البلاد، والتشكيك في المسار الديمقراطي، والاستخفاف المباشر برموز الدَّولة، من خلال تأثيث مساحات مُعتبَرة من البثّ بألوانٍ من الإنتاج الإخباري وبرامج الحوار (Talk-show)، وبرامج تلفزيون الواقع (Reality-show)، تجري متضمّنة، من حين لآخر، ذخيرة فكريّة وسياسيّة وثقافيّة مضادّة لما يمكن تسميته مبادئ الثّورة في تونس. والحاصل هو «أن تَحَوَّلَ المجال العمومي إلى منابر للانتصار على الخصوم قبل إحقاق الحقّ، ومرتعاً بلا حدود للسّرد الميدياتيكي الهامشي المُثير، لا لتحقيق ارتقاء حياتيّ وتاريخيّ، وإنّما لهزم خصم سياسي أتت به الشرعيّة»[45]. وفي خضمّ هذا المدّ الإعلامي المُتلاطِم بتنامي المغالطات الإخباريّة وتفاقم حجم القضايا الإعلاميّة الكاذبة، الموجّهة لصناعة واقع اجتماعي يحلّ محلّ الواقع الذي أفرزته الثورة، ليقيم الدليل على أنّ الثورة هي خطأ عارض في حركة التغيّر الاجتماعي، وسط هذا التلاطم الجاري في فراغ معرفي ومنهجي، اندلعت معركة «حريّة التعبير»، حركة بدت في ظاهرها شكلاً من أشكال النضال لتأسيس إعلام عمومي حرّ، مستقلّ وموضوعيّ، ولكنّها في واقع الأمر موجة إيديولوجيّة لدحض الجهود الفكريّة والسياسيّة المحرِّكة لإنجاح التجربة الديمقراطيّة في تونس، ولحجب الاعتلال الحقيقي الذي يصيب مجال الإعلام.

ومعركة حريّة التعبير هذه، اندلعت واستقوت في ظرف سوسيو- سياسي حاسم بالنسبة إلى الثورة التونسيّة. فبينما كان العمل السياسي في حكومة الترويكا، وحتّى الحكومة التي تلتها مباشرة، متّجِهاً نحو بناء الدَّولة الديمقراطيّة منهجاً وأسلوباً، كان العديد من المنابر الإعلاميّة الفاعلة في البلاد تنخر خلايا الجهود السياسيّة بتفويض من قوى الضغط الداخلي والخارجي، وبدعمٍ قويّ من خبراء السياسة والاقتصاد الذين يتمّ جلبهم للمجال العمومي بعناية فائقة، لصناعة واقع اجتماعي «مريب»، يعمل على تغيير عناصر الزَّمن الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع.

2013، اغتيل محمّد البراهمي، السّياسي التونسي وعضو المجلس الوطني التأسيسي عن حزب التيّار الشعبي.

(45) عبدالله الزين الحيدري، **مواهب إنتاج الفشل في تونس**، مرجع سابق.

تحت عنوان حريّة التعبير، ظلّ المجال العمومي الميدياتيكي في تونس بعد الثورة مرتعاً لطبقة من «المفكّرين» و«الجامعيّين» الذين انخرطوا في لعبة صناعة الواقع وتهريب الأفكار «الثوريّة»، ومرتعاً كذلك لفئة من الخبراء الذين منحتهم المؤسّسة الإعلاميّة صفة الخبير لإضفاء الشرعيّة على مشروع تونس ما بعد الثورة[46]. وبرز في الخطاب الإعلامي اضطّراب شديد في المعايير الأخلاقيّة، بين حداثة مُطلَقة بلغت درجاتها، في العديد من الحالات، هتكاً للقيَم وللأعراض، وأصالة مفرطة عاجزة عن تحقيق المشروع الحضاري للبلاد. كما تنامت في الخطاب الإعلامي ظاهرة الازدواج اللّغوي والتنصّل المقصود وغير المقصود من اللّغة الأمّ والتبرُّؤ من قواعدها إلى حدّ الفوضى اللّغويّة ممّا يدلّ بوضوح على غياب فكر إعلامي واعٍّ بأمر السّيادة الوطنيّة، ذلك لأنّ اللّغة هيّ عنصر مهمّ من العناصر الاجتماعيّة للدولة، وإنّ أيّ انحراف يحدث في مستوى الاستخدام للنظام اللّغوي فإنّه يطاول سُمعة الدَّولة وسيادتها. ويُمكن ملاحظة كيف يحرص زعماء الدول الكبرى في خطبهم خلال المحافل الدوليّة الكبرى على استخدام لغتهم الأمّ كرمز من رموز السيادة المتمِّمة لصفات الدولة القانونيّة. فاللّغة هي موقف من العالَم. ولننظر كيف يعمل التلفزيون العمومي في فرنسا على تحصين اللّغة الفرنسيّة ومنحها أسباب الإشعاع والانتشار من خلال شبكات برامجيّة مدروسة تراوح فقراتها الكبرى بين الإخبار، والدراما، والفنّ، والألعاب الفكريّة، والبرامج العلميّة والتعليميّة،[47] الموجَّهة لأوروبا وإفريقيا، وكندا، والأقاليم الفرنسيّة ما وراء البحار. فالميديا هيّ محرّك من محرّكات الإشعاع اللّساني، وإنّها في الوقت ذاته معول من معاول كسره إذا ما غاب الوعي بأهميّة نهضة الإشعاع اللّساني في بسط النفوذ وفرض السيادة.

وحين يُساء الظّن إعلاميّاً بالثورة كإنجاز اجتماعي ثقافي، تُفتح الأعين على الزَّمن الميدياتيكي بوصفه المولّد المركزي للمفاهيم والمصطلحات التي تشغل المجتمع من حيث قدرتها على إعادة بناء الواقع الاجتماعي، لأنّه في الإعلام، كما في السياسة،

(46) مشروع تونس ما بعد الثورة، هو المشروع الذي تتبنّاه الأطراف المضادّة للثورة لإجهاض الثورة.

(47) نذكر على سبيل المثال شبكة فرانس تلفزيون (France Télévision) ومن أبرز البرامج الثقافيّة والفكريّة الدّاعمة للّغة الفرنسيّة نجد الأصناف الآتية التي يتمّ بثّها على أكثر من قناة:
Des Chiffres et des Lettres, Motus Les Championnats d'Orthographe, Questions pour un Champion, Bouillon de Culture etc..

والعلوم وسائر مجالات الفكر والتنظيم، لا بدّ من إنتاج مفاهيم تساعد على تحقيق الضبط والسيطرة، ليظلّ الزَّمن الميدياتيكي جوهراً حاضراً بقوّة في الزَّمن الاجتماعي، يرسم بدقّة ووضوح خارطة طريق مبنيّة يسير على منوالها المجتمع. وسوء الظنّ إعلاميّاً بالثورة لم يكن في تونس مجرّد حالة عابرة منحصرة في قراءة الأحداث والوقائع التاريخيّة وتقييم نتائجها. إنّه فكر متجذّر في منظومة إعلاميّة، نشأت في ساحة الدولة الأبويّة المتغلغلة بفائض سلطاتها في كلّ دواليب المجتمع، وترعرعت في ظلّ وصاية ظلّت على امتداد عقود تحدّد زوايا النظر والإدراك في التعامل مع قضايا الشأن العامّ. وبزوال وصاية الدولة، «لم يَعُد للإعلام منبعٌ يتغذّى منه، سوى أنّه ينبغي، معرفيّاً، أن يمتلك تصوراً جديداً مناسِباً لفهم مراد المجتمع، ومنهجيّاً، أن يخترع أدواته بذاته للتحوّل من سطوح السّلطة إلى أعماق الواقع الاجتماعي. ولمّا كان الفكر الإعلامي، في تونس، هو فكر النّظام السياسي المُغلق مصدراً ومنشأً، فإنّ المؤسّسة الإعلاميّة اليوم تجد حالها وجهاً لوجه أمام فقر معرفي ومنهجي يَحول دون بناء استراتيجي لإعلام عمومي. والحاصل هو أن تَحَوَّلَ المجال العمومي إلى منابر للانتصار على الخصوم قَبل إحقاق الحقّ، ومرتعاً بلا حدود للسّرد الهامشي المُثير»[48] الرّامي إلى وأد الثورة. وقد تبنّى السّرد الميدياتيكي في هذا الاتّجاه خطاباً مُنتِجاً للخوف يدعو إلى «فهم» جديد لإعادة المنظومة القديمة، منظومة الفكر المُهيمِن والاستبداد، وذلك من خلال التركيز على صناعة ما يعتبره منظّرو الثورات العوامل الناجعة لتصفية الثورات[49]، وأهمّها يتمثّل في كسر هَيبَة الدولة، وهذا ما تمّ بالفعل مع أوّل رئيس للجمهوريّة التونسيّة أتت به الشرعيّة محمّد منصف المرزوقي، حيث كان تعامل الإعلام مع نشاط رئيس الدولة آنذاك، تعاملاً باهتاً جدّاً بلغ حدّ السّخرية من خطابه وحتّى من مظهره في العديد من المناسبات[50]. واستمرّت هذه الحال بعد مغادرة الرئيس المرزوقي الحُكم، حتّى إنّ وسائل الإعلام

(48) عبدالله الزين الحيدري، **طبائع الفساد والعبث بالمجال العمومي**، مرجع سابق.

(49) أنظر في هذا السّياق مقال فهمي هويدي: «فصل في إجهاض الثورات وتصفيتها»، **الشروق نيوز**، (30 إبريل، 2013)، مُتاح على:

http://www.shorouknews.com/columns

(50) ليليا كمّون، **هيبة الدولة بين «مايوه» بورقيبة و برنوس المرزوقي**، موقع TN News 2014، مُتاح على:
http://tn-news.com/portal/v4/117234566

العمومي تجاهلت فوزه بجائزة دوليّة، هي من أكبر الجوائز التي تُمنح سنويّاً لثلاث شخصيات عالميّة[51] بما يشير إلى عدم جاهزيّة الإعلام العمومي في تونس للتأسيس الديمقراطي، وانخراطه، في المقابل، في إنتاج خطاب العنف والكراهية مثلما هو بيّنٌ في التقرير الذي أعدّته المجموعة العربيّة لرصد الإعلام[52].

كذلك، فإنّ السّرد الميدياتيكي اعتنى بتصوير التدهور الاقتصادي للبلاد مُستخدِماً كلّ الأساليب والأدوات البلاغيّة المُمكنة لتجذير صورة المستقبل المجهول لتونس في الوعي الاجتماعي. ولم يخلُ هذا التصوير من إبراز مشاهد الاستقطاب والتطاحن السياسي، والصّراع الإيديولوجي الذي بات مُنذراً بالانقسام الاجتماعي والجهوي، في «غفلة» من الفاعلين في المنابر الإعلاميّة من صحافيّين وقادة الرّأي، بل إنّ مظاهر الصّراع السياسي والانقسام الإيديولوجي، والتنكيل بالخصوم السّياسيين، تحوَّل تدريجيّاً إلى صناعة ميدياتيكيّة مرغوب بها لتحقيق الشّد و«التميّز» الإعلامي، صناعة ازدهرت بازدهار إنتاج الفشل في المنابر الإعلاميّة، والتشكيك في الوعي بالمنهج الديمقراطي، وتجاهل الكفاءات العلميّة والفكريّة والسياسيّة في البلاد.

الواضح هو أنّ القراءة الأفقيّة للزمن الميدياتيكي في تونس، تكشف عن تنافر حادّ بين زمن الميديا العموميّة والزّمن الاجتماعي، كما تكشف عن وجود مشكلة ثقافيّة عميقة في أوساط الإعلاميين والسّياسيين، وقادة الرّأي من مفكّرين وجامعيين، مشكلة تجرّ البلاد التونسيّة تدريجيّاً للانقسام الاجتماعي واستفحال الفساد والاستبداد، على الرّغم من بعض الإنجازات التشريعيّة والسيّاسية المهمّة في تاريخ تونس، مثل دستور 2014[53]، والائتلافات الحاصلة بين الأحزاب الفائزة في الانتخابات (على الرّغم من هشاشتها)[54]. والمشكلة الثقافية، في تقديرنا، منبعها عدم الرّهان على الثقافة كنظام رمزي

(51) محمّد معمري، «هل تجاهل الإعلام التونسي فوز المرزوقي بجائزة دوليّة؟»، **العربي الجديد**، (19 مارس/ آذار، 2016).

(52) أنظر تقرير مرصد الإعلام في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تونس جويليه/ تمّوز 2015.

(53) في 3 مارس 2011 تمّ الإعلان عن انتخاب مجلس تأسيسي يتولّى كتابة دستور جديد للجمهوريّة التونسيّة، وقد أنهى المجلس المذكور هذه المهمّة في 26 يناير 2014 وصادق على الدستور التونسي الجديد ثلاث سنوات بعد سقوط نظام بن علي.

(54) الائتلاف الحاكِم الأوّل في تونس تألّف من ثلاثة أحزاب: حزب حركة النهضة، حزب المؤتمر

مُنتِج للديمقراطيّة. فالثقافة في سائر البلدان العربيّة لم تتخلّص بعد من المفاهيم النرجسية المُغلقة لمفاهيمها ووظائفها، ومن العصبيّات الفكريّة والإيديولوجيّة. والمشكلة الثقافيّة منبعها كذلك غياب الرّهان على البحث العلمي كمجالٍ استراتيجي لتحقيق الازدهار الفكري والاقتصادي. ويجدر في مقامنا هذا الإشارة إلى تجربتنا في مجال تدريس الإعلام: «على امتداد نصف قرن تقريباً، لم تَطرح برامج التكوين الإعلامي في تونس مسائل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مباشراً بصناعة المعنى وتحليل الخطاب، على الرّغم من أنّ وظيفة الميديا الأساسيّة هيّ صناعة المعنى بكلّ الأدوات البلاغيّة، باللّفظ وبغير اللّفظ. وكنّا، لمّا أشرفنا على تدريس مادّة التلفزيون بمعهد الصّحافة وعلوم الإخبار، قرّرنا ضمن خطّتنا التدريسيّة إدراج مدخل مفصَّل خاصّ بالصّورة التلفزيونيّة، تعريفاً وإنتاجاً وقراءة وتحليلاً، إيماناً منّا بأنّ حقل الجاذبيّة في الإعلام التلفزيوني هو الصّورة في كلّ حالاتها، الذهنيّة والبلاغيّة والإلكترونيّة. فكان أن ثار أحد «المتمرّسين» في تدريس التلفزيون في معهد الصّحافة على هذا التوجّه معتبراً إيّاه انحرافاً خطيراً في التكوين. والنتيجة هو أنّ أجيالاً من الإعلاميّين تدفّقت إلى ميادين العمل الإعلامي بأدوات شبه صامتة أمام التصوير باللّفظ وبغير اللّفظ وصناعة المعنى»[55]. ونجد كذلك من أسباب المشكلة الثقافيّة، غياب الرّهان على العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة كإطار مرجعي تتحقّق في حدوده الديمقراطية. ومن الأمثلة الدّالة على ذلك هو أنّه إبّان الثورة في تونس، انتاب التلفزيون العمومي هاجس الانتقال من إعلام الوصاية إلى الإعلام «الديمقراطي» المسؤول، القادر على الانسجام مع روح التغيّر الاجتماعي آنذاك، فتهافَت الفاعلون في هذا المجال، إلى جلب الخبراء من مختلف الأجناس الأوروبيّة قصد تدريب الإعلاميّين

من أجل الجمهوريّة، حزب التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريّات، وقد شهد تعاقب حكومتَين: حكومة حمادي الجبالي، وحكومة علي العريض التي تمّ التوافق على إنهاء مهامها لتحلّ محلّها حكومة مهدي جمعة في نطاق ما عُرف في تونس بالحوار الوطني الفائزة منظّماته الأربع الرّاعية له: الاتّحاد العامّ التونسي للشغل، ومنظّمة الأعراف، والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين، بجائزة نوبل للسلام 2015.

الائتلاف الحاكِم الثاني تكوّن من أربعة أحزاب: حزب نداء تونس، حزب النهضة الإسلامية، حزب آفاق، وحزب الوطني الحرّ.

(55) عبدالله الزين الحيدري، **طبائع الفساد والعبث بالمجال العمومي**، مرجع سابق.

التونسيّين على كيفيّة التعامل الإعلامي مع مقتضيات المرحلة الانتقاليّة، متناسين أنّ المشكلة الرّئيسة هي مشكلة ثقافيّة في المقام الأوّل، وأنّ الحلّ ليس بيد الخبير، إنّما هو كامن في ساحة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، فساحة العِلم، هي السّاحة التي يتقرّر فيها كلّ شيء، أو أنّ كلّ شيء يولد مرادفاً لما يتقرّر في ساحة العِلم.

5. التمركز حول الذّات والبُعد الآخر للزَّمن الميدياتيكي

حين يشتدّ التنافر بين الزَّمن الميدياتيكي والزَّمن الاجتماعي، وتعجز الميديا الجماهيريّة عن الإجابة عن أسئلة المجتمع، تتسع دوائر ما نسمّيه: «هجرة المتابعة» لتظلّ وسائل الإعلام الأجنبيّة، محور استقطاب جماهير المجتمع المحلّي. ويترتّب عن هذه الحال اضطّراب في الإطار المرجعي للأفراد الاجتماعيّين، ذلك لأنّ الميديا الجماهيريّة الأجنبيّة، ليست مسخّرة لإشباع حاجات المجتمع المحلّي، الثقافيّة والسياسيّة، بالمعنى الذي ذهب إليه إلياهو كاتز (Elihu Katz)، وهيربرت بلومر (Herbert Blumer) وميكايل قويريفيتش (Michael Gurevitch)[56]، ثمّ إنّها ليست مجرّد وسائل إعلام وإخبار حياديّة. إنّها، بكلّ أطيافها، الحامل الفكري والثقافي والإيديولوجي للأوساط التي تنتمي إليها. والمحصّلة النهائيّة هو تصدّع القيَم، والوعي الاجتماعي بقضايا نموّ الثقافة المحليّة. ويزداد من هذه الزّاوية الحديث عن الغزو الثقافي كأحد مظاهر اتّساع ميدان الميديا الجماهيرية الحديثة. وقد بيّنا في غير هذا السّياق[57]، أنّ قضيّة الغزو الثقافي، التي طُرحت بحدّة مطلع ثمانينيّات القرن الماضي، في الفكر العربي – الإسلامي، إنّما تحجب قصور الأداء الإعلامي العربي عن الاهتمام بقضايا الشأن العامّ، وتُعطّل وظائفه في ما يتعلّق بتطوير النّظام الثقافي المحلّي، كما أنّها تُبرِزُ ضعف الصناعات الإعلاميّة العربيّة كمّاً وكيفاً[58]، في الوقت الذي تزدهر فيه هذه الصّناعة في أميركا وأوروبا وبعض بلدان آسيا الشرقية.

(56) Elihu Katy, Jay Blumer and Michael Gurevitch. The Use of Mass Communication. (California: Sage: Beverly Hills, 1974).

(57) أنظر، عبدالله الزين الحيدري، **الفضائيات العربيّة والزَّمن الاجتماعي**، مرجع سابق.

(58) عبدالله الزين الحيدري، الصّناعات الإعلامية العربيّة: **قراءة في وسائل الإنتاج، مجلّة العلوم الإنسانيّة**، العدد التاسع، البحرين: كليّة الآداب –جامعة البحرين، (2005). ص 178، 209.

على صعيد آخر، يقود التنافر بين الزَّمن الاجتماعي والزَّمن الميدياتيكي إلى تعطيل وظيفة التشاور بوصفها حلقة وصل موضوعيّة، تتجسّد حقيقتها في المجال العمومي الميدياتيكي، بين الدولة السّياسيّة والدولة الماديّة، أي بين السّلطة السّياسية والمجتمع المدني. والتشاور كما هو معلوم، من أبرز الوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام الجماهيري في المجتمع، وهي بالنسبة إلى لازرسفيلد (Lazarsfeld) وميرتون (Merton)[59] ضرباً من ضروب التحقيق للتماسك الاجتماعي، الرّمزي والمادّي. إنّها حينئذ الحيّز الذي تتيحه وسائل الإعلام لمناقشة قضايا الرّأي العامّ، والقضايا المتّصلة بتنظيم الحياة الاجتماعيّة وتطويرها. كما يمثّل التشاور المجال المفتوح، المخصوص لتبادل الأفكار والآراء قصد إضفاء الشرعيّة على اختيارات المجتمع الكبرى. إنّها بعبارة أخرى تغلغلٌ عميق في الواقع الاجتماعي واهتمامٌ بأحداثه وأطواره من أجل ضبطه وإدارته عقلانيّاً عبر الحوار المَبني على أُسس التفكير الاجتماعي الناقد لذاته، المتطهِّر من أساليب الإكراه والضغط. فالتنافر بين الزَّمن الاجتماعي والزَّمن الميدياتيكي، هو في نهاية الأمر إسقاطٌ مقصود لوظيفة التشاور، إسقاط يُحوِّل المؤسّسة الإعلاميّة تدريجيّاً إلى دائرة لإنتاج الهَيمنة والخوف، وذلك في تعطيله إمكانات الاستخدام العمومي للعقل الذي بوسعه تحرير العمومي من الخاصّ، وتحرير العمومي من فِكر الدَّولة السلطويّة.

إنّه لمِن المُمكن اليوم التذليل أو احتواء التنافر بين الزَّمن الاجتماعي والزَّمن الميدياتيكي باستثمار الحلول التقنيّة والميديولوجيّة التي أتاحتها التطوّرات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والاتّصال، والمتمثّلة في المدوّنات الشخصيّة وشبكات التّواصل الاجتماعي. لقد اتسعت دوائر المجال العمومي بظهور هذه الفضاءات الجديدة للتواصل، وتغيّرت هندسته بمقتضى الدّور الذي باتت تؤدّيه ما أصبح يُعرف بالميديا الفرديّة الجماهيريّة[60]. فحين نتمعّن في التدفّق المُضاعَف للمدوَّنات ولشبكات التواصل

(59) Lazarsfeld, P. F. and R. K. Merton. [1948],.«Mass Communication, Popular Taste, and Organized Social Action». in *The Process and Effects of Mass Communication*, edited by W. Schramm and D. F. Roberts. Urbana and Chicago, IL: University of Illinois Press, (1971), pp. 554–578.

(60) Manuel Castells, «Emergence des médias de masse individuels» in : *Les médias entre les citoyens et le pouvoir*, séminaire organisé par le World Political Forum à San Servolo, Italie, (23 et 24 juin 2006).

الاجتماعي ومدى حضورها في حياة الناس بوتيرة عالية[61]، وهي تبدو، في الظاهر، مجرّد حتميّة تكنولوجيّة سبق لـماك لوهان (McLuhan) أن تحدّث عن تجلّياتها[62]، نفهم كيف أصبح بإمكان الفرد، في نظام الإعلام الفردي الجماهيري الجديد، المُشار إليه، فضح الانحرافات الإعلامية التي تُحدثها مؤسّسات الإعلام الجماهيري المُمأسَس، فضحُها عبر مساحات التدوين والتعبير الحرّ عن الرّأي، وكذلك التصدّي لأنساق الهَيمنة الممتلِكة للحقيقة المُطلقة في المجتمع. ومن خلال التمركز حول الذّات المتجسّد في لعبة إنتاج المعنى التي يمارسها الأفراد الاجتماعيّون في حدود الشبكة العنكبوتيّة، برزت فاعليّة الـ«أنا» كمحرّك جديد لإعادة بناء الواقع وترتيب عناصره، ما يمنح الزَّمن الميدياتيكي بُعداً جديداً يأخذ في الاعتبار حقيقة التذاوت (Intersubjectivity) كقيمة تواصليّة، مركزيّة، مُنتِجة للتعدّد والاختلاف.

لقد نشأ لدى الأفراد الاجتماعيّين سلوك تواصلي جديد، مُندمِج مع البُنية المتطوّرة لتكنولوجيا الاتّصال، سلوك موغل في التمدّد، يمتدّ بعمق إلى ميادين الحياة الاجتماعية لينتزع منها اللّوحات الوجوديّة الأكثر انسجاماً مع واقع المجتمع، على ما في هذا الانتزاع من انحرافات لغويّة وأخلاقيّة في الكثير من الحالات. لذلك وصفناه، في غير هذا الموضع بالمدّ الرّومنسي الجديد[63]، لأنّ الرومانسيّة الفلسفيّة اقترن تعريفها بالتعبير الحرّ المتطهّر من جميع الضوابط اللّسانية وغير اللّسانيّة، كما اقترن تعريفها عند الكثير من

(61) بحسب الإحصاءات التي نشرها موقع (Web Marketing Conseil)، جوان(حزيران) 2016، نجد أنّ فايس بوك يتصدّر قائمة الشبكات الاجتماعية المُستخدَمة في العالَم (مليار وواحد وسبعون مليون مستخدم نشط في الشهر 1.71ML)، ثم يليه اليوتيوب بنسبة مليار مستخدم نشط في الشهر 1ML، ثم الواتساب بنسبة مليار مستخدم نشط كذلك في الشهر (1ML)، ثمّ الغوغل هانغوتس (Google Hangouts) نسبة مليار مستخدم نشط في الشهر أيضاً (1ML)، ثمّ تانسانت كيو كيو (Tencent QQ) شبكة الخدمات البريدية الأكثر استخداماً في الصّين بنسبة ثمانمئة وثلاثة وأربعين مليون (843M) مستخدم نشط في الشهر. ويأتي تويتر في المركز الثالث عشر عالميّاً بنسبة استخدام نشط في الشهر تعادل ثلاثمائة وثلاثة عشر مليوناً M313. المصدر:
http://www.webmarketing-conseil.fr/classement-reseaux-sociaux/.

(62) Marshall Mc Luhan, *Pour comprendre les média: les prolongements technologiques de l'homme*, (cité de pub : Éd. du Seuil, 1964).

(63) عبدالله الزين الحيدري، **الإعلام الجديد: النّظام والفوضى**، مرجع سابق.ص 81.

الكتّاب والشعراء باستكتشاف الذّات. ونجد عند الشاعر الألماني جان بول ريختر(Jean-Paul Richter)، في تعريفه للرّوح الرومانسيّة، وصفاً عجيباً للحظة استكشاف الذّات، إذ يقول: «ذات صباح أتتني هذه الفكرة من السماء مثل الوميض : «أنا ذات»، ولم تفارقني منذ ذاك الوقت أبداً، فذاتي رأت ذاتها للمرّة الأولى وللأبد»[64]. ويعني هذا أنّ الذّات في الفكر الرّومانسي هي بوّابة اكتشاف العالَم وإدراك صلاته بالذّات ذاتها، وهي في الفكر الفلسفي عند ماين دو بيران (Maine De Biran)، كما عند جيلبار روميار- دارباي (Gilbert Romeyer-Dherbey)، منبع الحريّة ومركز القرار[65].

وقد اتّخذ التمركز حول الذّات من هذا المنطلق، بُعداً تواصليّاً لا خطّياً يعمل ببراديغم الفكر الجماعي، ولاح بمثابة السّلطة الرمزيّة التي عبّرنا عنها بـ«السّلطة الخامسة»[66]، المتصدّية بقوّة للسّلطة الرّابعة، وهي لا تعدو أن تكون سلطة الإعلام الجماهيري المُمَأسَس، المُهيمِنة على امتداد عقود من الزَّمن على إدارة صناعة الواقع بما يخدم أغراض القائمين بالإعلام.

تبرز اليوم «السّلطة الخامسة»، بروحها الرومانسيّة، كقوّة ميدياتيكيّة، وكحالةٍ سوسيو - ثقافيّة معقّدة، مبعثِرةٍ لقواعد لعبة صناعة الواقع التي نزح جزءٌ منها من الفكر المؤسّسي إلى الذّات الفرديّة. وبات الزَّمن الميدياتيكي، بمقتضى هذا الحال، متشظيّاً بين المؤسّسي والفردي على نحو ما حدث للميديا ذاتها من تذرّر بين الفردي - الجماهيري، والجماهيري المُمَأسَس. فحالة التشظّي، هي حينئذ، السّمة البارزة اليوم لواقع الأزمنة الميدياتيكيّة والاجتماعيّة، وإنّ دراسة أطوارها منوطة بنظرة أنثروبولوجيّة إلى الفعل الاجتماعي.

(64) Jean-Paul Richter, *Journal Intime, (cité par Albert Béguin), L'Ame romantique et le rêve: Essai sur le romantisme Allemand et la poésie Française*, (cité de pub : mpr. Daupeley-Gouverneur, 1937), p.77.

(65) Gilbert Romeyer-Dherbey, «Le Moi du Moi-même, La Pensée de la Subjectivité Chez Maine De Biran», Conférence prononcée à la *Société Bordelaise de Philosophie*, (26 Avril; 1985).

(66) عبدالله الزين الحيدري، **الإعلام الجديد: النظام والفوضى**، المرجع السابق، ص141.

المصادر والمراجع (باللغة العربيّة)

- الأصفهاني. المرزوقي، **الأزمنة والأمكنة**، حيدر آباد: دار الكِتاب الإسلامي، 1914.
- الآلوسي. حسام، «**الزَّمن في الفكر الديني والفلسفي القديم**»، مجلّة **عالم الفكر**، الكويت: المجلّد الثامن، (1977).
- بدوي. عبد الرّحمن، **الزمان الوجودي**، ط3، بيروت: دار الثقافة، 1973.
- التيمومي. الهادي، **المغيّبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، 1999.
- الجابر. خالد ، السّيد خالد عبدالرّحيم ، (تنسيق)، **الإعلام العربي في عالم مضطرب** (مجموعة من المؤلّفين)، دار الشرق، 2013.
- الحاج. علي هيثم، **الزَّمن النوعي وإشكاليات النوع السّردي**، بيروت: الانتشار العربي، 2008.
- الحيدري. عبدالله الزين، **الإعلام الجديد: النظام والفوضى**، تونس: دار سحر للنشر، 2012.
- الحيدري. عبدالله الزين، **الصّورة والتلفزيون، بناء المعنى وصناعة المضمون**، البحرين: كليّة الآداب، جامعة البحرين، 2004.
- الخويلدي. زهير، **الثورة العربية وإرادة الحياة، مقاربة فلسفية**، الطبعة الأولى، تونس: الدار التونسية للكتاب، 2011.
- رضوان. سيّد، **المثقف والمجتمع من القطيعة إلى التواصل**، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، 1999.
- سعيد. يقطين، **تحليل الخطاب الرّوائي** (الزَّمن، السّرد، التبئير)، الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1989.
- سعيدي. عبدالفتاح، **مفهوم الزمان بين برغسون وإنشتاين**، رسالة ماجستير في الفلسفة، تونس: جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة، 2008.

- شعبان. عبدالحسين، **المجتمع المدني: سيرة وسيرورة**، لبنان: أطلس للنشر والترجمة، والإنتاج الثقافي، 2012.
- العاتي. ابراهيم، **الزّمان في الفكر الإسلامي**، لبنان: دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.
- عبد الصّمد. زايد، **مفهوم الزَّمن ودلالاته في الرّواية العربيّة المعاصرة**، القاهرة: الدار العربيّة للكتاب، 1988.
- العبد الله. مي، الشريف. نبيل، وآخرون، **أسئلة الإعلام والديمقراطيّة في زمن الرّبيع العربي**، عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2013.
- غليك. جيمس، **نظريّة الفوضى، علم اللامتوقّع، ترجمة**، تحقيق أحمد مغربي، بيروت: دار السّاقي للطباعة والنشر، 1991.
- القصراوي. مها حسن، **الزَّمن في الرّواية العربيّة**، بيروت: المؤسّسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004.
- كاظم. نادر، **طبائع الاستملاك، قراءة في أمراض الحالة البحرينيّة**، بيروت: المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، 2007.
- كمال. رشيد، **الزَّمن النّحوي في اللّغة العربيّة**، عمّان: دار عالم الثقافة، 2008.
- محمّد. محمّد سيّد، الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1994.
- هابرماس. يورغن، **العلم والتقنية كـ «إيديولوجيا»**، ترجمة حسن صقر، منشورات الجمل، 1991.
- ونّاس. منصف، **الدولة والمسألة الثقافيّة في تونس**، تونس: دار الميثاق، 1988.

(بالفرنسيّة والإنكليزيّة)

- Benmakhlouf. Ali, (dir), *Le réveil Démocratique (Essais) : Le cas tunisien du Printemps Arabe*, DK, Éditions, 2015.
- Berger. Peter, Luckmann. Thomas, *La Construction sociale de la*

réalité, Armand Colin, 2012.

- Berger. René, Technocivilisation, *Presses Polytechniques et universitaires Romandes,* 2010.
- Bergson. Henri, *Essais sur les données immédiates de la conscience,* (1888), FV, Editions, 2012.
- Blumer. Jay G., Katz. Elihu, *The Uses of mass communications: current perspectives on gratifications research,* Volume 1974, Partie1.
- Bruno. Latour, *Reassembling the social, An introduction to actor-network theory,* Oxford University Press, Inc, New York, 2005.
- Charaudeau. Patrick, *Les médias et l'information: L'impossible transparence du discours,* De Boeck Supérieur, 2005.
- De Senancour. Etienne, *Obermann*; Charpentier, 1863.
- Einstein. Albert, *Comment je vois le monde*, Flammarion, 2009.
- Esquenazi. Jean-Pierre, *L'écriture de l'actualité: Pour une sociologie du discours médiatique*, 2e Éd.,P.U.G, 2013.
- Freitag. Michel, *L'oubli de la société, pour une théorie critique de la postmodernité*, Les Presses de l'Université de Laval, 2002.
- Galabov. Antony, Sayah. Jamil, *Participations et citoyennetés depuis le printemps Arabe*, L'Harmattan, 2015.
- Gelven. Michael, *Etre et Temps de Heidegger*, Pierre Mardaga, 1970.
- Lazarsfeld. P. F., Merton. R. K. [1948] 1971. «Mass Communication, popular taste, and organized social action.»' Pp. 554-578 in *the process and effects of mass communication*, edited by W. Schramm and D. F. Roberts. Urbana and Chicago, IL: University of Illinois

Press.

- Lits. Marc, *Du récit au récit médiatique*, De Boeck, 2008.
- Marsi. Paribatra, *Le romantisme contemporain: essai sur l'inquiétude et l'évasion dans les lettres Françaises de 1850 à 1950*, Éditions Polyglottes, 1954.
- Meddeb. Abdelwahab, Printemps de Tunis : La métamorphose de l'histoire, Paris : Albin Michel, 2011.
- Muller. Denis, *La théologie et l'ethique dans l'espace public*, Lit, Berlin, 2012.
- Newton. Isaac, *Principes mathématiques de la philosophie naturelle*, Londres, 1687.
- Oualdi. M'Hamed, et autres, *Les ondes de choc des révolutions Arabes*, Presses de l'Ifpo, 2014.
- Pronovost. Gilles, *Temps sociaux et pratiques culturelles*, Presse de l'Université du Québec, 2005.
- Rovelli. Carlo, *Et si le temps n'existait pas*, Collection: Quai des sciences, Dunod 2014.
- Souchon. Michel, *Petit écran, grand public*, La Documentation Françaises, 1980.
- Sue. Roger, *Temps et ordre social*, Paris : P-U-F, 1994.

أطروحات ومقالات علميّة

- حمودي. حمد، الزرقاني. نوال، **الصّورة والزّمن الاجتماعي في التلفزيون**، رسالة ختم الدروس الجامعيّة، إشراف د. عبدالله الزين الحيدري، معهد الصّحافة وعلوم الأخبار، تونس، 1997.

- الحيدري. عبد الله الزين، «مواهب إنتاج الفشل في تونس: الظاهر والباطن في معركة حريّة الإعلام»، **الفجر نيوز**، 28 -9-2012.
- الحيدري. عبد الله الزين، الفضائيات العربيّة و الزَّمن الاجتماعي، **المجلّة العربيّة** للثّقافة، عدد: 33، المنظّمة العربيّة للتربية و الثّقافة والعلوم، تونس 1998.
- الحيدري. عبد الله الزين، **طبائع الفساد والعبث بالمجال العمومي**، وسائل الإعلام العموميّة العربيّة وعمليّات التحوّل الديمقراطي، أعمال المؤتمر الدولي، معهد الصّحافة وعلوم الإخبار، مؤسّسة كونراد أديناور، تونس 26-27 نيسان 2012.
- صوابني. منير سرّاج، **الزَّمن الاجتماعي في التحقيقات التلفزيونيّة، برنامج المنظار** نموذجاً، رسالة ختم الدروس الجامعيّة، إشراف د. عبدالله الزين الحيدري، معهد الصّحافة وعلوم الأخبار، تونس، 1999.
- عبد العالي. قمرة، **البنية الزمكانية في رواية الرماد الذي غسل الماء لعزّ الدين جلاوجي**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2012.
- عبد الفتاح. سعيدي. لخضر. مذبوح، **مفهوم الزمان بين برقسون وإنشتاين**، رسالة ماجستير في الفلسفة، جامعة الإخوة منتوري- قسنطبنة، الجزائر، 2007.
- مساهلي. سفيان. مصدّق. سامي، **مفهوم الزَّمن في البرامج التلفزيّة من خلال قناة 7 التونسيّة**، رسالة ختم الدروس الجامعيّة، إشراف د. عبدالله الزين الحيدري، معهد الصّحافة وعلوم الأخبار، تونس،1993.

الشباب الجامعي بين الزَّمنيْن الأكاديمي والافتراضي وإمكانات التحكُّم

نهوند القادري عيسى

مقدّمة عامّة

كان طرح لجنة كِتاب باحثات لموضوع الزَّمن وأسئلته الملحَّة في عصرنا الراهن، المتّسم بالتحوّلات المُتسارعة، مناسبة لي لإرضاء فضولٍ بحثيٍّ لطالما كان يراودني، ويتمثّل في الاطّلاع عن كثب على تمثّلات الشباب الجامعي من أبناء الجيل الرقمي لزمنهم؛ كيف يديرونه؟ وهل يسهُلُ عليهم التحكُّم به وهُم يعيشون ظروفاً معيشيّة ضاغطة محكومة بالتباعد الآخذ في التزايد بين الزَّمن الإعلامي والزَّمن الواقعي، بين الزَّمن الاتّصالي والزَّمن الأكاديمي؟ ولعلّ الدافع وراء فضولي هذا انكشف أمامي بوضوح لحظة صوغ اللّجنة مسودّة مشروع الكِتاب المَنوي عرضه على الباحثين/ ات بهدف استكتابهم/ ن. إذ تَبَيَّنَ لي كم كان هذا الفضول يخفي جملة أسئلة مؤرقة تعتمل في ذهني منذ سنوات، كطرف في العملية التعليمية، منبعها إشكالية تُمثِّل البُنية الأكاديمية التقليدية لزمنها، وفي ما إذا كان هناك من إمكانية لإدارة جديدة للزَّمن الأكاديمي بما يتناسب والتطوّرات التكنولوجية والاتّصالية المُتسارعة، من دون المسّ بجوهر العملية التعليمية، بموازاة ما شهدناه وما نشهده من تحوّلات مُتسارعة على مستوى إدارة الزَّمن الإعلامي والاتّصالي الذي يعيش أبناء هذا الجيل في خضمّه طَوعاً أو قَسراً.

وبما أنّ الكلام يدور حول بُنية أكاديمية تقليدية لها معاييرها ومنطقها، وبناؤها وتجهيزاتها وعاملوها، ودورتها الزَّمنية، ومواقيتها، ومكانها، وماضيها وحاضرها ومستقبلها، وسياقاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاتّصالية، وبما أنّ لكلّ مجموعة زمانها، ولكلّ مكان زمانه، ولكلّ بيئة زمانها، فإنّ صعوبةَ دراسة زمنيّة هذه البُنية المعقّدة ككلٍّ متكاملٍ في هذه العجالة تبدو واضحةً للعيان. لذا سوف أكتفي بالتمثيل عليها بطرفَي العملية التربوية: الطالب والأستاذ، لكون كلٍّ من هذَين الطرفَين ينتمي إلى فئة عمرية مختلفة بعض الشيء في المنشأ والظروف، وبالتالي تختلف في وعي زمنها وفي تصوّرها عنه وفي إدارتها لمواقيته. وبدا لي أنّ مُقاربة هذا الموضوع من منطلق العلاقة الوثيقة بين الزَّمن والسرد، لَأَمرٌ مناسب. إذ اعتبر بول ريكور (Paul Ricoeur) أنّ السرد حارسٌ للزَّمن، (لا زمن إلّا ما هو مَروي). بالنسبة إليه القصّة لديها وظيفة مزدوجة في العصر الحديث، فهي جزء من الحياة اليومية، وهي لا تفرض على الأفراد أدواراً وقرارات وتُحدّد سلوكات فقط، إنّما لديها أيضاً وظيفة أسطورية تتمثّل بتدعيم معتقدات المجموعة وتطمين الأفراد على المستوى الأنطولوجي[1].

بناءً على ما تقدَّم وضعتُ خطّتي البحثية المتمثّلة في أن أَدَعَ عيّنة من الطلّاب الجامعيّين المأخوذين بالزَّمن الاتّصالي والإعلامي، الغارقين في لُجَّتِهِ السريعة والملحّة والآنية، يسردون زمنهم، وأنا كأستاذة وظيفتي تتمثّل في تحفيزهم على البحث والتقصّي. لا تعنيني السرعة، إنّما الذي يعنيني هو الالتزام في الأوقات المحدَّدة. سوف أسرد ملاحظاتي حول الفروقات بين زمني وزمنهم، بغية قراءة زمن الطّرفَين لنرى ما إذا كان هناك من إمكانية للتلاقي بين طرفَي العملية التعليمية في منتصف الطريق، وبالتالي إمكانيّة صوغ زمننا الأكاديمي بطريقة متجدّدة تتناسب وظروف المرحلة التي نعيش، بمعزل عن محدِّدات البُنية عينها وسياقاتها المحيطة. بخصوص الطلاب، وقعتُ بدايةً في حيرة من أمري كيف لي أن أقرأ زمنهم؟ حاولت متسرّعة إجراء حلقة نقاش مركّز مع مجموعة من طلّاب السنة الأولى (اختصاص إعلام وعلاقات عامّة)، ممّن يرتادون الشبكات الرقمية بكثافة، طارحةً عليهم أسئلة حول الزَّمن لم تكن في واردهم ولا مُدرَجة في وعيهم، وكان أن تعثَّرت هذه المحاولة، بالنَّظر إلى عنصر المفاجأة في موضوعٍ لم يكُن في حسبانهم، ولا وقت لديهم للتفكير فيه، حتّى وإن كان يقع في صلب

(1) Marc Lits, «Temps et médias: un vieux couple dans des habits neufs». *Recherches en communication*, numéro 3 (1995), in sites-test.uclouvain.be, ibooks, p.52-53

اختصاصهم. خرجتُ من تلك المحاولة المتعثّرة، إنّما المعبِّرة، بالتساؤل: كيف لمَن يتخصّص في الإعلام أن يضع نفسه خارج الزَّمن، وأن يكون غير قادر على تمثّله، أو غير واعٍ له؟ فنحن إذا كنّا لا نبني هويّتنا السردية إلّا بفضل الهيكلة الزَّمنية التي تؤمّنها لنا سردِيّة الإعلام حول ما يحصل في العالَم، فلماذا لا نتساءل عن الطريقة التي تُنظِّم فيها الأنساق الإعلامية علاقتنا بالواقع؟ ألا نلعب مع الزَّمن عندما نقرأ جريدة أو نشاهد تلفازاً أو نتصفّح موقعاً إلكترونياً أو نرتاد شبكات رقمية؟ فنحن من خلال تعرّضنا لهذه الوسائط نكتشف ليس ما يحصل من أحداث فقط، إنما نكتشف الروايات عن الأحداث والقصص المؤَعلَمة المُدرَجة ليس في الزَّمن فقط، إنّما أيضاً في زمن القرّاء والمُشاهدين والمُستمعين، والمُتصفّحين[2]. فالفترات الإعلامية القائمة على ثُنائية الحضور والغياب، والتكرار العنيد يجعلنا نلعب في الزَّمن ومع الزَّمن، تماماً كالطفل الصغير اللّاعب مع البكرة في مشهدٍ هنا وهناك (fort/da) الذي اعتبره فرويد (Freud) يلعب في الزَّمن ومعه من خلال إدراج لعبته في زمن الحضور/ الغياب[3].

أحالني فشل هذه المحاولة إلى فرضية ميشال بيكار (Michel Picard) التي مفادها أن الزَّمن يكمن في فعل القراءة وليس في النصّ. بالنسبة إليه، من المستحيل الكلام على الزَّمن في موضوع النصّ من دون الخروج منه، ومن دون التدخّل في جعله آنيّاً. وذهب أبعد من ذلك عندما اعتبر أنّ الزَّمن الخيالي ليس زمناً، بل تمثلات للزمن، فالمشاركة الفعَّالة عبر القراءة واللّعبة الأدبية توصل إلى تحويل الزَّمن احتمالياً إلى تجربة معيشة.[4] لذلك غيَّرتُ من خطّتي البحثية وقرّرتُ توزيع استبيانٍ تمهيديٍّ على مجموعة مكوّنة من 55 طالباً جامعياً من الماستر – بحثي في علوم الإعلام، تتراوح أعمارهم بين 21 و30 عاماً، غالبيّتهم من الإناث بنسبة 75٪، مقابل 25٪ ذكور، وغالبيّتهم تنتمي إلى الفئة الاجتماعية الوسطى بنسبة 90٪، 25٪ منهم متزوجون، وهُم ناشطون اقتصادياً بنسبة 41٪، يتوزّعون على مَن يقوم بأعمالٍ ذات صلة بالاختصاص بنسبة 69٪، ومَن يقوم بأعمال حرّة بنسبة 19٪، ومن ثمّ 8٪ موظفون، و4٪ يمارسون أعمالاً اجتماعية وسياسية. يسكن 85٪ من الطلّاب المُستجوبين مع أسرهم، و9٪ مع زملائهم، و6 ٪ منفردين.

انبنى هذا الاستبيان المُطَوَّلُ، الذي استَحضرَ الزَّمن أمام مجموعة طلّاب وطالبات،

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

على أسئلة افترضت ضمناً أنّ هذا الجيل من الشباب الجامعي الذي يحيا زمن المنظومة الإعلامية والاتّصالية الراهنة المتّسمة بالسرعة والآنية والمباشرة، يعيش زمناً مغايراً للزَّمن الأكاديمي التقليدي، وللزَّمن الاجتماعي المحيط به على أرض الواقع، وهذا ما يَدَعُهُ في حيرة من أمره، يعيش ازدواجية تُسَبِّبُ له إرباكاً وضياعاً وقلقاً، ومتعة وارتياحاً في الوقت عينه، وتدفعه إمّا للبحث عن صيغةٍ توافقيةٍ ما تنقذه من هذه الحالة، أو الانزواء في الماضي، أو الانسلاخ عن الواقع، والذوبان كلّياً في الزَّمن الاتّصالي الراهن، وخصوصاً أنّ تسريع زمن الميديا ما كان ليتحقَّق لو بقي مقتصراً على زمن الإنتاج، ولو لم يشمل زمن التلقّي أو الاستهلاك بما فيه التفاعلية. في هذا الصدد الْتَقطَ إيتالو كالفينو (Italo Calvino) روحيّة العصر، المُشكَّلة من المحفّزات الستّة المُسيطرة وهي: الخفّة – والسرعة – والدقّة – والظهور – والتنوع – والتوازن، «مثنياً بذلك على دقة اللعبة مع الزَّمن التي يسمح بها الأدب، بخاصة في القصص القصيرة، غير أنه تَصَوَّرَ بالوقت عينه، «لعبة تقلصات الزَّمن»، التي تُشَكِّلُ من ناحية، إحدى قوى النصّ الخيالي، ومن ناحية ثانية، إحد مخاطر ثقافة الصورة الإعلامية، والتي بنظره، تجعلنا نعيش تحت سيلٍ غير منقطع من الصور. فالميديا لا تَكُفُّ عن تحويل العالَم إلى صُور تُضاعفها لعبة المرايا المُخادعة. تفرض هذه الصُّور الغنيّة بالمعنى الافتراضي، نفسها على المشاهد، ويتحلّل جزء كبير منها مباشرة، كالأحلام التي لا تترك أيّ أثر على الذاكرة، ولا يبقى منها سوى الشعور بالغرابة وبالضيق[5]. كذلك افترضت الأسئلة أنّ ضغط السرعة على الطلاّب غَيَّرَ من علاقتهم بالمعرفة وأربك علاقتهم بالزَّمن الأكاديمي البطيء، والملتزم بالمِهل المحدَّدة. تبعاً لملاحظات كالفينو المُقتربة من طروحات ريجيس دوبريه(Regis Debray) التي تجد أنّ ضغط الزَّمن الذي أزال المسافات بين القارّات وقصَّر مُهَلَ الاختراع، غَيَّرَ علاقتنا بالثقافة وباستهلاك موضوعات المعرفة[6]. كذلك أشار بول فيريليو (Paul Virilio) إلى أنّ التسريع والمباشرة في الاتّصال يمكن أن يُوَلِّدَ جموداً ساطعاً للمجتمعات والأفراد. كذلك رأى عالِم الاجتماع الألماني هارثموت روزا (Hartmut Rosa) أنّ التسريع، الذي يتمّ في ثلاث دوائر غير مُتزامِنة: التجديد التقني، والتغيير الاجتماعي، وإيقاع الحياة، يترك الفرد بانطباع نقصان الوقت، ويَدَعُ المؤسّسات غير قادرة على اللّحاق بالإيقاع السريع[7].

(5) Ibid.

(6) Ibid.

(7) Sous la direction de Normand Baillargeon, *Mutations de l'univers médiatique*, (Quebec : M éditeur, 2014), p.66.

وقبل الخوض في إجابات الطلّاب والطالبات، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ ردود فعلهم على الاستبيان بشكل عامّ كانت معبِّرة. إذ تلاقوا على القول، إنّه على الرّغم من طول الاستبيان، إلّا أنّه حرَّك تفكيرهم، ووضعهم أمام حقيقة واقعهم، وجعلهم يتنبّهون لممارسات كثيرة كانوا يقومون بها من دون تفكير بمعانيها. بما معناه أنّ هذا الاستبيان استدرجهم لِيَعُوا لعبة الزَّمن، وهذا ما تبيَّن لاحقاً في كلامهم أثناء إجراء حلقة النقاش المُرَكَّز مع مجموعة مصغَّرة منهم. بالإجمال حملت أجوبتهم المؤشّرات أدناه.

I- في سرد الطلاب الجامعيّين لزمنهم

أ. الغالبيّة تبحر في الإنترنت بشكلٍ دائم، وفي أيّ وقت[8]

الرسم رقم 1

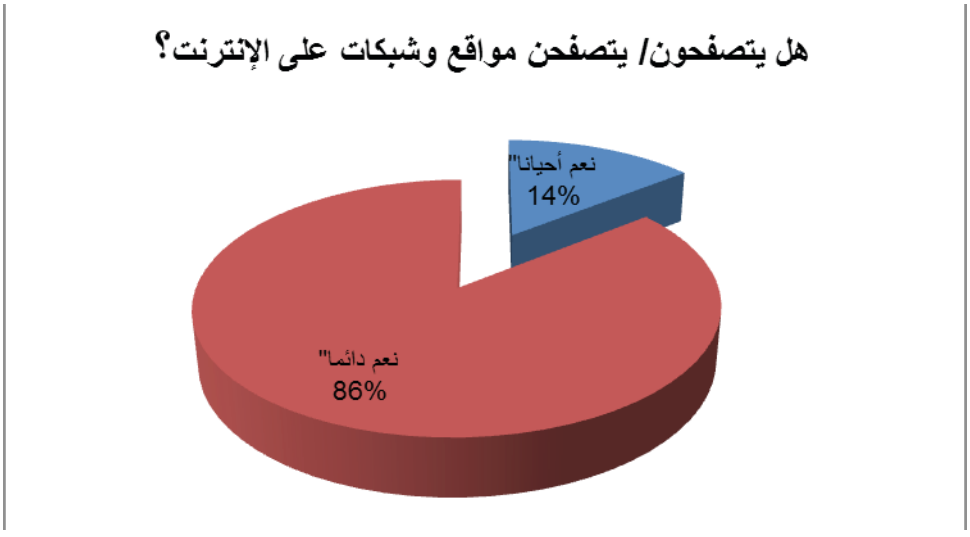

(8) توزّعت الشبكات التي يرتادها أفراد العيّنة على: مواقع التواصل الاجتماعي – مواقع إخبارية – جميع المواقع – عدّة مواقع – وكالات أنباء – مواقع المكتبات – المواقع الفنّية الأكاديمية – مواقع صحّية – مواقع سياسية – مجلّات ثقافية إلكترونية – الصّحف – الصفحات العلميّة – منتديات – المواقع الإلكترونية الموثوقة – فيديوهات للأطفال – المجلّات – مواقع ترفيهية وتثقيفية – لا يوجد موقع محدّد – مصادر بحثية.

الرسم رقم 2

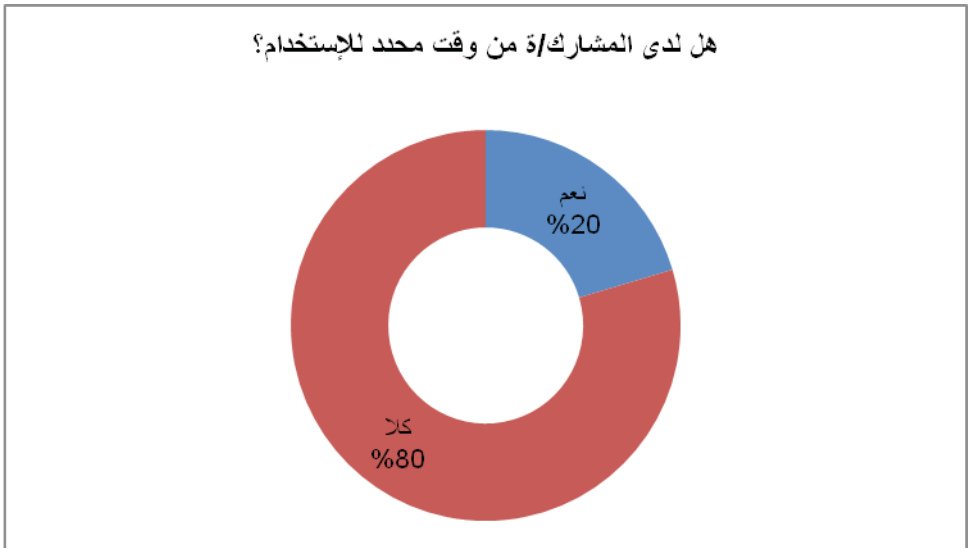

ب. أسباب التصفّح تعود بالدرجة الأولى إلى البحث عن مصادر المعلومات، يليها مصادر الأخبار ثمّ التسلية.

الرسم رقم 3

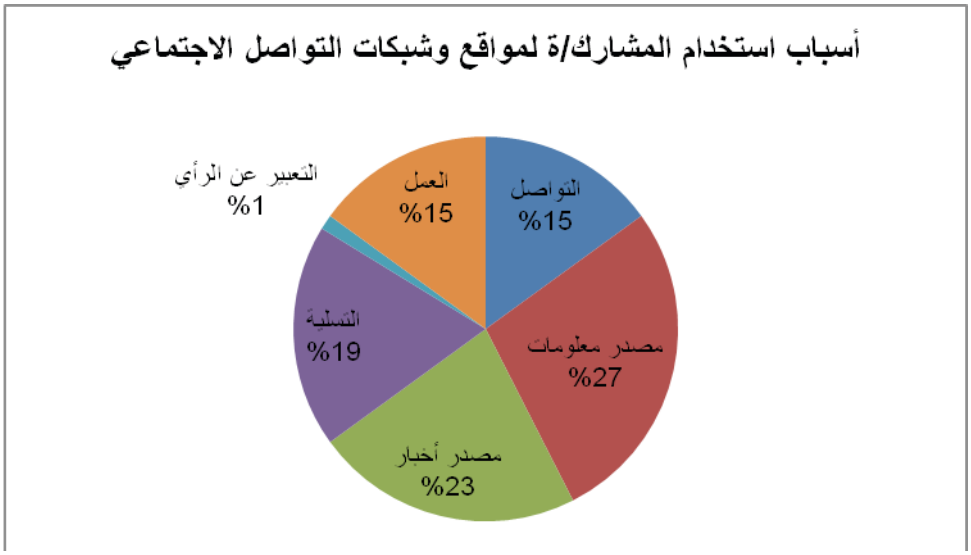

ج- الغالبية صرَّحت أنّ تصفّحها يستغرق الساعتَين، وفي فترة المساء. في المقابل، فإنّ نسبة 85٪ تتصفّح المواقع أثناء القيام بأعمال أخرى على التوالي (مشاهدة التلفاز، تناول الطعام، العمل)، بالاعتماد بالدرجة الأولى على التلفون الذكي.

الرسم رقم 4

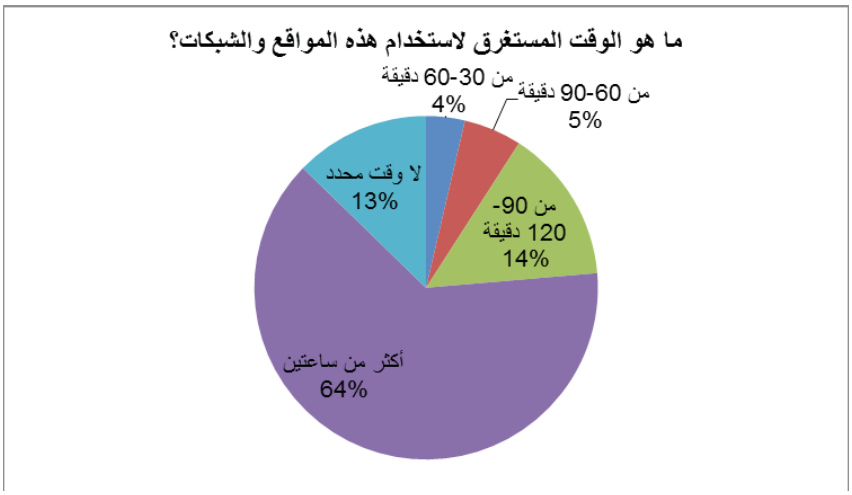

الرسم رقم 5

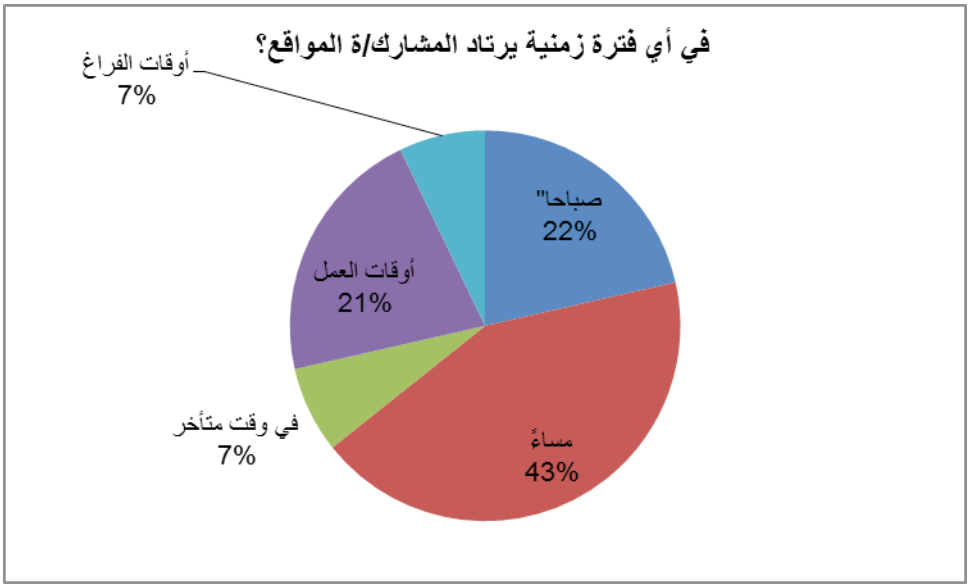

الرسم رقم 6

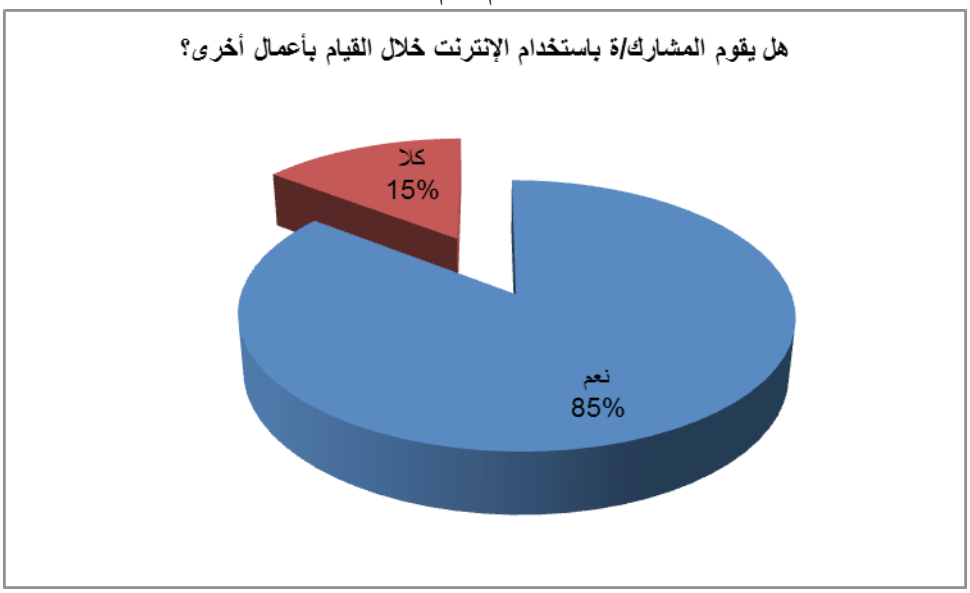

الرسم رقم 7

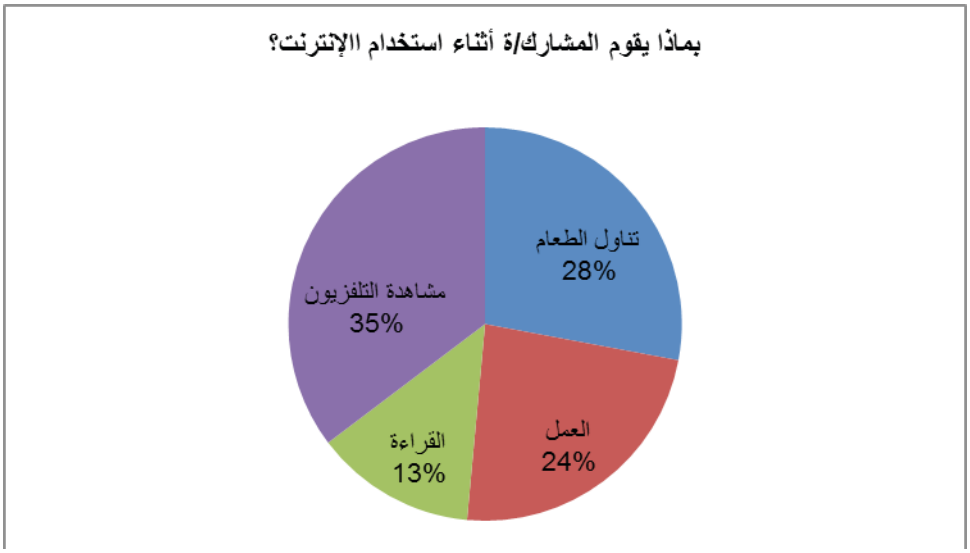

الرسم رقم 8

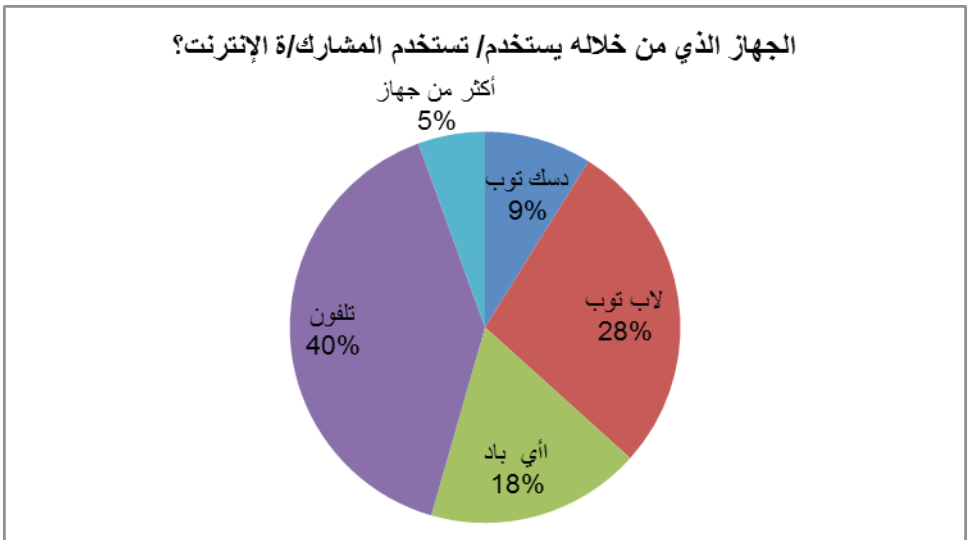

د- أكثر من النصف راودتهم فكرة التوقّف عن استخدام النت، وذلك لتجنّب هدر الوقت بالدرجة الأولى/ الغالبيّة تجد مفاعيل سلبيّة لتعطّل الشبكات تتمثّل على التوالي: في الشعور بالغضب، والعزلة، والفراغ، والملل / مقابل مفاعيل إيجابيّة تمثّلت في عدم الاكتراث والشعور بالارتياح.

الرسم رقم 9

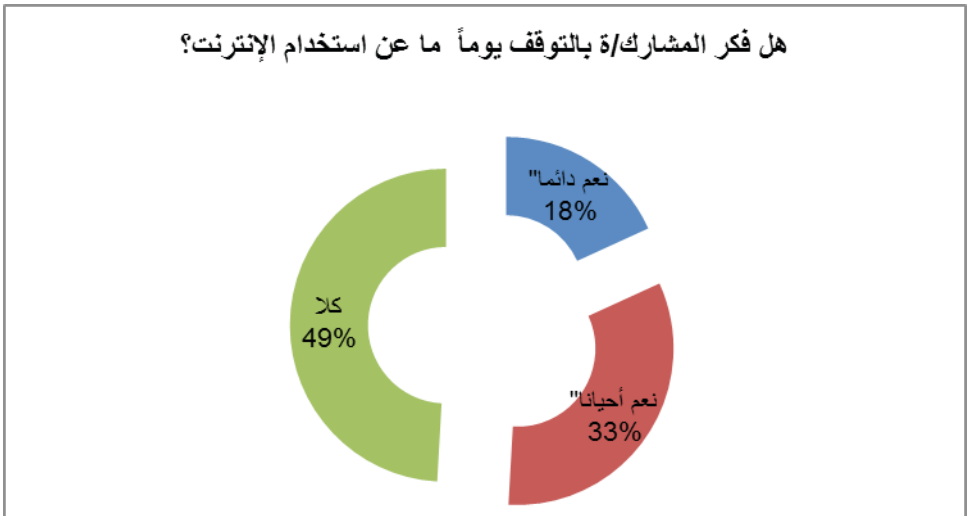

الرسم رقم 10

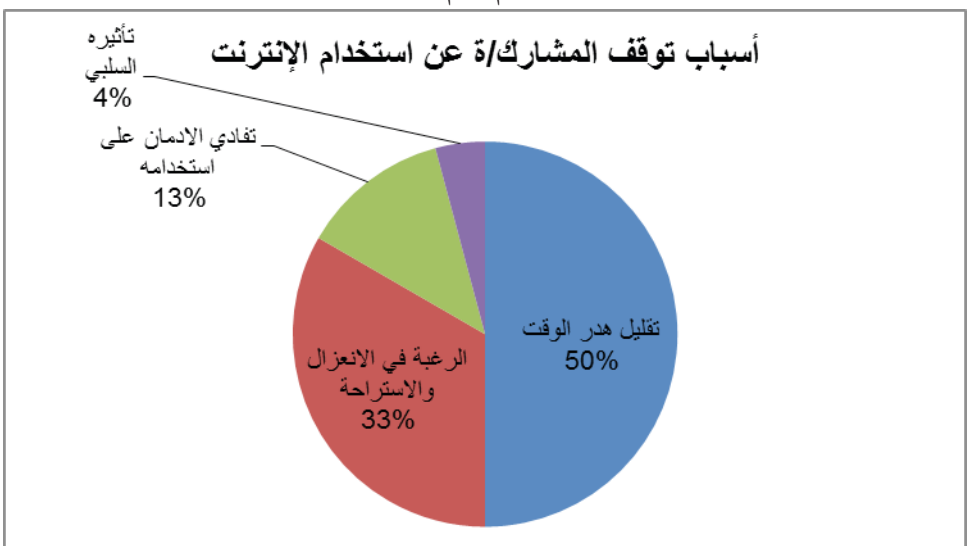

في حال تعطّلت الشبكات، صرّحت نسبة 61٪ من العيّنة أنّها لا تفعل شيئاً، ونسبة 14٪ تحاول القيام بنشاطات أخرى، و14٪ تلجأ إلى الوسائل التقليدية و11٪ تحاول إصلاحها. ونسبة من لا يكترث بذلك بلغت 31٪، والذين يغضبون 21٪، ومن يشعرون بالعزلة 18٪، وبالفراغ 12٪، وبالارتياح 10٪ وبالملل 8٪.

ه- الغالبية وجدت أنّ استخدام النت ينعكس إيجاباً على أدائها الأكاديمي باعتبارها مصدراً للمعلومات / وسلباً على أجواء الأسرة، لأنّها تتسبَّب في عزلة أفرادها، وعلى العلاقات الاجتماعية لأنها تَحُدُّ من التلاقي على أرض الواقع.

الرسم رقم 11

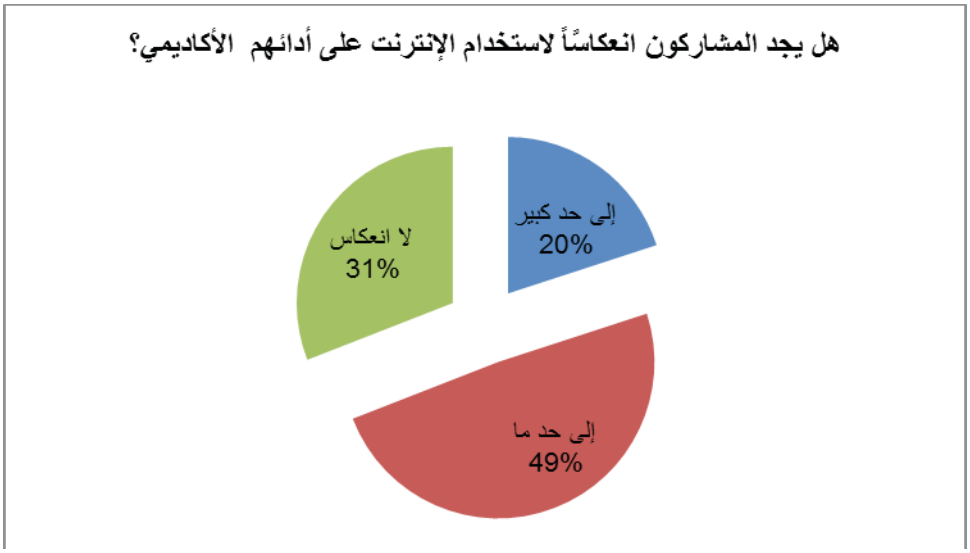

الرسم رقم 12

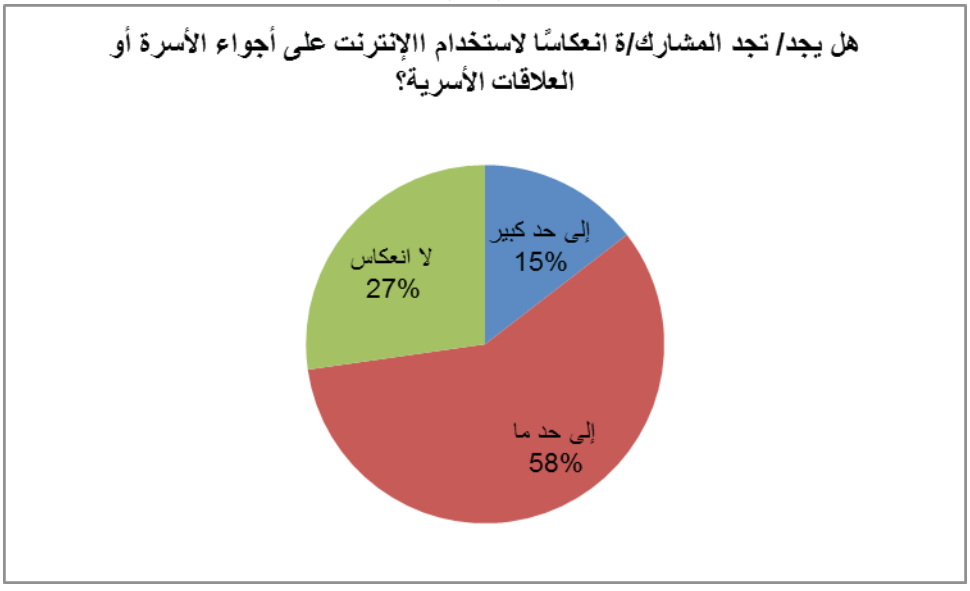

الرسم رقم 13

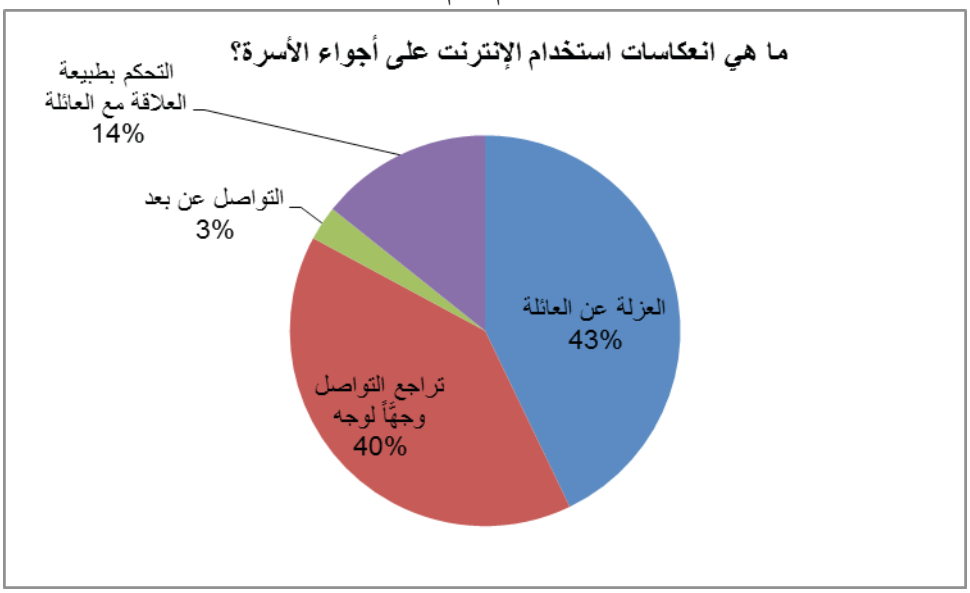

الرسم رقم 14

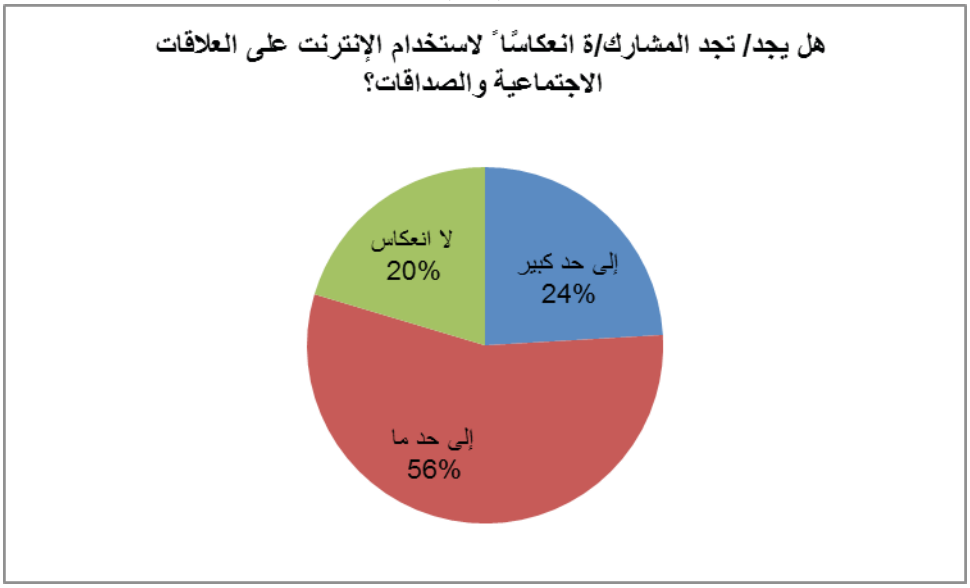

الرسم رقم 15

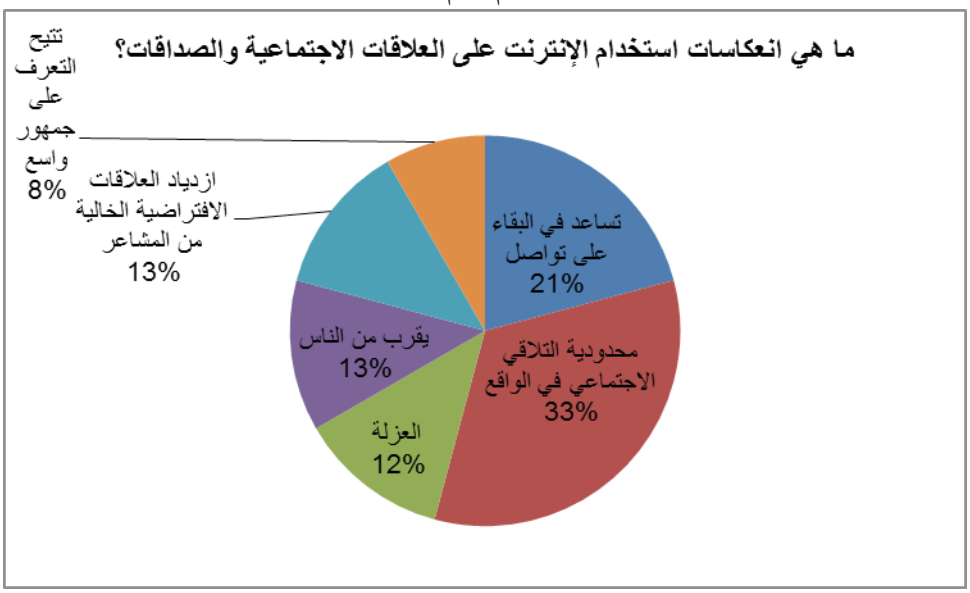

و- الزَّمن يعني لهم بالدرجة الأولى الوقت، والحياة، ومن ثم الوقت المعيش والوقت الثمين / أَوْلَت الغالبية الأهمية على التوالي: للحاضر، ثم للمستقبل، ثم للثلاثة معاً، ثم للماضي.

فئة قسمت الزَّمن إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل / وفئة ثانية إلى ساعات، وأيام، وأشهر، وسنوات / وفئة ثالثة إلى أفعال وأهداف وخطط.

وفسَّر المُستَجوَبون معنى الزَّمن على أنه الوقت بنسبة 38٪، والحياة بنسبة 38٪، والوقت المعيش بنسبة 14٪، والوقت الثمين بنسبة 10٪. ويتكوّن الزَّمن بنظرهم من الماضي والحاضر والمستقبل بنسبة 56٪، ومن ساعات وأيام وأشهر وسنوات بنسبة 33٪، أما الذين رأوا أنه يتكون من أفعال وأهداف وخطط فكانت نسبتهم 11٪. وأَوْلى المشاركون الأهمية للحاضر بنسبة 50٪، والمستقبل بنسبة 28٪، وللثلاثة معا بنسبة 16٪، والماضي بنسبة 6٪.

ز- عندما يفكّرون بالماضي يجدون فيه على التوالي: دافعاً للأمام، وعامل اطمئنان، وإرباكاً، وإعاقة / بينما يجدون في الحاضر على التوالي: ضغطاً، واطمئناناً، وإرباكاً،

وإحباطاً / وعندما يفكّرون في المستقبل، تتوقّع الغالبية لنفسها مستقبلاً واعداً، وأقلّ من النصف يتوقّعون لبلدهم مستقبلاً مشرقاً.

واللّافت أنّ الطلّاب الذين أجابوا عن أسئلة الاستبيان يفكّرون بالماضي بنسبة 93٪، موزَّعين على مَن يفكّر به بصورة مستمرّة بنسبة 47٪، ومتقطّعة بنسبة 46٪. ويتوزّع تفكيرهم في الماضي على التوالي: ماضيهم على المستوى الشخصي بنسبة 41٪، والماضي على المستوى العامّ بنسبة 27٪، والماضي القريب بنسبة 19٪، والبعيد بنسبة 9٪، والماضي بشكل عامّ بنسبة 4٪.

وحول ما يخطر ببالهم للوهلة الأولى لحظة تفكيرهم بالماضي على المستوى الشخصي، توزّعت الأفكار على التوالي ما بين الحنين، والعائلة، وأيام الدراسة، والطفولة، والذكريات المؤلِمة، والتغيير الحاصل، والأخطاء، والصداقات، والإنجازات، والتجارب الماضية. أمّا على المستوى العامّ، فَنَحَتِ الأفكار على التوالي باتجاه الأحداث التي مرَّ بها لبنان، بنسبة 42٪، لتتوزَّع النسبة المتبقّية على بعض الحقبات التاريخية، والعلاقات الاجتماعية، وفقدان القيَم، والتقدّم التكنولوجي، وسرعة الزَّمن، والعمل، والدراسة.

الرسم رقم 16

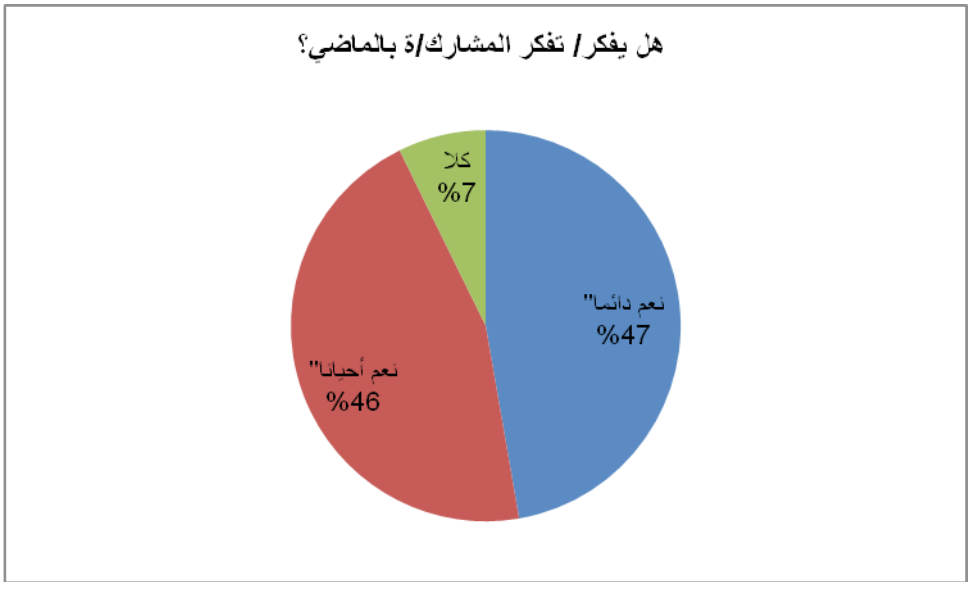

الرسم رقم 17

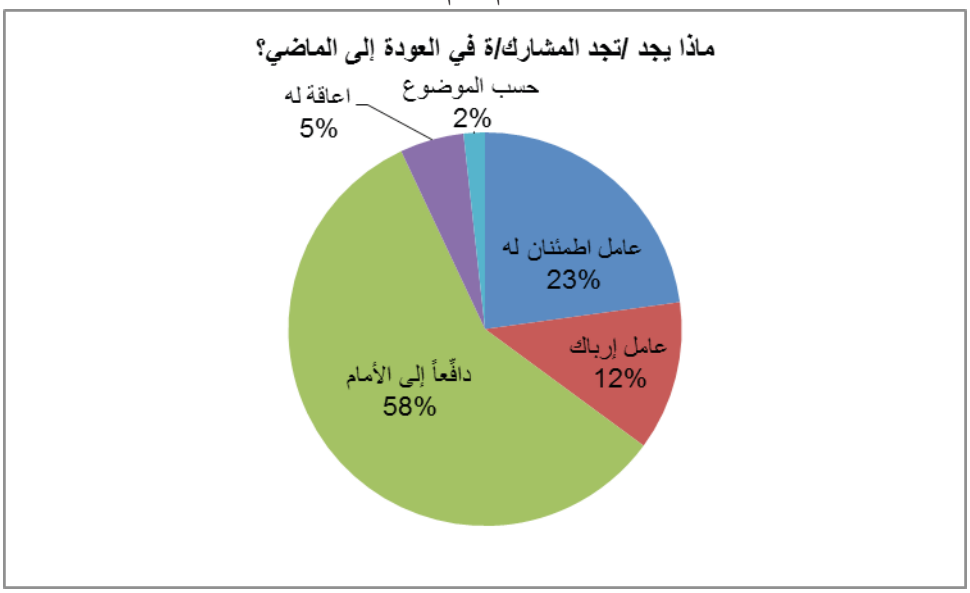

ولدى تفكيرهم بالحاضر على المستوى الشخصي، تتوزّع أفكارهم على التوالي على: العمل، والعائلة، والوضع المعيشي، وتطوير الذّات، والتحضير للمستقبل، والدراسة، وتحقيق الإنجازات، والحياة اليوميّة، وتصحيح الأخطاء، والاستمتاع باللّحظة. وعلى المستوى العامّ يفكّرون على التوالي بأوضاع العالَم العربي بنسبة 64٪، يليها التفكير بالعمل، وبموجات التعصّب، وبالتطوّرات التكنولوجية.

الرسم رقم 18

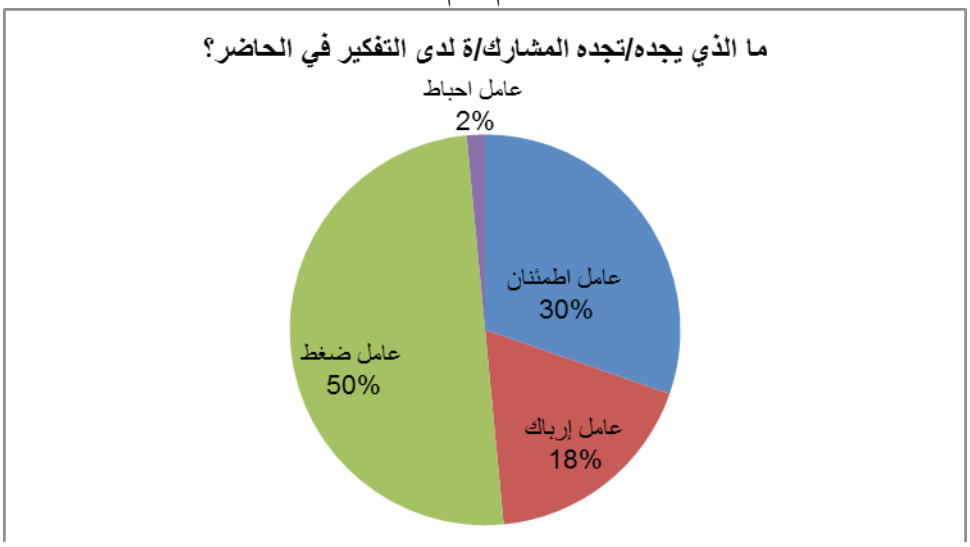

ويشغل المستقبلُ بالَ نسبة 89٪ منهم موزَّعة بين: «إلى حدٍّ كبير» بنسبة 65٪، و«إلى حدٍّ ما» بنسبة 33٪، شاغلاً بالهم على المستوى الشخصي بنسبة 41٪، متوقّعين لأنفسهم مستقبلاً مُطَمْئِناً وواعِداً بنسبة 91٪، وعلى المستوى العامّ بنسبة 28٪، متوقّعين لبلدهم مستقبلاً مُشرقاً بنسبة 44٪، وعلى المستويين على حدّ سواء بنسبة 31٪.

الرسم رقم 19

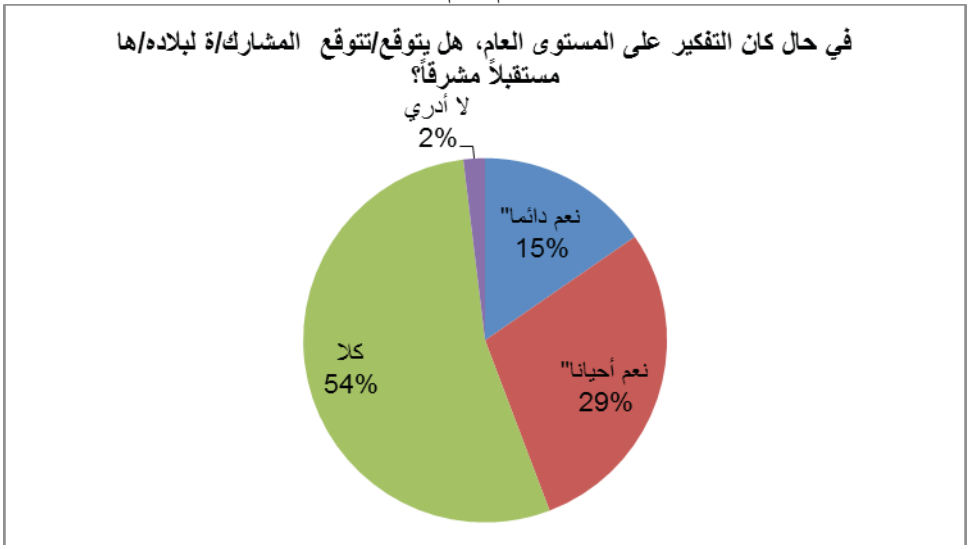

ح- نسبة 96٪ من المُستَجوَبين يجدون لديهم مُتَّسَعاً من الوقت لإنجاز المطلوب / مقابل نسبة 4٪ يشعرون بحاجة إلى المزيد من الوقت / نسبة 11٪ فقط اعترفوا بعدم تمكّنهم من الانتظار ومن التملّي والتفكير في الأمور / نسبة 22٪ أعربوا عن عدم ارتياحهم في التعامل مع الوقت / الغالبيّة لديهم شعور بأنّ هناك مَن يتحكَّم بوقتهم بنسبة 82٪، موزَّعة على التوالي على: العمل، والالتزامات العائلية، ومتطلّبات الحياة، والدراسة، والمناسبات الاجتماعية.

الرسم رقم 20

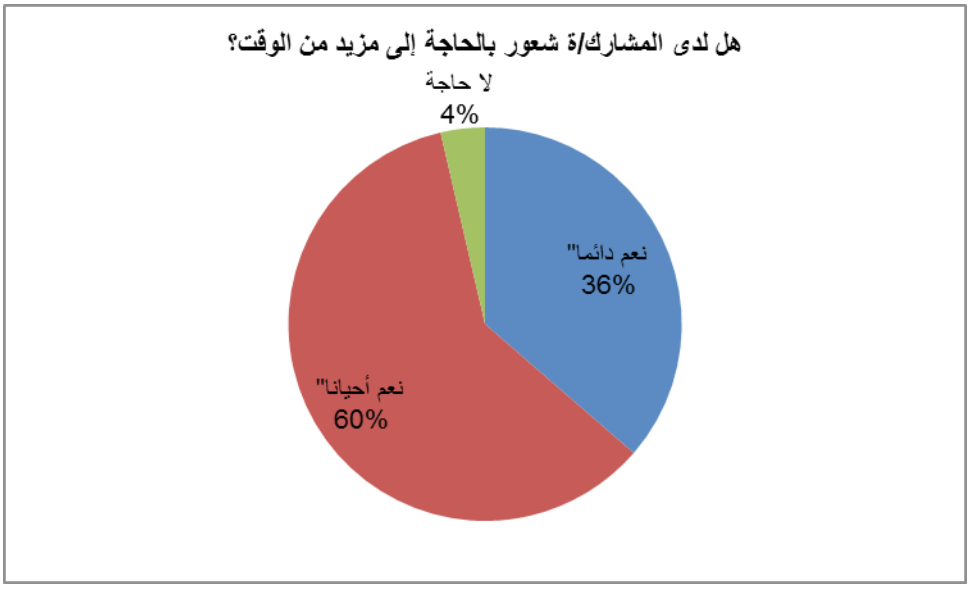

الرسم رقم 21

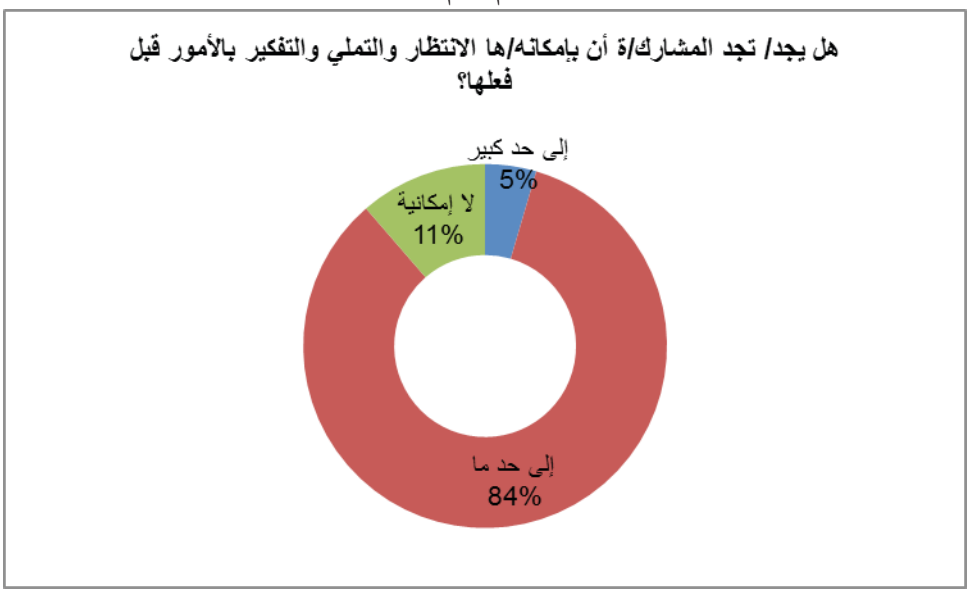

الرسم رقم 22

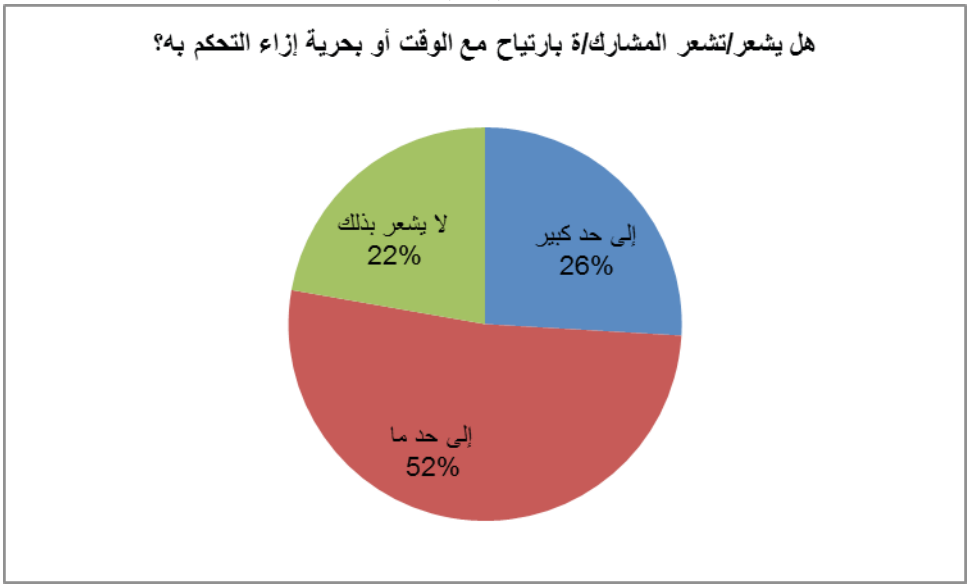

الرسم رقم 23

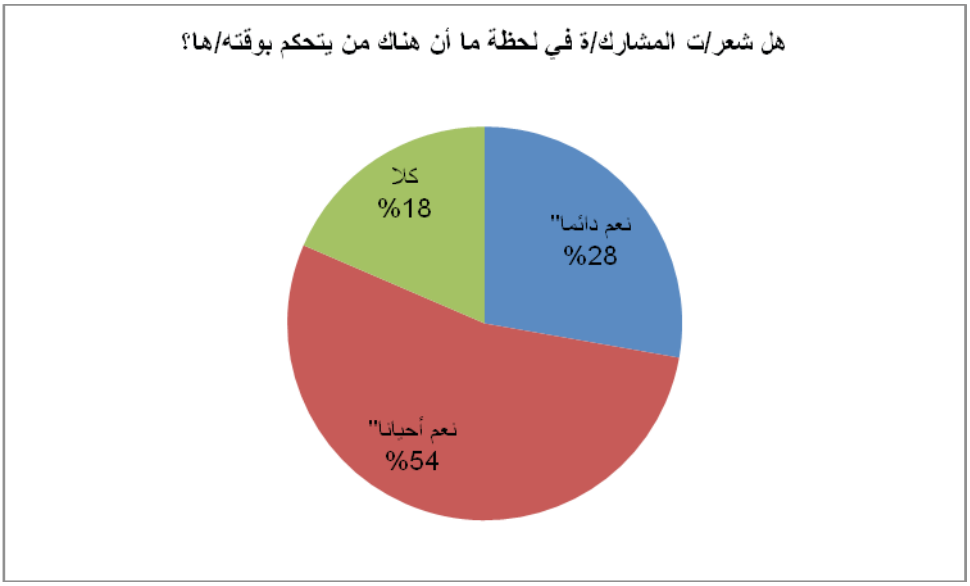

الرسم رقم 24

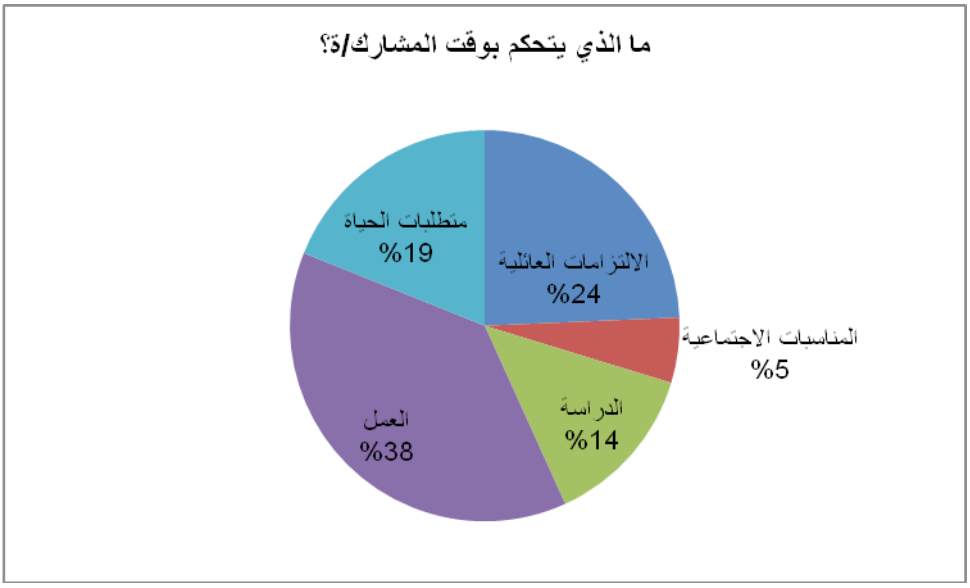

ط- الغالبية تفكّر بوضع خطط لإدارة الوقت، كان مصير أغلبها النجاح / الغالبية تشعر بفارق بين زمن الإنترنت وزمن الواقع / ومن انعكاسات هذا الفارق بنظرهم على التوالي: تسريع الوقت، وعدم التمكّن من إنجاز العمل، وهدر الوقت / الغالبية وجدت أنّ الإنترنت زاد من قدرتها على الانتباه والتركيز بنسبة 84٪ وانعكس على ذاكرتها الفردية والجماعية بنسبة 86٪، متجلّياً ذلك بالدرجة الأولى إمّا إنعاشاً لها وإمّا إمعاناً في النسيان، وبالدرجة الثانية التحكُّم بها. وتَرجم أفراد العيّنة شعورهم وهُم يعيشون اللّحظة والمباشر والسريع والمُلِحّ، على التوالي: بالتوتّر، والقلق، والسعادة والاستمتاع بالنسبة عينها، والسباق مع الزَّمن والطمأنينة.

الرسم رقم 25

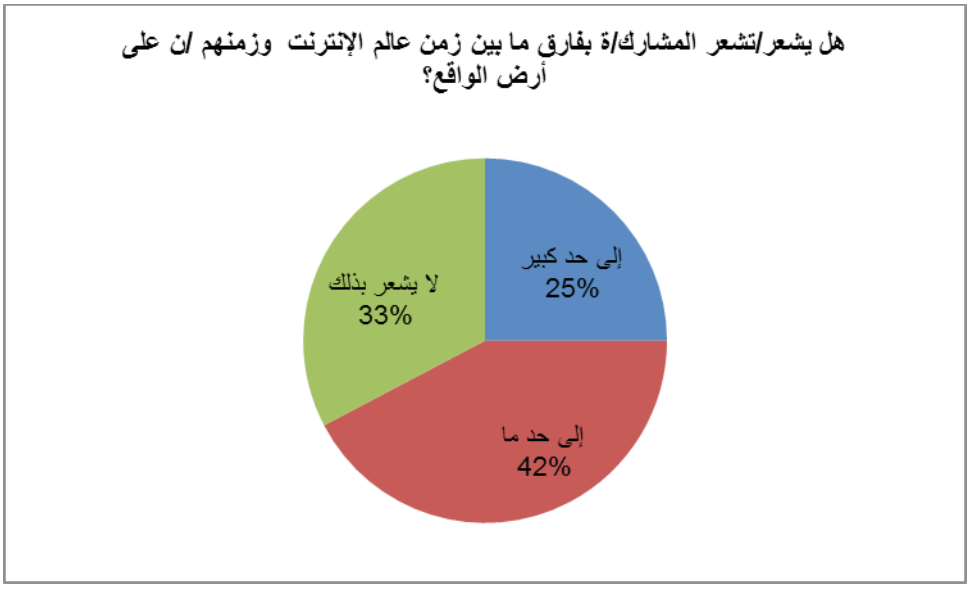

الرسم رقم 26

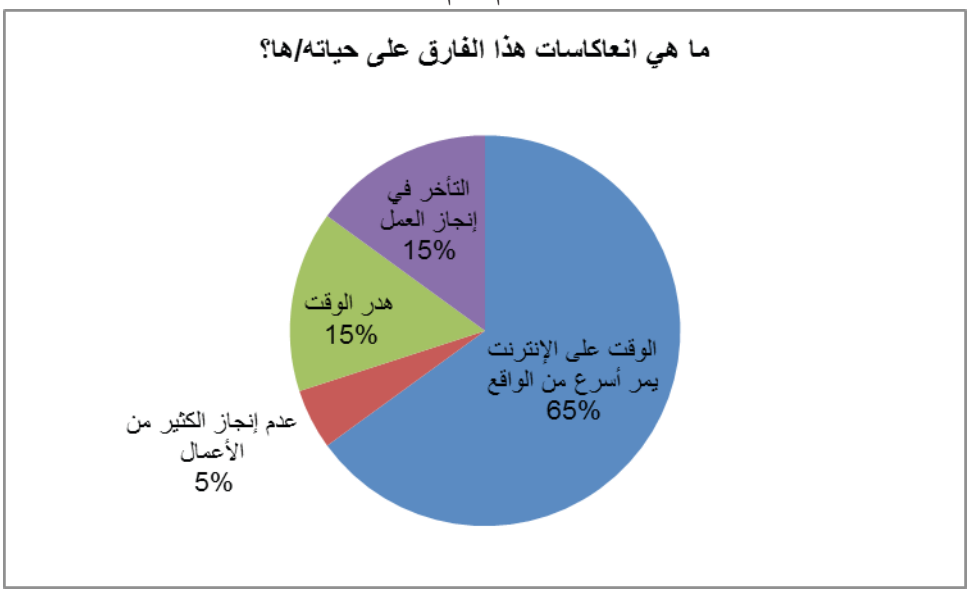

الرسم رقم 27

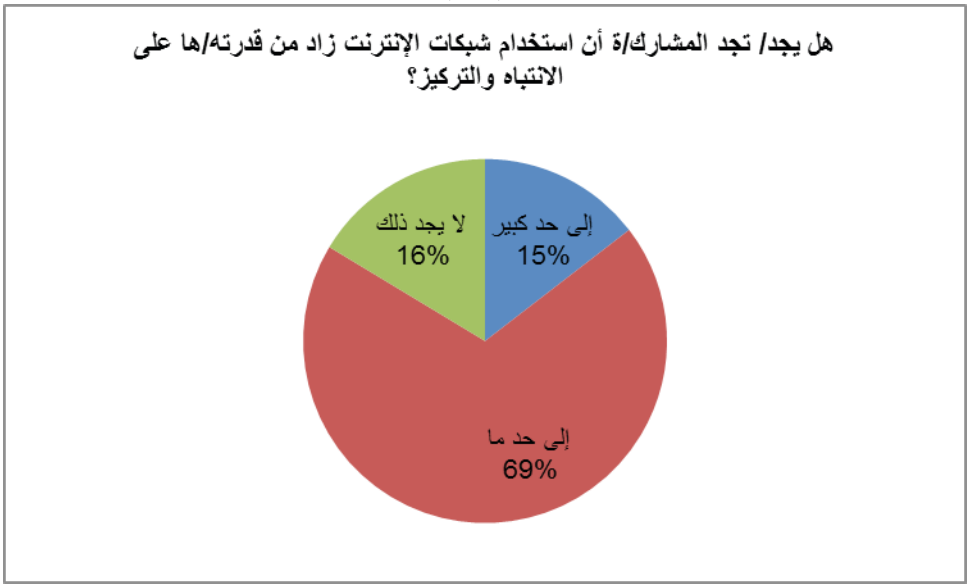

الرسم رقم 28

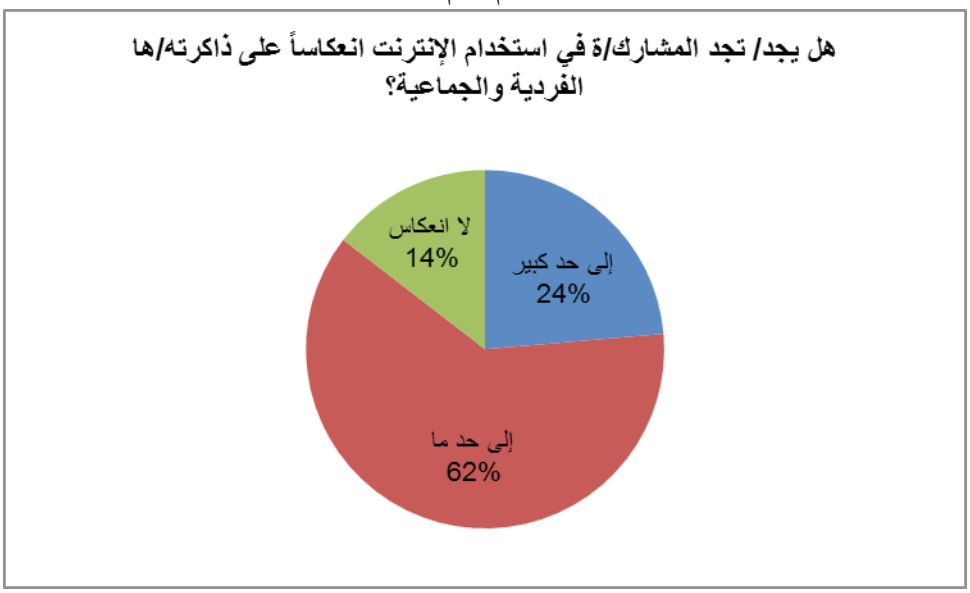

الرسم رقم 29

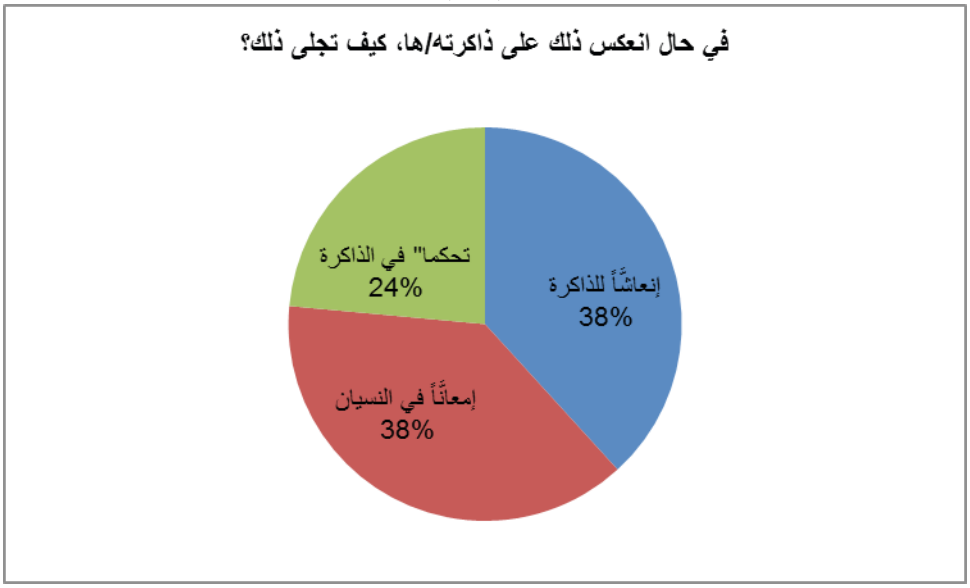

الرسم رقم 30

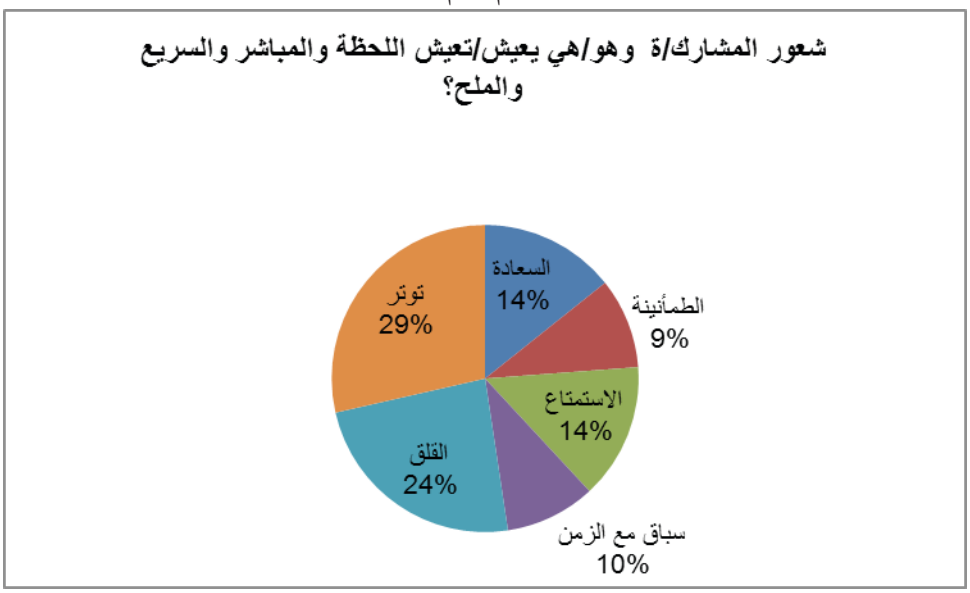

خلاصات سرد الطلّاب لزمنهم

بالإجمال، يصعب رسم صورة واضحة لزمنيّة الطلّاب/ الطالبات. من ناحية، هُم يجيبون بأنّ تصفّحهم للمواقع يستغرق الساعتَين وفي فترة المساء، ومن ناحية ثانية، يصرّحون بأنّ الإبحار يتمّ في أيّ وقت، ويُرافِق العمل والأكل ومشاهدة التلفاز. وإذا كانت أسباب تصفّحهم تعود إلى البحث عن المصادر، ومن ثمّ الأخبار، والتسلية بالدرجة الأخيرة، فإنّ ذلك يتناقض مع تصريحهم بأنّهم أحياناً يفكّرون في التوقّف عن استخدام النت لتجنُّب هدر الوقت، لتعود هذه الإجابة وتتناقض مع ما صرَّحت به الأغلبية من أنّ لتوقّف شبكة الإنترنت مفاعيل سلبية عليهم تُترجَم في مشاعر الغضب، والعزلة، والفراغ، والمَلل التي تنتابهم.

وعلى الرّغم من أنّهم وجدوا في استخدام الإنترنت انعكاساً إيجابيّاً على أدائهم الأكاديمي لكونه يُسَهِّلُ عليهم الوصول إلى مصادر المعلومات، وإن كانت نسبة 11٪ فقط اعترفت بأنّها غير قادرة على التفكير والانتظار والتملّي في الأمور، إلّا أنهم وجدوا أنّ هذا الاستخدام زاد من عزلة أفراد الأسرة وحدَّ من العلاقات الاجتماعية.

أولت الأغلبيّة الأهمّية بالدرجة الأولى للحاضر، وإن كانت قد وجدت فيه بالدرجة الأولى عامل ضغط، مقابل إيجادها في الماضي، الذي حلّ في المرتبة الأخيرة من أولويّاتها، دافعاً للأمام وعامل اطمئنان بالدرجة الأولى. وشغل المستقبل بالَ الطلّاب المُستَجوَبين على المستوى الشخصي بالدرجة الأولى متوقّعين لأنفسهم مستقبلاً واعداً.

وعلى الرّغم من مشاعرهم المتضاربة تجاه تقسيمات الزَّمن، إلّا أنّ سطوة الحاضر بانت بوضوح في أجوبتهم. في هذا السياق، يُمكن إحالة هذه السطوة المُقلقة إلى تأثيرات الوسائل الإعلامية التي تُركِّزُ وتُكَثِّفُ العلاقة المعاصرة مع الحاضر، ما يجعل العالَم الحالي ينكفئ كلّياً عليه. وللمفارقة، فإنّ الحاضر نفسه أصبح صعباً الإمساك به، فالآلات التي تدّعي أنّها تحيط به وتوقفه لا تعمل في النهاية سوى على زيادة الانطباع في الهروب الأبدي في المُلحّ. فالزَّمن الإعلامي المسلوب بقوّة من التكنولوجيّات الجديدة للاتّصال ينتهي بأن ينفي كلّ الأزمنة بما فيها الحاضر نفسه؛ إنّنا في عصر يعرض حاضراً أبديّاً معلّقاً. هذه الحاضرويّة، وهذا الانغلاق في المباشر، ينتهيان بأن ينكرا تسلسل الوقت نفسه، وبهذا تبدو الميديا معلَّقة بين عدمَيْن: المستقبل المُقلق غير المُفَكَّر فيه، والماضي المُحتقَر غير المُعترَف فيه[9].

في معنى الزَّمن، ترددت مراراً على ألسنة الطلاب/ الطالبات كلمة الوقت «معيشاً» أو «ثميناً»، «كافياً» أو «غير كافٍ»، ناظرين إليه على أنه الحياة بعينها. لذا نحت الغالبية إلى تقسيمه إلى حقبات أو فترات زمنية، وقَلَّتْ قسمتُه إلى أفعال وخطط وأهداف. وبدت المفارقة أوضح عندما أعلنت الغالبيّة من ناحية أنّ لديها متّسعاً من الوقت، لتعود وتجيب بأنّ لديها الشعور بأنّها غير قادرة على التحكّم بالوقت، وأنّ التحكّم به مردّه إلى مروحة واسعة من الأمور، بدءاً من العمل، مروراً بالالتزامات العائلية، ومتطلّبات الحياة، والدراسة، وانتهاءً بالمناسبات الاجتماعية. علماً أنّ هذه الغالبيّة تجد نفسها تخطّط بنجاح لإدارة وقتها. وعلى الرّغم من اعترافها بانعكاسات الفارق بين زمن الإنترنت وزمن الواقع المتمثّل في تسريع الوقت، وهدره، وعدم التمكّن من إنجاز العمل، ظنّت الغالبية أنّ الإنترنت ساعدها على التركيز والانتباه، منقسمةً في هذا الصدد إلى قسمَين:

(9) Normand Baillargeon, *Mutations de l'univers médiatique*, op.cit.

قسم رأى أنّه أنعش ذاكرتها، وقسم رأى أنّه جعلها تُمعِن في النسيان، وفئة أقلّ كان لديها شعور بأنّ هناك مَن يتحكّم بذاكراتها. هذا التنوّع الذي أبداه الطلّاب في مَعرِض تَلَمُّسِهِم لانعكاسات استخدام الإنترنت على ذاكراتهم يُخفي تعقيدات تخصّ مسألة النسيان التي تطرح مشكلة غموض العلاقة بين ذاكرة الشبكة والذاكرة الكلاسيكية الجماعية، سواء أكانت تخصّ الفرد أم المجتمع، لا سيّما عندما نكون في طور ترجيح واحدة على الأخرى، كمثل فرض الأنماط الموروثة من الذاكرة التقليدية على ذاكرة الشبكة. غير أنّه يجب ألّا يغيب عن الذهن، في مَعرِض البحث عن النسيان، أنّ الشبكة لا تعرف النسيان، بل تعرف أن تمحو فقط؛ فالأمران مختلفان، والمشكلة تكمن في الخلط بينهما.

والمفارقة أنّ البعض وجد في النسيان الرقمي أحد الرهانات الكبرى التي تؤشر إلى أهمّية العودة إلى الإنساني. وإن كان قد غدا اليوم من شبه المستحيل تعليم الآلة النسيان، لأنّ النسيان يُعدّ نقصاً تقنيّاً. وهذا ما حدا بالمفكّر ميلاد دويهي للتذكير بما قاله نيتشيه (Nietzsche) من أنّ الإنسان من دون النسيان يصبح وحشاً[10]. والحقّ في النسيان، الذي أُثير في الفترة الأخيرة، لم يكن على علاقة بتلف المعلومات المصوَّرة فقط، بل بغياب أي تدخّل بزمن مضمونها؛ على سبيل المثال، كلّ تواصل في «سناب شات» يسير من تلاشيه إلى تلاشيه، وفي هذا المسار لا خلود ولا أزل[11].

ترجمت الأغلبية شعورها وهي تعيش اللحظة والمباشر والمُلحّ والسريع، بالتوتّر والقلق بالدرجة الأولى، لتتنازعها بالدرجة الثانية مشاعر السعادة والطمأنينة، ولتشعر بالدرجة الأخيرة أنّها في حالة من السباق مع الزَّمن. هذه المشاعر التي أفصح عنها الطلّاب نجد مثيلاً لها في دراسة لـجوسلين لا شانس(Jocelyn La Chance) الذي لاحظ القلق والتوتّر عند المراهقين، ووجد أنّ هناك ميلاً لدى بعضهم إلى استنفاذ الوقت بالحدّ الأقصى، وإلى العَيش في الملحّ، كلّ ذلك مع تخوّف من المستقبل ومع

(10) Milad Doueihi, Entretien avec Jean–Paul Fourmentaux, «L'identité à l'ère des Digital humanities», *Les essentiels d'Hermès* , Identités numériques, Expressions et Traçabilité, Sous la direction de Jean-Paul Fourmentaux, Paris, (2014), p 33-51.

(11) روجيه عوطة، «أشباح «سناب شات» وقد انتزعوا حقّهم في النسيان»، موقع المُدن الإلكتروني مُتاح على:

www.almodon.com

قلّة اهتمام بالماضي. وذلك لكون تكنولوجيا الاتّصال التي وقعت في قلب الحياة الاجتماعية للأطفال طاولت علاقتهم بالوقت من خلال تعجيل رغبتهم في المباشر، وقوَّت حتّى تخيّلاتهم واستيهاماتهم في التواجد في كلّ مكان[12]. ورأى باحثون آخرون أنّ الشبكات الاجتماعية الرقمية تقترب أكثر فأكثر من الحماقة التي تمّ وصفها بالتلبّك الفكري، والمتمثّلة بعدم ثبات الانتباه، وبتغيير الآراء، وبالنتيجة بالضعف أمام الأحداث التي يُمكن أن تحصل. وهي تتميّز أيضاً بأنّها تُحَوِّرُ الفكر نحو المستقبل، وتجعله فضولياً للجديد، وتمنعه من أن تكون لديه نقطة ثابتة لامتلاك الحقيقة المُكتسَبة. كما أنّ ذلك يستدعي السؤال حول مخيِّلة هؤلاء الشباب من الرُّوَّاد المُدمنين على شبكات التواصل الاجتماعي، والذين لا يمارسون نشاطاً فكرياً أو تخيّلياً فقط، إنّما مطلوب منهم، لإجراء تبادلاتهم عن بعد، إرسال عدد كبير من الإشارات. فهم مدعوّون لتَعبئة سجلّات عن شخصيّتهم، والردّ على استبيانات، وتقييم صُور، وإرسال إيميلات، وبثّ انطباعات، وفلاشات في كلّ الاتّجاهات في أفقهم السيبري العاطفي. تستهدف هذه الأفعال المفكَّكة والمتقطِّعة العديد من الأطراف المتضادّة، ومن ضمنها الإغواء السيبري الذي يذهب متنقلاً، وكأنّنا نطوي صفحات من كاتالوغ مُعيّن. غير أنّ ميزة التأثّرات الأوّلية المرتبطة بهذا النشاط المحموم هو تبخّرها، هذا عدا عن غياب الالتزام لزمن طويل، وغياب الانخراط العاطفي. ولحظة المرور من مُمكن إلى آخر، ومن بروفيل إلى آخر، يعيش المُستخدِم رغبات صغيرة متتابعة، ونفوراً، وحُبّاً متناهي الصغر، ورغبات مَنسيَّة في فناء الوقت الحقيقي، الذي هو في الواقع وقتٌ غير حقيقيّ لأنّه إلى زوال، وبلا ذاكرة[13].

II- في تمثّلات الطلّاب لزمنهم

هذه المشاعر المُتضارِبة التي حملتها أجوبتهم توارت بعض الشيء عندما خرجنا من النصّ الذي صاغه الطلّاب/ الطالبات عبر إجاباتهم عن أسئلة الاستبيان نحو جلسة النقاش

(12) Jocelyn La Chance, *L'adolescence hypermoderne - le nouveau rapport au temps des jeunes*, (Presses de l'Université Laval, collection sociologie au coin de la rue.Québec, 2011).

(13) Marc Parmentier. «Philosophie des sites de rencontres», *Les essentiels d'Hermès,* (Revue Hermès, numéro 59, 2011), p. 67-79.

المركَّز (Focus group) التي أُجريت نهار الجمعة 3 أيار (مايو) 2016 مع طالبات الدراسات العليا (علوم إعلام واتّصال – كلّية الإعلام). طرحتُ في الجلسة ثلاثة أسئلة محوريّة حول مفهوم الزَّمن ومكوّناته، ووضع الخطط وإدارة الوقت وعوائقهما، كما تمّ نقاش الفَرق بين الزَّمنَين الافتراضي والواقعي وتأثيره على العمل الأكاديمي والحياة العائلية والاجتماعية.

أوّلاً – في مفهوم الزَّمن ومكوّناته

الزَّمن بالنسبة لـ (ز.ع.) هو الماضي، هو ما تتناقله الأجيال من إرث حضاري قيَميّ ومعنويّ. وهي تُدرك التحوّل الكبير الذي طرأ على مفهوم الزَّمن مذ شَرَعت في استخدام مواقع التواصل الاجتماعيّ، بحيث غدا لحظوياً. فبعدما كانت تستفيد من وقتها لتتعلّم، وتقوم بواجباتها الاجتماعية، وتمارس هواياتها بالرَّسم والكتابة، لم يَعُد الوقت يكفيها.

تُعَرِّفُ (آ. ق.) الزَّمن على أنّه الفاصل بين الماضي والحاضر والمستقبل، وترمّزه بشريط يتضمَّن الأحداث التي مرَّت بها. وتشكّل اللّحظات المؤثِّرة في حياتها أحد أهمّ مكوّنات هذا الزَّمن.

تعتبر (و. ر.) أنّ الزَّمن هو الحركة التي حدثت في زمان ومكان محدَّدين. بمعنى آخر، تشكِّل المرافق الحياتية مكوّنات الزَّمن الذي تعيشه، وتَعتبر نفسها المحور الأساسي فيه، وتقيس الزَّمن بساعتها البيولوجية، وهي ضابطته الأساسيّة.

تعرّف (ز. ك.) الزَّمن على أنّه الماضي والحاضر والمستقبل. ولكنّها تستغرق وقتاً طويلاً في تذكّر الماضي وفي تخيّل المستقبل، وتدير الحاضر بانتظام شديد، مستغلّةً كلّ دقيقة في الحياة.

تعتبر (هـ.غ.) أنّ الزَّمن هو شريط نرتّب حياتنا فيه، وننظّمها بإرادتنا، ويُمكننا أن نستحضر الماضي ونعيش فيه، وإن كانت هناك أحداث عالمية غير مرتبطة فينا مباشرةً وتشكِّل مفصلاً زمنياً في روزنامتنا الشخصية.

عرّفت (ل. ز.) الزَّمن على أنّه «الفضاء العامّ» الذي يحيط بنا، وهو ساحة صراع بين مكوّنات أساسيّة هي «الماضي والحاضر والمستقبل»، إذ يعيش فيه المرء ضمن دوّامة صراع شديد بين ما راكمه من الماضي، وما سيستفيد منه في الحاضر، وما سيؤسِّسه في المستقبل. وهي تجد أنّ الإنسان لا يمكنه التحكّم في وقته بشكلٍ كامل.

ثانياً – في إدارة الوقت والخطط

تعاني (آ. ق.) من سوء التنظيم في إدارة الوقت، بسبب تحكّم التطوّر التكنولوجي بزماننا. فهي بحاجة دائمة إلى الوقت الذي يمرّ بسرعة هائلة، مُسبِّباً لها توتّراً دائماً.

تلتزم (هـ.غ.) بالخطّة التي تحدِّدها، وتؤكّد عدم حاجتها إلى المزيد من الوقت على الرّغم من تواجدها في الجامعة نهاراً وفي مركز الصليب الأحمر، ليلاً وعملها سابقاً في جريدة «السفير» ومشاركتها في جميع مظاهرات الحراك المدني. أمّا في ما يخصّ الزَّمن الأكاديميّ، فتؤكِّد أنّه مناسب لها، وتَعتبره ضابطاً ومنظِّماً لوقتها.

على الرّغم من أنّ الوقت لا يكفي (ل. ز.) للقيام بمهامها جميعاً، لكنّها تُنَفِّذُ ما يُطلب منها من مهامّ بالوقت المحدَّد، «مُعلِنةً حالة الاستنفار» منذ فترة طويلة تحسّباً لأيّ طارئ.

أكَّدت (و. ر.) أنّ رغبتها في العمل هي التي تحدِّد وقتها.على الصعيد الأكاديمي، فهي تقدِّم أبحاثها في الوقت المحدَّد ولا تشعر بضغط الوقت، خصوصاً أنّها لا تعمل.

ترفض (ز. ك.) هدر الوقت والتأخّر عن المواعيد. تخاف من المفاجأة لذا تتحضَّر لها كثيراً. على الرّغم من أنّها لا تضع خططاً، إلّا أنّ تنظيمها للوقت يأتي فطريّاً، وهي لا تقوم بعملَيْن في وقتٍ واحد.

معيار إدارة الوقت لدى (ز.ع.) هو الاستحقاق، فإذا كان الاستحقاق مُهِمّاً لمستقبلها، فهي مستعدّة للانفصال عن العالَم والتفرّغ له. وهي لا تحبّذ أن تضغط على نفسها وأن تُحكَمَ بالوقت.

ثالثاً – الزَّمن الافتراضي: تأثيراته وانعكاساته

ترى (ز.ع.) أنّ العالَم الافتراضي يأخذ منّا أكثر ممّا يعطينا ـ يأخذ منّا الحياة الاجتماعية، والقيَم، فضلاً عن بَرمَجة الأدمغة. وعلى الرّغم من الوقت الطويل التي تمضيه على الفايسبوك، فهي لا تعتبره مضيعة للوقت، لأنّها تستخدمه بمتعة، وتهرب من الواقع إلى العالَم الافتراضي. وتجد أنّه ساعدها على إقامة التوازن على الصعيد الاجتماعي والحياة الافتراضية، مشيرةً إلى أنّ مجرد وجود هاتفها معها دائماً يُشعِرُها بالأمان. بالنسبة إليها، الزَّمن الأكاديمي هو الاستحقاق الأهمّ في حياتها، تكرِّس له الوقت الأهمّ، وتؤكِّد الجانب الإيجابي للإنترنت لجهة تسهيل عمل الباحثين.

تفضِّل (آ. ق.) حياتها الاجتماعية (في الواقع والعالَم الافتراضي) على حياتها المهنية والأكاديميّة، مشيرةً إلى أنّ انجرار المجتمع للعيش في الزَّمن الافتراضي أجبرها على ركوب الموجة، فهي لن تعيش لوحدها في الزَّمن الواقعي. وتعتبر أنّ الإنسان يُحدِّد تأثير الإنترنت عليه سلباً أو إيجاباً. ففي الحياة الأكاديمية يؤثِّر إيجاباً إذا ما استُخدم للبحث عن المعلومات، وفي حال استُخدم للتسلية فهو يؤثِّر سلباً ويؤدّي إلى هدر الوقت الأكاديمي. كما تؤكّد تأثيره السلبي على الأسرة بسبب انقطاع الحوار بين أفرادها. أمّا على صعيد الحياة الاجتماعية، فالتناقض سيّد الموقف، فهو يقرِّب البعيد ويُبعِد القريب.

أكّدت (و. ر.) أنّ الزَّمن الافتراضي لا تلمسه ولا تعيشه لقلّة استخدامها مواقع التواصل الاجتماعيّ.

لم تَرَ (و. ر.) تأثيراً للإنترنت على حياتها الخاصّة، وعلى صعيد العائلة. أمّا على الصعيد الأكاديمي، فسهَّل الإنترنت وصولها إلى مصادر المعلومات التي لم تكن لتحصل عليها حتّى في المكتبات اللّبنانية.

من جهة الحياة الاجتماعية، لولا الفيسبوك لم تكن لتستطيع التواصل مع الكثير من الرفاق الذين لا يتواجدون في محيطها، ولكن عند الاجتماع مع الأصدقاء تنزعج جدّاً من اندماج الأصدقاء بالهواتف الخليوية لأنّ ذلك يشكّل جداراً أمام أيّ حوار مباشر.

تجد (هـ.غ.) أنّ الزَّمن الافتراضي يتكامل مع زمنها الواقعي، وبعدما أفرطت في استخدام الفايسبوك عملت على تنظيم استخدامها له على نحو معقول. من الناحية الأكاديمية، سَهَّلَ لها الإنترنت الوصول إلى مصادر لم تكن تستطيع الحصول عليها أو شراءها. أمّا على مستوى الحياة الاجتماعية، فقد قرَّبها من أشخاص بعَّدت بينهم المسافة.

يندر استخدام (ز. و.) لمواقع التواصل الاجتماعي. أمّا في الشقّ الأكاديمي، فتؤكِّد على تأثير الإنترنت الإيجابي الذي ساعدها كثيراً في أبحاثها. وهي تجد أنّ استخدام الهواتف في حضور أشخاص آخرين يُقلِّل من احترامهم.

من ناحية، شبّهت (ل. ز.) «الإنترنت بالنبي المُرسَل من الإنسان إلى أخيه الإنسان، ينشر له رسالة المعرفة، ويُقلّه من الظلمة إلى النور». ومن ناحية ثانية، تُشير إلى خطورة

الإنترنت الكامنة في سوء استخدام الإنسان لهذه الثورة المعرفية. وهي تجد أنّ الزَّمن الافتراضي متأخّر عن الزَّمن الواقعي، لأنّه نوع من تأريخٍ للّحظة الحاصِلة في الماضي؛ فغالبيّة التعليقات الواردة على الفايسبوك ما هي إلّا سرد لأحداث ماضية حصلت مع الشخص.

III- في التَّباعد بين زَمن الطلّاب والزَّمن الأكاديمي

اللّافت أنّ التناقض الذي اعترى أجوبة الطلّاب/ الطالبات على الاستبيان خَفَّت حدّته لدى الكلام في حلقة النقاش، فكان لافتاً كيف اعتنت الفتيات ببناء صيغة توافقية لهويتهنّ السرديّة بما يتناسب والبيئة المحيطة بهنّ والمجموعات التي ينتمين إليها على أرض الواقع. فوجد بعضهنّ الزَّمن الافتراضي مكمِّلاً للزمن الواقعي، ووعي البعض الآخر لتلك النقلة من الماضي إلى اللّحظوية، ووجدت أخريات في الزَّمن الافتراضي تأريخاً لحظوياً لما يحصل في الماضي على أرض الواقع. فلعبن في الزَّمن ومع الزَّمن، ناظرات إليه على أنّه شريط من الأحداث واللّحظات المؤثِّرة في حيواتهنّ. وبدت غالبيتهنّ متمهّلات، وغير متوتّرات وواعيات لمخاطر الإفراط في استخدام النت، ولمفاعيل هدر الوقت، ومتحكّمات بزمنهنّ، وغير منبهرات وغير متخوّفات من الزَّمن الافتراضي، ومختصرات الزَّمن الأكاديمي بالاستحقاق، أي بعلامة النجاح. قلّة منهنّ اعترفت بضغط الوقت، وبهروبها من العالَم الواقعي نحو العالَم الافتراضي. وبمعزل عن هذه الصورة التوفيقية التي حرصن على الظهور من خلالها، إلّا أنّه لا يعدم المُراقب الملاحظة بأنّ الأساليب الإعلامية المُعتمَدة في وسائل الإعلام التي تلقَّيْنَها وعايَشْنَها أثناء تكوينهنّ المهني والأكاديمي تتضارب مع أسلوب البحث العلمي وطريقته. من هنا تنبع أهمّية وعي عمق المشكلة التي تمّ التغاضي عنها، والمتمثّلة في أنّ هؤلاء الطالبات ما هنّ إلّا نموذجٌ عن الإنسان المستعجل الذي وصفه بول موران (Paul Morand)، والذي يريد اليوم أن يملكَ عِدّة ثقافية سريعة كما يستهلك الوجبات السريعة، لكونه مُحاطاً بالميديا التي ما برحت تخضع لهذا التسريع حتّى في الصحافة المكتوبة. فكلّ مجال إعلامي غدا ينكفئ على اليومي في برنامج زمني غريزي، يُوَزَّعُ أتوماتيكياً عبر السرعة المحيطة، ما

يَدَعُنا جميعاً نذهب تلقائياً نحو الأسرع والأقصر[14]. وإن كانت بعض التعبيرات التي وردت على ألسنتهنّ تشي بذلك كمثل وصفهنّ الزَّمن بالشريط، أو بساحة الصراع، أو باللّحظات المؤثّرة، أو بالفضاء العامّ. غير أنّ الشكل الانفعالي للمباشر الذي يستدعي الشهود الخامّ لا يترك الوقت لبناء الهويّة، ما يعني أنّ الملحّ يمنع أيّ شكل من إعادة التنظيم للقصص ومختلف ألعابها الزمانية[15]. وهذا ما ينقلنا إلى مشروعية التساؤل حول الضرورة التربوية للتمسّك بالأمكنة وباللّحظات التعليمية البطيئة في المدرسة إزاء هذا التوسّط الإعلامي المُتسارِع. إذ أتت الاختراعات الجديدة لتهزّ بسرعة الأُسس وطُرق العمل والممارسات التقليدية. فغدت الأسئلة حول التفاعل بين الطلّاب والأساتذة، بين الجامعة وخارجها ملحّة، وخصوصاً بعدما تعمّقت الفروقات بين زمنيّة الطلّاب والأساتذة، والتي يمكن سردها عبر الملاحظات أدناه:

1. مقابل البطء والتمهل والتملي في الأمور، والتفكر في الموضوعات المطروحة قبل التصدي لمعالجتها، كنت ألاحظ، عندما أطرح عليهم سؤالاً، ميل غالبيتهم للسرعة والمباشره في الإجابة، وأن ليس هناك من لحظات للعودة إلى داخلهم، وليس هناك من لحظات صمت قبل الإجابة. ولدى تصدّيهم لمعالجة موضوع معيّن، غالباً ما كانوا يذهبون مباشرةً لاستخدام محرّكات البحث على الإنترنت من دون معرفة ما يريدون البحث عنه بالتحديد.
2. مقابل الميل إلى عدم البتّ النهائي والحاسِم في الأجوبة والاعتقاد بلا نهائية وعدم إطلاقية ما يُكتب وما يتمّ الاطّلاع عليه، كنتُ أجد لديهم اقتناعاً حاسماً ومُطلقاً بما سمعوه وبما قيل لهم، مجال الشكّ لديهم كان ضيّقاً جدّاً.
3. مقابل البحث المستمرّ عن وجهات النَّظر المختلفة ومحاولة وضع الأمور في سياقاتها، ووعي تعقيداتها، كنت ألاحظ انزعاجهم من الخوض في المفاهيم وتمايزاتها وتناقضاتها ومتغيّراتها.
4. مقابل الميل للنقاش والبحث عن وجهات النَّظر المُتضاربة، والمُقابَلة بينها، كنتُ

(14) Marc Lits, Temps et médias: un vieux couple dans des habits neufs», op.cit.,p. 54.
(15) Ibid, p.57.

أجدهم يلجأون بسرعة الى تبنّي وجهة نظر واحدة صادفوها على النت، من دون تركيز، ومن دون تَنَبُّهٍ إلى تناقضاتها.

5. مقابل سماعي وجهات نظرهم، كائنة ما كانت، كنتُ ألاحظ قلّة استعدادهم لسماع بعضهم البعض الآخر.

هذا التباعد في الإيقاع أَسَّسَ لعلاقة في البداية متوتّرة، إلى أن تمكّنتُ بشقّ النَّفس من تأسيس منطلقات مفاهيميّة سليمة تُخَوِّلُهُم لاحقاً من الإمساك في الموضوع المطروح عليهم، واستدرجتهم لقراءة مجموعة أبحاث مكتوبة زوَّدتهم بها وحدَّدت مواعيد لمناقشتها واكتشاف الاختلافات بينها، وخصوصاً تلك العائدة إلى المنطلقات المفاهيمية وإلى السياقات المُحيطة، وأدوات البحث المُستخدَمة، بهدف تحضيرهم لإدارة مشروعاتهم لاحقاً، ودرّبتهم على الكلام ببطء وبطريقة واضحة، وعلى حسن الاستماع، وعلى وعي تعقيدات الموضوع وسياقاته. لقد عملتُ على جعل حركتهم بطيئة أكثر فأكثر، وكان أن أثمَرت هذه المحاولات في امتحان نهاية العام، فطرحتُ عليهم موضوعاً راهناً يتعلّق بالانتخابات البلدية والحملات التي رافقتها، واستخراج أُسس ومعايير التسويق السياسي منها بالعلاقة مع السياق اللّبناني. بمعنىً آخر حاولتُ وضعهم في وضعيّة الباحثين الذين يحرّكون المعارف التي اكتسبوها، ويتساءلون، ويضعون الفرضيات، ويستكشفون، ويُشكّكون، ويقابلون المعلومات، ويعون تعقيدات الموضوعات المطروحة عليهم وصعوبة فصل عناصرها بعضها عن البعض الآخر، وفصلها عن سياقاتها.

هذه المحاولة بُنيت على فرضية أنّ هؤلاء الطلّاب ليسوا أقلّ ذكاءً ولا أفضل من الأجيال التي سبقتهم، إنّما هم مختلفون، لكونهم عاشوا ونشأوا في فضاءٍ مختلف، ميزَتُه أنّه غير تراتُبي، في شبكات حيث الكلّ يتكلّم إلى الكلّ، وبالتالي لم تَعُد محفّزات ذاكرتهم هي ذاتها، والمعلومات غدت مُتاحة، بغضّ النَّظر إن كانت القاعدة المعرفية مُكتَسَبَة أم لا. لذا غدت مختلف البنى والهياكل المؤسَّسية، بما فيها الأكاديمية موضع تساؤل، وغدا التحدّي الكبير يتمثّل في «كيف يُمكن تخيّل تربية ذات هندسة موزَّعة في الشبكات من دون مربّين ومعلّمين»[1].

خلاصات عامّة

بما أنّ الزَّمن هو بناء ثقافي، فقد أصبح المطلوب من الجامعة أن تُعيد النَّظر في زمنيّتها، وأن تتحوّل إلى مكانٍ لبناء علاقة مُغايرة مع المعرفة، عبر تحفيز الطلّاب على أن يديروا مشروعاتهم، وأن يتعلّموا طُرق البحث ومعالجة المعطيات وتحليلها وتنظيمها وحفظها ونشرها، أي تحضيرهم لوعي لعبة الزَّمن بطريقة أكاديمية واعية لمعنى التفاعلية، ولمفاعيل السرعة والمباشرة والآنية على أدائهم التعلُّمي، مدركة للفروقات بين الحقيقة وما يشبه الحقيقة، وبين الافتراضي والواقعي، والأهمّ من كلّ ذلك إكسابهم مهارات التأمّل والتفكير وسماع النفس والعودة إلى الداخل، قبل الشروع في الاتّصال، كي تجنّبهم الإبحار بحثاً عن المعلومات على غير هدي. في هذا الصدد، فرَّق برتون (Philippe Breton) بين الداخلية والتفاعلية: فالداخلية، بالنسبة إليه، هي فضاء داخلي شخصي وخاصّ، يتمّ فيه الحوار والتداول مع النَّفس في غيرية ذاتية غريبة، أمّا التفاعلية، فإنّها تعني إمكانيّة الكلام في أيّ وقت، والاندراج في ما يقوله الآخرون، ومن ثمّ الكلام بصدده. ومن صفات التفاعلية، الآنيّة والراهن، والكلام بسرعة، هذا عدا عن أنّها تخلي السكوت، وتنبذ أيّ وقت ميّت خدمةً للاتصال. وبهذا يمكن للزمنية التفاعلية أن تنحو باتّجاه السرعة القصوى، في حين أنّ زمنية الداخلية والحوار الداخلي تقوم من خلال تفعيلة أو تقطيع خاصّ دائماً مغاير عن مراحل التسريع. فمن المؤكّد أنّ الإجابة التلقائية أسرع من التفكير. لذا يسمح مصطلح التفاعلية القائمة على مجموعة ممارسات جماعية بالاستدامة الاتّصالية[16].

وبهذا أصبح الطلّاب المُبحِرون في الشبكة أشبه بقادة طائرة بسرعة الصوت، قادرين على تخطّي حدود الزمان والمكان، يعيشون وَهْمَ التفاعلية التي هي على صلة بالمنطق الزَّمني الجديد. فكما هو معلوم، بدأت المرحلة الأولى من التفاعلية مع جهاز التحكُّم عن بعد، ما جعل التنقّل يُغيّر من فعل المشاهدة المُتلفَزة ويسمح للمُشاهِد أن يدخل إلى البرنامج ويغيّره على هواه، ما أعطى المُستخدِم الوَهْم بإمكانية السيطرة على شبكة الوقت وتغييرها متى شاء. هذا الوَهْم في السيطرة على البرامج تَطَوَّرَ مع تطوُّر الإيبرتكست

(16) Philippe Breton, *L'incompétence démocratique, la crise de la parole aux sources du malaise (dans la) politique*, (Paris, éd. La Découverte, 2006), p .200-201.

(Hypertexte) ومع شبكات الإنترنت حيث أصبحت، كلّ المعطيات مُتاحَة اليوم «أون لاين» وبشكلٍ مباشر وآنيّ. وبهذا، يُمكن الاستنتاج أنّ الافتراضية والتفاعلية، بالطريقة عينها من ظهور الوقت الفعلي، غَيَّرَتا علاقتنا باستهلاك الزَّمنية الإعلامية والاتّصالية. فهذا التسريع للزمن الميديوي، الذي يُلاقي الوقت الآني كي يلعب في التعاقب، يترافق في الحركة عينها مع الآثار الناتجة عن الافتراضية والتفاعلية التي تغَيِّرُ بدَورها علاقات التلقّي الميديوي. والدليل أنّ حرب الخليج لم تشكِّل فقط كاشفاً للنيو تلفزيون المباشر إنّما أيضاً كانت إخراجاً للصُّور الافتراضية. وبهذا، أُضيفَ إلى وَهْمِ الزَّمنية المباشرة وَهْمُ الصُّور الحقيقية، مع كلّ الغموض بين الواقع وبنائه، بين الواقعي والخيالي، بين الواقعي والافتراضي[17].

والأهمّ من كلّ ما تقدَّم، غدا مطلوباً من الجامعات أن تتوقّف أمام أنظمة الانتباه المُترافقة مع المنظومة الاتّصالية والتكنولوجية الراهنة، وتتملّى بأبعادها ومستتبعاتها على الأجيال الشابّة، بعدما تَكَهْرب الانتباه وتَرَقْمن، واستُنفِدَت مختلف الأساليب لجذبه، وبخاصّة بعدما تبيَّن أنّ الكلّ يتكلّم في هذا العالَم الافتراضي ونادراً ما يَسمع أحدٌ الآخر. في هذا السياق، صنَّف دومينيك بولييه (Dominique Boullier) أنظمة الانتباه إلى أربعة: الأوّل يقوم على الإنذار، ويميل إلى إخراج الفرد عن طوره ويُغذّي فيه حالة من التوتّر الدائم، ما يستنفد وعيه، علماً أنّ الكثير من الإنذار يقتل الإنذار. والنِّظام الثاني يعمل على ترسيخ الثقة من خلال دفع الأفراد لسماع بعضهم البعضَ الآخر. أمّا النّظام الثالث فيرتكز على عمليّات الإسقاط، أي تنظيم المناعة القصوى ضدّ المؤثّرات الخارجية، وهذا يعني أنّ هذا النّظام يُسقِط أُطره الخاصّة وأنماطه على العالَم الجديد، من دون أن نشعر. فالإسقاط يجعل المرء، بعينَيْن مفتوحتَيْن، في حالة هذيان وحلم بأنّ كلّ وسط جديد يذوب في أُطر معاييره المألوفة. على سبيل المثال، يُصبح المرء غنيّاً بمجرّد أن يصبح مشهوراً، فهو لا يوجد لنفسه بقدر ما هو مُدرَك من الآخرين. لذا يجب تصوُّر صراعاتنا الاجتماعية الحالية على مستوى التوزّع الشامل لانتباهنا الجماعي. فالبروليتاريا الجديدة هي تلك التي تعير انتباهها وتقديرها ولا تتلقّى في المقابل أيّ شيء، والثقافات المتقدِّمة تُصدِر معلومات بكمّيات كبيرة وتستورد في المقابل كمّيات هائلة من الانتباه.

(17) Marc Lits, «Temps et médias: un vieux couple dans des habits neufs», op. cit. p57.

وهناك النّظام الرابع، نظام الغمر، الذي يتطلّب سهراً وأرقاً. يبهرنا هذا النّظام من خلال الأشياء الغريبة والجديدة التي يقودنا لاكتشافها. ويبذل هذا النّظام جهوداً ليجعلنا نتآلف مع المحيط الجديد، لدرجة يوشك أن يُدخلنا في حالةٍ من الإدمان[18].

في هذا السياق، أشار إدوارد هالووِيل (Edward Hallowell)، إلى أنّ إغراء العالَم الافتراضي البديل، والإدمان على الانجذاب لإجراءات المهمّات المتعدّدة تجاه الناس والأشياء، والتبعيّة شبه الدينية لحالة التنقّل الثابت، كلّ ذلك يدلّ على أنّنا نعيش في عالَم التسلية. عالَم تلخبطت فيه المفاهيم والتصوّرات عن المكان والزمان، لذلك نجد أنفسنا أقلّ فأقلّ مقدرة على أن نرى ونسمع ونفهم ما هو مُلائم ومُستدام. ولهذا، كثير منّا يجد أكثر فأكثر صعوبة بالاحتفاظ بالرأس خارج الماء. إنّ ضعف القدرات على الانتباه يتقدَّم بسرعة ويطاول الكثير من المجالات، إلى درجة أنّ هذا التآكل وصل إلى درجة حرجة، وأوصلنا إلى درجة ضياع المقدرة على التركيز بطريقة عميقة ومتماسكة[19].

بالإجمال، تبيَّن أنّ لهذه المجموعة من الطلّاب/ الطالبات إحساساً مختلفاً بالزَّمن، ما يترتّب عن ذلك من ثقافة مختلفة، وقيَم وأساليب تفكير مُغايرة، وهذا ما سينعكس عاجلاً أو آجلاً على البُنى الأكاديمية الحريصة على تفعيل إنتاجيتها وتطويرها، بغضّ النَّظر عن أمكنتها. في هذا الصدد، يشير المفكّر الأميركي ديفيد هارفي (David Harvey) في كتابه «**حالة ما بعد الحداثة**» إلى عددٍ من أفكار الفلاسفة الذين حاولوا تقديم معانٍ مختلفةٍ للزَّمن وعلاقته بالمكان، فيشير إلى الفيلسوف الفرنسي باشلار (Bachelard) الذي يقول: «نحن نظنّ أنّنا نعرف أنفسنا بينما كلّ ما نعرفه هو تعاقب إشارات ثابتة في أمكنة مستقرّة. والذكريات هي نفي الحركة، وهي بمقدار ما تكون أشدّ ثباتاً في المكان، تغدو أوضح وأصدق صُوراً». ثمّ يشير إلى قول الفيلسوف الألماني هايدجر (Heidegger): «يحتوي المكان على زمن مضغوط، وتلك هي وظيفته». ولتوضيح بُعدٍ آخر لتَغَيُّر معنى الزَّمن في العصر الحديث، يشير هارفي (Harvey) إلى أنّ «اللّحظات» هي «عناصر الربح»، وبالتالي، فإنّ السيطرة على زمن عمل الآخرين هي التي تعطي الرأسماليّين القدرة الأوّلية على امتلاك الربح لحسابهم، والصراعات بين أصحاب قوّة العمل وأصحاب

(18) Yves Citton, *Pour une écologie de l'attention*, (Paris, éd. Seuil. 2014), p.96
(19) Ibid, p.206

الرأسمال على استخدام الزَّمن وشدّة العمل كانت باستمرار مَرَضاً مُستوطِناً[20]. وهذا ما يَدَعُنا جميعاً، أكاديميّين وطلّاباً، أمام تحدّي بناء زمننا بطريقة مُنتِجة وفعّالة، بمعزل عن ضغوط الإيقاع السريع التي تُدخلنا في دوّامة من التوتّر والقلق، وتعيق بالتالي أيّ محاولة لتطوير أدائنا، والذهاب أبعد ممّا هو مرسوم لنا.

المصادر والمراجع

- عوطة. روجيه، **أشباح «سناب شات» وقد انتزعوا حقهم في النسيان**، موقع المُدن الإلكتروني، مُتاح على: moc.nodomla.www تاريخ 22/ 12/ 2015
- فرغلي. إبراهيم، **ثورة الزَّمن: الثورات العربية الموازية في الفضاء الافتراضي**، (مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية 2014)، ص 21.
- Citton. Yves, *Pour une écologie de l'attention*, Paris: éd. Seuil, 2014.
- Doueihi. Milad, «L'identité à l'ère des Digital Humanities», *Les essentiels d'Hermès*, 2014.
- Lachance. Jocelyn, *L'adolescence hypermoderne - le nouveau rapport au temps des jeunes*, Presses de l'Université Laval, collection sociologie au coin de la rue, Québec, 2011.
- Lits. Marc, «Temps et médias: un vieux couple dans des habits neufs». *Recherches en communication*, numéro 3, (1995).
- Normand Baillargeon (direction), *Posteface de Marc Laurendeau*, «Mutations de l'univers médiatique», Québec: *M* éditeur (2014).
- Parmentier. Marc, «Philosophie des sites de rencontres», *Les essentiels d'Hermès,* **Revue Hermès**, numéro 59, (2011).
- Philippe Breton, *L'incompétence Démocratique, La crise de la*

(20) إبراهيم فرغلي، **ثورة الزَّمن : الثورات العربيّة الموازية في الفضاء الافتراضي** ، (مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية. 2014)، ص 21.

parole aux sources du malaise, dans la politique, Paris :éd. La Découverte, 2006.

- Rognetta. Jean, Jammot. Julie, Tardy. Frederic, *La république des réseaux - périls et promesses de la révolution numérique*, Paris : éd. Fayard, 2012.

الإنسان المُعاصر بين الزَّمن الاتّصالي والزَّمن الواقعي

أزمنة متداخلة ومتقاطعة

لمى كحّال

مقدّمة عامّة

يقول المفكّر السياسي والمؤرّخ الفرنسي ألكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville)،إنّ الثورة السياسية تولِّد ثورةً اجتماعية[1]. كان ذلك منذ ما يزيد على قرنَين، على أثر الثورة الفرنسية عام 1789، التي أسهمت في نظره في تغيير المجتمع وتحديثه. غير أنّ المعطيات والحيثيات في عصرنا هذا مختلفة. ففي هذا العصر الذي طرأت فيه تحوّلات جوهرية في مجالَيْ الإعلام والاتّصال، تكاد الثورة التكنولوجية تكون المحرّك الأكثر فعاليّة في إحلال تغييرات جذريّة، إن على المستوى السياسي أو على المستوى الاجتماعي. هي ثورة كان لها – ما زال– وقعها الجلي على المجتمعات الحديثة بكلّيتها. وبالتالي، فإنّنا في حديثنا عن التغيير الاجتماعي، وتغيير العادات والمفاهيم، لا يمكننا أن نتجاهل آثار الثورة التقنية وتبعاتها على الإنسان المُعاصر.

ولعلّ من أبرز سمات هذا العصر هي السرعة،

(1) Reinhart Koselleck, *Le futur passé- contribution à la sémantique du temps historique* (Paris: les éditions de l’EHESS, 1990).

وهي سمة فرضتها – من بين عوامل عدّة – التقنيات الحديثة. هي سرعة تُحسب بوحدة قياس «جيغا بايت» و«ميغا بايت»، مفتاحها كبسة زرّ على الحاسوب النقال الموجود في كلّ حقيبة وفي كلّ بيت وفي كلّ مكتب، أو أحد مفاتيح الهاتف الذكي الموجود في كلّ جيب وفي كلّ يد. هي أيضاً سرعة الصورة على حساب الكلمة، هي سرعة الصوتيّات والمرئيّات، سرعة المعلومات الرقمية على حساب المعلومات الورقية. هي باختصار سرعة العالَم الافتراضي الذي لا تعرقله معوقات الواقع المعيش.

لقد أسهمت التحوّلات التي طرأت على وسائل الاتّصال والإعلام في اختصار المسافات، وفي تجاوز حدودَي الزمان والمكان، وفي تزاوج الواقعي بالافتراضي. فرضت هذه التحوّلات إيقاعاً جديداً يختلف عن الإيقاع اليومي التقليدي الرتيب. وهذا ما يدفعنا إلى القول إنّه في ظل الثورة التكنولوجية، يجد الناس أنفسهم في تخبّط بين زمنَين غير منسجمَين، بل متناقضَين. الأوّل إعلامي اتّصالي تحكمه وسائل الاتّصال الحديثة، وتكتنفه السرعة والعجلة، والثاني زمن اجتماعي هو الزَّمن الواقعي المعيش، بكلّ ما يكتنفه من بطء ناتج عن الضغوط والتعقيدات الحياتيّة والتفاصيل اليومية، وبكلّ ما يحيط به من رتابة أحياناً، وتكرار أحياناً أخرى. الأوّل زمن افتراضي، والثاني زمن واقعي. الأوّل يحتوي في داخله أزمنة متعدّدة متداخلة ومتقاطعة. أمّا الثاني، فإيقاعه دقّات عقارب الساعة المعلَّقة على حائط البيت.

انطلاقاً ممّا تقدَّم، نطرح الأسئلة التالية: كيف يتغلغل الزَّمن الإعلامي السريع في حياة الأفراد اليومية ليرسم معالمها وليسرّع إيقاعها؟ هل يستطيع الأفراد مواكبة السرعة التي يتَّسم بها الزَّمن الاتّصالي، في ظلّ الضغوط والتفاصيل اليومية التي تتعارض مع هذه السرعة المُفرطة؟

المتغيّرات التي تؤثِّر في الإجابة عن هذه الأسئلة كثيرة ومتشابكة، يهمّنا منها في هذه الدراسة متغيِّر العمر. فتكنولوجيا الإعلام والاتّصال أمر طارئ اقتحم حياة ويوميّات جيل لم تكن التقنيات ووسائل الاتّصال في حياته أمراً بهذه الأهمّية وبهذا الاتّساع. في المقابل، هناك جيل نشأ وتربّى واكتسب هويّته، إن جاز القول، من هذه الوسائل التي باتت تدخل في صلب تكوينه الفكري والعقلي، وتلعب دَوراً أساسياً في تشكيل عاداته وفي تحديد اهتماماته. وهذا ما يدفعنا إلى المقارنة بين ممارسات جيلَيْن: جيل « قديم»

يَعتبر التحوّل التكنولوجي الاتّصالي أمراً مُستجدّاً في حياته، فيبذل جهداً للِّحاق به، ليردم الهوّة بين الزَّمن الافتراضي والزَّمن الواقعي، وليثبت لنفسه وللآخرين أنّه مواكب للعصر بكلّ متطلّباته واحتياجاته، وجيل «جديد» يعيش أصلاً في الزَّمن الاتّصالي الافتراضي، ويعتمد اعتماداً شبه كلّي على وسائل الاتّصال الحديثة حتّى باتت هذه الأخيرة ترسم بأجندتها السريعة شكل يوميّاته وإيقاعها.

وللتمكّن من الْتِقاط المؤشّرات الدالّة على الاختلاف بين الجيلَين في عيش كلٍّ منهما لزمنه، قمنا بدراسة ما يزيد على عشرين حالة، كان لها دلالات مباشرة في موضوع التقاطع بين الزَّمنين الاتّصالي والاجتماعي. وبما أنّ متغيِّر العمر يهمّنا بالدرجة الأولى في هذه الدراسة، فقد حرصنا على أن يكون هناك تفاوت في أعمار الأشخاص الذين أجرينا المقابلات معهم. أي إنّنا اخترنا أشخاصاً يمثّلون الجيلَين، آخذين في الاعتبار إلى جانب متغيِّر العمر، متغيِّرات أخرى كالجنس والمستوى التعليمي. وقد تراوحت أعمار الأشخاص في هذه المجموعة بين عشرة أعوام وثلاثة وسبعين عاماً.

أمّا الأسئلة التي طرحناها على هذه المجموعة، فتناولت بدايةً عادات استخدام وسائل الاتّصال والإعلام، وتحديداً أجهزة الهواتف الذكيّة والكمبيوتر والتلفزيون. طلبنا من هؤلاء تفصيل أسباب استخدام هذه الوسائل ودوافعه، وتحديد الأوقات التي يستخدمونها فيها، والمدّة الزَّمنية التي يتعرّضون فيها إلى هذه الأجهزة. من هنا، وَصَفَتْ كلّ حالة تجربتها مع هذه الوسائل مبيِّنة كيفيّة تأثير هذه الأخيرة على وتيرة حياتها وإيقاعها.

وتجدر الإشارة إلى أنّنا سننطلق من إطارٍ نظري نعتمد فيه مقاربة ذات بُعد فلسفي حول مفهوم الزَّمن. والهدف من هذه المقاربة هو تحليل العلاقة الجدلية بين الزَّمن الواقعي والزَّمن الافتراضي.

من وجهة نظر براغماتية، يَعتبر الفيلسوف وعالِم الاجتماع الأميركي جورج ميد (Georges Mead) أنّ «الزَّمن الحاضر هو نقطة ارتكاز الواقع»[2]، وأنّ «الواقع يوجد

(2) Georges Herbert Mead, *The Philosophy of the Present* (New York: Prometheus Books, 2001), p.35.

في الزَّمن الحاضر»[3]. في هاتَين العبارتَين تأكيد على الاقتران المباشر بين الواقع والحاضر. لكي يكون الحدث واقعياً، عليه أن يقع في الزَّمن الحاضر، بمعنى أنّ حصوله في الحاضر هو ما يحقِّق وجوده بالفعل. وبالتالي، فإنّ أيّ حدث غير مرتبط بصلةٍ ما بالزَّمن الحاضر لا يُعَدّ واقعاً. وهذا ما يدفعنا إلى طرح سؤال حول الزَّمن الاتّصالي ومدى ارتباطه بالزَّمن الحاضر: «هل ينطبق مفهوم الحاضر على الزَّمن الاتّصالي؟ وهل مشاهدة التغطية الإعلامية المباشرة لحدثٍ ما، على سبيل المثال، يشبه من حيث الوتيرة والإيقاع، معايشة هذا الحدث في الواقع؟ بمعنى آخر، هل تتيح وسائل الاتّصال الحديثة وتكنولوجيا الإعلام للناس أن يعيشوا الحاضر حتّى ولو لم يكن هذا الحاضر جزءاً من واقعهم؟».

من وجهة نظر ظاهراتية (phénoménologique)[4]، يقسم إدموند هوسرل (Edmund Husserl) الزَّمن إلى ثلاثة أقسام. الزَّمن الأوّل هو «الزَّمن الموضوعي»، وهو الأقرب إلى المفهوم المُتعارف عليه لدى الناس. هذا الزَّمن هو «زمن العالَم» أو «زمن الأحداث»، وهو يُقاس باستخدام الساعة أو الروزنامة. والزَّمن الثاني هو «الزَّمن الذّاتي» أو «الزَّمن الداخلي»، وهو الذي يقيس النشاطات والعمليات الفكرية والذهنية. يدور هذا الزَّمن في المساحة الخاصّة داخل كلّ إنسان. أمّا القسم الثالث، فهو الذي يوضِح العلاقة بين زمن العالَم والزَّمن الداخلي. هذا الزَّمن هو الذي يعي الزَّمن الذّاتي. أي إنّه يُعطي البُعد الزَّمني لكلّ الأحداث والعمليات العقلية، مثل الأمور المتخيَّلة، والذكريات، والأحاسيس والتوقّعات. هذا القسم الثالث، بحسب «هوسرل Husserl Edmund» ، هو الذي يسمح للزمنَين الذّاتي والخارجي أن يأخذا أبعادهما الزَّمنيّة[5].

سوف نستفيد في دراستنا هذه من تفسير هوسرل حول أقسام الزَّمن لأنّ الانخراط في الزَّمن، الافتراضي عبر وسائل الاتّصال ما هو في الحقيقة إلّا توظيف للوعي والإدراك

(3) المرجع السابق، ص 35.

(4) Robert Sokolowski, *Introduction to Phenomenology* (United Kingdom: Cambridge University Press, 2000).

(5) Phenomenology and Time-Consciousness, Internet Encyclopedia of Philosophy *(http:// www.iep.utm.edu/)*.

لإعطاء العمليات الذهنية أبعادها الزَّمنية. وهذا ما يقوم به القسم الثالث من الزَّمن بحسب نظرية هوسرل.

I. الزَّمن الافتراضي والزَّمن الواقعي

وُلد الزَّمن الافتراضي مع ولادة المجتمعات الإلكترونية. وهو يشتمل على الزَّمنين الاتّصالي والإعلامي اللذَين تحكمهما وسائل الاتّصال، كالهواتف الذكية والألواح الإلكترونية، ووسائل الإعلام كالتلفزيون والراديو. أمّا الزَّمن الواقعي فهو الزَّمن الحقيقي المعيش وهو يقاس باللّحظات والساعات والأيام.

1- تكنولوجيا الاتّصال والإعلام والتحكّم بالزَّمن

إنّ من أبرز الخصائص التي تميّز وسائل الاتّصال والإعلام الحديثة عن الوسائل التقليدية هي خاصيّة «اللّاتزامنية». واللّاتزامنية تعني أنّ مُستخدمي هذه الوسائل يمكنهم المشاركة في العمليّة الاتّصالية، بإرسال أو استقبال الرسائل، في الوقت الذي يحدّدونه، من دون أن يكون هناك تزامن بالضرورة بين وقت إرسال الرسالة ووقت استقبالها. بمعنى آخر، إنّ مُستخدمي هذه الوسائل يمكنهم أن يتلقّوا المادّة الإعلامية أو أن يتبادلوا الرسائل في الوقت الذي يناسبهم، من دون أن تحصل عمليّتا الإرسال والاستقبال في الوقت نفسه.

الأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها البريد الإلكتروني. ففي هذا الأخير، ليس من الضروري أن تتزامن لحظة إرسال الرسالة مع لحظة استقبالها، بل إنّ المتلقّي هو الذي يختار متى يقرأ الرسالة ومتى يردّ عليها. وعلى عكس الاتّصال الشخصي الذي يحتّم تواجد عنصرَي العملية الاتّصالية (المُرسِل والمتلقّي) في اللّحظة نفسها وفي المكان ذاته، فإنّ الاتّصال عبر البريد الإلكتروني يُعطي الأشخاص إمكانية تجاوز حدودَي الزمان والمكان، كما يعطيهم القدرة على السيطرة على الزَّمن بشكل أو بآخر.

ينطبق ذلك أيضاً على مشاهدة البرامج التلفزيونية. ففي الإعلام التقليدي، وتحديداً التلفزيون، لا بدّ للمُشاهد أن يُشاهِد البرامج أو المسلسلات أو نشرات الأخبار ساعة بثّها، أو انتظار أوقات الإعادة إذا كان ذلك متوفّراً. ولكن مع الإنترنت والإعلام الإلكتروني، بات للمشاهد إمكانية التحكّم في وقت المشاهدة. فمن خلال المواقع الإلكترونية للمحطّات التلفزيونية، أو موقع يوتيوب (Youtube) وغيرها من المواقع، بات بإمكانه

مشاهدة المادّة الإعلامية التي يريد وفي الوقت الذي يريد، وحتّى بشروط مشاهدة أكثر مرونة وملاءمة. فعلى سبيل المثال، يمكنه أن يتفادى المقاطع الإعلانية، أو أن يُشاهِد المادّة الإعلامية بصورة مجزأة وفي أوقات متقطّعة. وبالتالي، فإنّ مواعيد عرض البرامج على شاشة التلفزيون لم تَعُد تشكّل هاجساً بالنسبة إلى المُشاهِد، لأنّه يستطيع ببساطة الحصول على المحتوى نفسه على الإنترنت في المواعيد التي يحدّدها هو.

انطلاقاً من ذلك، نتساءل ما إذا كانت وسائل الإعلام والاتّصال الحديثة تتيح للأفراد إمكانية السيطرة على الزَّمن من خلال خاصّية «اللّاتزامنية» التي تُمَيِّزُها عن وسائل الاتّصال والإعلام التقليدية. ففي هذه الأخيرة، يعيش الأفراد تحت سطوة الحاضر، لأنّ حصول العمليّة الاتّصالية ونجاحها مرتبطان بالزَّمن الحاضر. أمّا مع تكنولوجيا الاتّصال، أَوَليس لهؤلاء القدرة على التحكُّم بالزَّمن؟ أَوَليس بإمكانهم «استحضار هذا الحاضر» في أيّ لحظة مستقبلية يختارونها؟

يُبَيِّنُ الجدول التالي الفَرق بين وسائل الإعلام التناظرية والرقمية من حيث العلاقة بالزَّمان والمكان[6].

الإعلام في الزمان والمكان	الإعلام التناظري	الإعلام الرقمي
	ينشر المعرفة عبر المكان[2]	ينشر المعرفة عبر الزمان والمكان
	تزامني	لا تزامني
	من مُرسِل واحد إلى مجموعة	من مجموعة إلى مجموعة
	أحاديّ الاتّجاه	تفاعلي

(6) Kweon Sang-Hee, Hwang Kyung -Ho, Jo Do-Hyum, »Time and Space Perception on Media Platforms«, *Proceedings of the Media Ecology Association*, Volume 12, 2011, p.26.

(2) تتعلّق هذه الخاصّية بنظرية هارولد إنيس حول « تحيّز وسائل الاتّصال». قسَّم هارولد إنيس وسائل الاتّصال إلى تلك التي تنشر المعلومات والمعرفة من حيث الرقعة المكانية، وتلك التي تنقل هذه المعلومات عبر الزَّمن، أي من جيل إلى آخر.

2- الزَّمن الاتّصالي... وتعدّد الأزمنة

يحتوي الزَّمن الاتّصالي في داخله على عدّة أزمنة، لكلٍّ منها وحدة قياس تختلف عن الأخرى. يجد الفرد نفسه في تَعَرُّضِهِ لوسائل الإعلام والاتّصال، أمام هذه الأزمنة المتداخلة، يَجْهَدُ في التحكُّم بها بما يتناسب مع واقعه المعيش. يعني ذلك أنّه، وفي اللّحظة الواقعية المعيشة نفسها، يعيش الفرد أزمنة متداخلة بحكم تَعَرُّضِهِ لوسائل الإعلام والاتّصال. سنعطي مثالاً: أثناء قيادته السيارة متوجِّهاً إلى عمله، يُواجِه الشاب «أ» زحمة سير خانقة، تؤخّره عن موعد الاجتماع المقرَّر في الشركة التي يعمل فيها. وبينما هو يتقدَّم ببطء شديد في السيارة، يتواصل عبر تطبيق «واتس آب Whats up» على هاتفه الذكي مع عدد من الأشخاص. بداية، يُعلِمُهُ زميله في العمل ببدء الاجتماع، ويخبره بمجريات النقاش الذي يدور فيه. من جهة ثانية، يخبره شقيقه الذي يعيش في ألمانيا بأنّ ابنته أنهَت عامها الدراسي بنجاح ونالت إجازة في إدارة الأعمال. يتواصل «أ» أيضاً مع والدته ليَطمئِن على صحّتها. وأخيراً، يُخطِّط مع صديقه لتمضية الأمسية معاً لمتابعة مباراة كرة القدم المُرتقَبة.

ما الذي حصل مع الشاب «أ» في هذا المثال؟ في الحقيقة، لقد دخل إلى عوالم متعدّدة، وسافر من خلال وسيلة الاتّصال هذه إلى أزمنة مختلفة. كلّ ذلك بينما هو قابع خلف مقود سيّارته في أحد الشوارع الضيّقة. هو بذلك يُتابِع مجريات اجتماع هو ليس حاضراً فيه حسّياً، وهو يدخل إلى عالَم شقيقه المغترب ويشاركه فرحته بنجاح ابنته، وهو يزور والدته افتراضياً ويَطمئنّ إلى صحّتها، وهو أخيراً يُخطِّط لحدثٍ سيحصل مستقبلاً وهو لقاء صديقه. كلّ ذلك تمّ افتراضياً، بينما هو يشعر بغيظ من زحمة السير التي تُضَيِّعُ وقته الثمين.

يدفعنا هذا إلى التساؤل عمّا إذا كان مفهوم الزَّمن قد اختلف مع استخدام وسائل الاتّصال الحديثة. هل فعلاً الوقت الذي يقضيه الشاب «أ» في زحمة السير هو وقت ضائع لا قيمة له؟ الإجابة لا، إذ إنّ هذا الوقت اكتسب قيمة لأنّه اجتاز العالَم الواقعي واقتحم العالَم الافتراضي. لقد استفاد الشاب «أ» من الزَّمن الواقعي البطيء ليسافر إلى أزمنة أخرى حيوية، استحضرها هو إلى الزَّمن الحاضر، لتدخل في إطار وعيه وإدراكه.

ولكن ما الذي أتاح للشاب «أ» السفر إلى هذه الأزمنة المتعدّدة واجتياز المسافات التي تفصله واقعياً عن الأشخاص الذين تواصل معهم؟ إنّه الوعي والإدراك. فمن خلال الوعي استطاع أن ينتقل إلى العوالِم والأزمنة الأخرى ليستحضرها إلى الزَّمن الحاضر. يُحيلُنا هذا من جديد إلى أقسام الزَّمن الثلاثة في فلسفة إدموند هوسرل (Edmund Husserl)الظواهرية. فالوعي، بالنسبة إلى «هوسرل Edmund Husserl»، هو صلة الوصل بين زمن الأحداث في الواقع والزَّمن الداخلي الذي يقيس الأعمال الذهنية والمشاعر. الوعي هو الذي يسمح للأفراد أن يعيشوا العالَم الداخلي من مشاعر وأفكار وكأنّها واقع.

سنعطي مثالاً آخر يعكس قدرة الأفراد على استحضار أزمنة متعدّدة إلى الزَّمن الواقعي الحاضر، أثناء إعداد الطعام في المطبخ، تعمد «س» – وهي سيّدة في الخمسين – إلى الاستماع إلى أحد البرامج الصباحية على الراديو. في البرنامج تتلقّى المذيعة اتّصالات المُستمعين الذين يُعبّرون عن آرائهم حول موضوع تحدّده المذيعة نفسها. وبينما هي تغسل الخضار وتُقَطِّعُها، تطّلع السيّدة «س» على المشكلات التي يعاني منها «م» لتأمين لقمة العيش لأولاده السبعة. كما أنّها تعلم أنّ «ر» و «ك» لن يتزوّجا قبل تأمين ثمن الشقّة التي ينويان العيش فيها. السيّدة «س» تُشارِك أيضاً «ع» معاناتها مع المرض الذي يحتاج علاجه مبالغ باهظة غير متوفّرة لديها.

بينما تعيش السيّدة «س» الزَّمن الحاضر بوتيرته العادية الرتيبة، تهرب بوعيها إلى عوالِم وأزمنة أخرى. في الحقيقة، إنّ هذه الأزمنة لا تتقاطع إنّما تسير بصورة موازية لبعضها البعض. بمعنى آخر، إنّ دخول السيّدة «س» إلى عوالِم «م» و«ر» و« ك» و«ع» لم يوقف حاضرها، بل أدخلها هي من خلال عملية الوعي إلى أزمنة وعوالِم مُتداخلة. فهي لا تزال تعيش واقعها، داخل المطبخ، ولكنّها من خلال عملية الوعي تتعرَّض إلى إيقاعات زمنية موازية.

يدلّ هذان المثلان على أنّه في هذا الزَّمن الاتّصالي، نحن نعيش هنا وهناك وفي كلّ مكان في آن معاً، نعيش الآن والأمس والغد في اللّحظة نفسها. وبالتالي، نستخلص أنّ العالَم الافتراضي يحتوي في داخله على الأزمنة كلّها، وإنْ كان هناك تحليل مناقض يقول إنّنا نعيش في اللّامكان ونعيش سطوة اللّحظة.

3- جدليّة العلاقة بين الزَّمنين الافتراضي والواقعي

لكن، السؤال الذي نطرحه هنا هو التالي: متى يتقاطع هذا العالَم الافتراضي مع الواقع؟

لا شكّ بأنّ وتيرة الزَّمن الاتّصالي هي أسرع من وتيرة الزَّمن الواقعي. ويعود ذلك إلى أنّ العالَم الافتراضي يستطيع أن يشطب وأن يلغي المعوقات، التي قد تحكم الإنسان في الحياة اليومية، المعوقات التي هي جزء من الواقع المعيش.

نعطي هنا مثالاً بسيطاً: تكثر صفحات الطبخ في موقع «فايسبوك»، وهي تقدِّم وصفات طبخ سريعة لا تتجاوز الواحدة منها الثلاثين ثانية. صورة سريعة تبدو فيها يدان رشيقتان تعملان بخفّة، تُضيفان المحتويات، الواحد تلو الآخر. في هذا الفيديو السريع، تُحضَّر الطبخة وتُنجَز ويُؤكَل منها خلال ثلاثين ثانية كحدّ أقصى. غير أنّ هذه السرعة لا تنطبق على الواقع. فإذا أردنا تطبيق وصفة الطعام هذه في الواقع، فإنّها حتماً ستستغرق وقتاً لن يقلّ عن نصف ساعة. فريثما يتمّ غسل المكوّنات، وتقطيعها، وطبخها ونضجها، فإنّ هذا يحتاج وقتاً طويلاً. قد يبدو هذا المثل بسيطاً، لكنّه يعكس الإرباك الذي قد يحدثه الزَّمن الاتّصالي في حياة الناس الواقعية.

من جهة ثانية، وفي جدلية العلاقة بين وسائل الإعلام والزَّمن، نجد أنّ هذه الوسائل تعمد إلى تقريب الأفراد إلى الواقع وإبعادهم عنه في الوقت نفسه. عندما نتحدّث عن الزَّمن الافتراضي في عصر وسائل الاتّصال الحديثة، فإنّنا نتحدّث حتماً عن أمور غيّرت مفهوم الزَّمن. أمور مثل المواقع الإخبارية، ومواقع التواصل الاجتماعي، والبثّ المُباشر، والتي تتّسم بالدرجة الأولى بخاصّية «الفورية». إنّ هذه الأمور سمحت للأفراد بأن يعيشوا الأحداث فور وقوعها، أي إنّها سمحت لهم بأن يتابعوا تلك الأحداث لحظة بلحظة. من هنا، يظهر لنا أنّ الزَّمن الإعلامي الذي تمثله وسائل الإعلام الحديثة هو زمن يجهد للاقتراب قدر الإمكان من الزَّمن الحقيقي. هو زمن يسير باتّجاه الواقع، ولا يبتعد عنه. يستدرج الأفراد للعيش فيه ليكونوا قريبين قدر الإمكان من الواقع وأحداثه. في المقابل، إنّ هذه الوسائل تعمد إلى خلق حاجز بين الفرد والحقيقة. حواجز ماديّة وذهنية في الوقت نفسه.

في هذا السياق، يقول الباحث الإسكتلندي تيموثي سكوت باركر (Timothy Scott Barker) :«إنّ تكنولوجيا الإعلام تضع مستخدميها في احتكاكٍ مباشر مع الأحداث

التي تدور حول العالَم، مُتيحةً لهم إمكانية التفاعل مع هذه الأحداث، والاقتراب أكثر فأكثر إلى «الزَّمن الحقيقي». ولكن في الوقت نفسه، هي تستدرج الناس إلى إيقاعها هي، وتخلق أزمنة جديدة، وهيكليات جديدة، وبروتوكولات جديدة ممّا يجعلهم بعيدين عن هذه الأحداث»[7]. إنّ مشاهدة فيلم سينمائي، على سبيل المثال، يوضح هذا التخبّط الذي قد يصيب المشاهد من حيث الاقتراب والابتعاد عن الواقع. قد يدفع الفيلم المشاهَدُ إلى التماهي مع أبطاله ومع تفاصيل حياتهم من جهة، غير أنّه يختصر حيوات بأكملها في مدّة زمنية لا تتجاوز الساعتَين من جهة الثانية. وهذا ما يقلِّل من درجة واقعيّته.

الاستنتاج نفسه قد ينطبق على التغطية المباشرة للأحداث في وسائل الإعلام. صحيح أنّ هذه التغطية الحيّة تحمل المُشاهد إلى أرض الحدث وتتيح له إمكانية معايشة هذا الأخير، غير أنّه لا مناصّ من القول إنّ الحدث الإعلامي لا يتطابق تماماً مع الحدث الحقيقي الذي يدور من وراء عدسة الكاميرا. الحدث الإعلامي تدخل فيه تعليقات المراسلين والمذيعين، كما تدخل فيه المقابلات مع الأشخاص المعنيّين من جهة والاتّصالات مع الخبراء من جهة ثانية. في حديثها عن الحدث الإعلامي، تشير جوسلين آركمبورغ (Jocelyne Arquembourg) إلى أنّ هذا الأخير يظهر وكأنّه نسخة مُفبرَكة عن بُعد للأحداث التي تدور في الواقع. هو نسخة مشوَّهة عن هذا الواقع، والسبب يعود إلى النَّزعة الصناعية التي اقتحمت مِهن الصحافة، إلى جانب التطوّر التكنولوجي الذي طرأ على وسائل الاتّصال، وأخيراً إلى المصالح الاقتصادية والمادّية التي يسعى وراءها مالكو هذه الوسائل[8]. وبالتالي فإنّ المُشاهِد لا يعيش الحدث نفسه إنّما يعيش الصورة التي تقدّمها وسائل الإعلام عنه. هو لا يعيش الزَّمن الحقيقي لهذا الحدث إنّما زمنه الإعلامي، الذي هو في هذه الحالة نسخة مشوّهة عن الزَّمن الحقيقي.

يقودنا هذا إلى تحليلات الفيلسوف الفرنسي بول ريكور (Paul Ricœur) حول

(7) Timothy Scott Barker, Media In and Out of Time: Multi-Temporality and the Technical Conditions of Contemporaneity, in *Colloque Le sujet Digital: Temporalités*, 12-14 novembre 2014, Université Paris 8.

(8) Jocelyne Arquembourg, «De l'événement international à l'événement global: émergences et manifestations d'une sensibilité mondiale», in *Hermès* n°46, Paris, CNRS éditions, (2006), p.14.

السرد وعلاقته بالزَّمن[9]. يُحدِّد ريكور ثلاث محطّات أساسية لكلٍّ منها دَور أساس في عملية تشكيل الحدث. المحطّة الأولى هي وقوع الحدث في الواقع. والمحطّة الثانية هي محطّة الكتابة التي تتمثّل في وصف ما حدث من خلال اللّغة. أمّا المحطّة الثالثة، والتي تُعدّ المتمِّمة لهذه العملية، فهي القراءة التي تتمّ من جهة المتلقّي. بالنسبة إلى ريكور (Ricœur)، إنّ عملية السرد لا تتحقّق إلّا حين يقرأ المتلقّي النصّ المكتوب[10]. ينطبق ذلك في طبيعة الحال على كلّ عملية سرد، بما في ذلك سرد الحدث الإعلامي في وسائل الإعلام. وفق نظرية ريكور ، هناك ثلاثة أزمنة تدخل في عملية السرد: زمن الحدث نفسه، وزمن الكتابة، وزمن القراءة. ولكلٍّ من هذه الأزمنة مقاييسها. غير أنّ زمن القراءة أو تلقّي ما قيل أو صُوِّر أو وُصِف هو الذي يُعطي للحدث بعده الزَّمني.

في السياق نفسه، يصف الكاتِب الفرنسي المؤيّد للفلسفة الظاهراتية كلود رومانو (Claude Romano) في كتابه «**الحدث والعالَم**»[11] الحدث الإعلامي بأنّه حدث منفصل عن سياقه الحقيقي والواقعي، وأنّه يتطابق مع التعبير اللغوي الذي يمثّله. أي إنّ الجمهور يعيش الحدث الإعلامي ليس في السياق الحقيقي الذي حصل فيه، إنّما من خلال عملية التوسط التي تقوم بها وسائل الإعلام. وبالتالي، فإنّ الحدث الإعلامي يُعاش من قبل الجمهور ليس في الزَّمن الحقيقي، إنّما من خلال الوسيط الإعلامي الذي يُعيد تمثيله (La re-présentation)[12].

4- الحدود الفاصلة بين الزَّمنين الواقعي والافتراضي

إن وسائل الاتّصال والإعلام الحديثة جعلت من الصعب فصل الأزمنة المتعدّدة بعضها عن البعض الآخر. مثال على ذلك إنّ العمل في معظم الأحيان لا ينتهي بانتهاء

(9) يقدِّم بول ريكور في ثلاثيّته «الزمان والسرد» - والتي نشرت تواليا أعوام 1983، 1984، 1985- دراسة وتحليلاً معمّقين حول العلاقة بين الزمان والسرد.

(10) Paul Ricœur, *Temps et récit1: l'intrigue et le récit historique* (Paris : Editions du Seuil, 1983), p.107.

(11) يأتي هذا الكِتاب ضمن ثلاثيّة للكاتب نفسه كلود رومانو: «الحدث والعالَم»، «الحدث والزَّمن»، «المغامرة الزَّمنية»، يتناول فيها «الحدث» كظاهرة من منطلق الفلسفة الظواهرية أو «الفينومينولوجية».

(12) Claude Romano, *L'événement et le Monde* (Paris : PUF, 1998), p.273.

الدوام الرسمي، إنّما هو مستمرّ بتفاصيله كافّة طيلة ساعات اليوم، طالما أنّ وسائل الاتّصال في حوزتنا في كلّ مكان. الهاتف، والبريد الإلكتروني، والرسائل النصّية جميعها تجعل من العمل حالة مستمرّة. من هنا تتشابك وتيرة العمل وتتقاطع مع وتيرة الزَّمن الواقعي. وبالتالي، فإنّ تكنولوجيا الاتّصال والإعلام جعلت الحدّ الفاصل بين الأزمنة أمراً صعباً.

نعطي مثالاً: بعد انتهاء دوام عملها عند الثالثة، تعود السيّدة «ل» إلى بيتها. وبينما هي تلعب مع أطفالها وتهتمّ بهم، تردها رسائل نصّية متعلّقة بالعمل، فتضطّر لأن تسلخ نفسها – من خلال الوعي – من واقعها المعيش، وتسافر ذهنياً إلى عالَم آخر غير حسيّ هو عالَم العمل، الذي يتّسم بوتيرة مختلفة عن وتيرة اللّحظة الحاضرة التي تعيشها مع أولادها في البيت. يعني ذلك أنّه مع تكنولوجيا الاتّصال الحديثة، لا توجد لحظة حاضرة واحدة إنّما متعدّدة. هناك اللّحظة الحاضرة المعيشة وبموازاتها اللّحظات الحاضرة التي تستدرجنا وسائل الاتّصال الحديثة لنكون جزءاً منها بوعينا. هو إذاً سيل من اللّحظات الحاضرة التي تسير جميعها بموازاة بعضها بعضاً.

II. الزَّمن الإعلامي والزَّمن الاجتماعي... مقارنة بين جيلَيْن

تُشَكِّلُ التقنيات والأجهزة الحديثة أساساً في نشأة جيل بأكمله ونضوجه. هو الجيل الشاب الذي نشأ وتربّى وتكوَّن وعيه مع هذه الأجهزة. في المقابل، هناك جيل تُعدّ تكنولوجيا الاتّصال بالنسبة إليه أمراً مستجداً، عليه أن يأخذ قراراً في ما إذا كان سيتقبلها أم لا، وفي ما إذا كان سيُدخِلها في دائرة اهتماماته أم لا. بمعنى آخر، إنّ هذا التطوّر السريع في عالمَي الاتّصال والإعلام قد باغَتَ الأشخاص الكبار في السنّ، فارِضاً عليهم ضرورة التكيّف مع سمات العصر الجديدة لمواكَبة هذا العصر ولِلّحاقِ بسرعته.

أ- الجيل «القديم» وتكنولوجيا الاتّصال

ما الذي يدفع الأفراد إلى تعلّم مهارة جديدة كمثل استخدام جهاز الكمبيوتر أو الهواتف الذكية؟ وهل استخدام هذه الأجهزة يعني بالضرورة تقبّلها؟ كيف أثَّرت هذه الأجهزة على روتين حياة الأفراد الذين يتجاوز عمرهم الخمسين عاماً؟ هل أدخلت إيقاعاً جديداً إلى حياتهم؟

1- دوافع استخدام وسائل الاتّصال عند الكبار

بالنسبة إلى مجموعة الأفراد التي شملتها الدراسة، يمكن حصر الدوافع التي شجّعت الأشخاص الكبار في السنّ على استخدام تكنولوجيا الاتّصال بدافعَين رئيسَين: الأوّل «مواكَبة العصر والتطوّر»؛ والثاني «التواصل مع الآخرين بصورة عامّة وتحديداً مع الأبناء المغتربين». هناك أيضاً دافع ثالث هو «تسيير أمور العمل»، لكنّه يأتي بدرجة أقلّ أهمّية من السببَين الأوّلين. أمّا الدافع الرابع، وبحسب بعض الأشخاص، فهو بطبيعة الحال التسلية والترفيه.

يعكس الدافع الأوّل حاجة الإنسان الدائمة إلى التأقلم مع الظروف المحيطة. كما يعبِّر عن شعور هؤلاء بوجود نقصٍ ما لديهم تجاه هذا المحيط، يدفعهم إلى اتّخاذ تدابير معيّنة من شأنها سدّ هذا النقص. وعلى الرّغم من أنّهم يجدون أنفسهم «مضطّرين» لأن يتعلّموا كيفية استخدام هذه الأجهزة، أي إنّهم يفعلون ذلك – في معظم الأحيان – «رغماً عنهم»، إلّا أنّهم يجدون أنّ هناك ضرورة ملحّة للّحاق بتطوّر العصر ومواكبته. من جهة ثانية، هُم يجدون أنفسهم أمام تحدٍّ كبير، إذ إنّهم يودّون أن يُثبِتوا لأنفسهم أوّلاً ولمحيطهم ثانياً أنّهم قادرون على تعلّم مهارة جديدة، يودّون أن يثبتوا أنّ هذه العصر لم يسبقهم وأنّهم ما زالوا جزءاً فاعلاً فيه.

وبالنسبة إلى الدافع الثاني، وهو التواصل، يجد الأشخاص الكبار في السنّ أنفسهم أمام الحقيقة التالية: إنّ وسائل الاتّصال الحديثة، وتحديداً الهاتف الذكي، شاؤوا أم أبَوا، هي المفتاح الأساسي للتواصل في هذا العصر. بمعنىً آخر، إنّ أيّ عملية تواصل بين شخصَين اثنَين أو حتّى بين مجموعة من الأشخاص، تتمّ عبر وسائل الاتّصال الحديثة، مثل «واتس آب Whats app»، و«فايبر Viber»، و«فايسبوك Facebook» وغيرها. فالمعادلة تصبح كالتالي: إمّا أن نتعلّم استخدام هذه الوسائل لكي نتمكّن من التواصل مع الآخرين، أو إنّنا نفقد هذا التّواصل.

ولكي تنجح أيّ عملية تواصل، يجب أن يكون هناك تناسق بين الوسيلة الاتّصالية التي يعتمدها طَرَفا الاتّصال. فبعد أن كان الاتّصال يتمّ عبر المحادثة الهاتفية، بات الآن يتمّ في معظم الأحيان عبر رسائل نصّية من خلال تطبيقات مثل «واتس آب Whats app »وغيرها. طالما أنّ هذه الرسالة تفي بالغرض، فإنّ المحادثة الهاتفية تصبح مضيعة للوقت.

نعطي مثالاً: قبل أن تقتني السيّدة «هـ» هاتفاً ذكياً، كانت تعتمد وسيلة المحادثة الهاتفية لتَطمئِنّ على ابنتها عندما تكون خارج البيت. كانت تتّصل بها أكثر من خمس مرّات يومياً، وفي أحيان كثيرة لم تكن ابنتها تجيب على الاتّصال لأنّها تكون إمّا داخل الصفّ في الجامعة، أو منشغلة في عملها. وكان ذلك يُسبِّب للأمّ الإزعاج والتوتّر. فهي تعيش إيقاعاً بطيئاً في بيتها، ولا تتقبّل فكرة أنّ ابنتها تعيش إيقاعاً مختلفاً أكثر سرعة وضوضاء. إنّ هذا التفاوت في إيقاعات الحياة التي تعيشها كلٌّ من السيّدة «ه» وابنتها سبَّبَ فشلاً في عمليّة التواصل بينهما.

كان الحلّ في أن تُهدي الفتاة والدتها هاتفاً ذكيّاً، وأن تُعَلِّمَها كيفيّة استخدامه. فحلُّ العائق التقني أسهَم في حلّ أزمة التّواصل. باتت السيّدة «هـ» ترسل رسالة نصّية على واتس آب «Whats app»، وتَلقى إجابة إن لم يكن بصورة مباشرة، فبعد فترة زمنية قصيرة، وذلك لأنّ كتابة الرسالة بطبيعة الحال هي أسهل وأسرع من المُحادثة الهاتفية.

نستنتج من ذلك أنّ وسائل الاتّصال الحديثة قدَّمت للأشخاص مُفتاحاً جديداً للتواصل، أكثر مرونة وسهولة من الاتّصال الشخصي، معتمدةً على خاصّية «اللّاتزامنية» التي تَتَّسِمُ بها، والتي تحدَّثنا عنها سابقاً. نستنتج أيضاً أنّ مثل هذه الوسائل سمحت للكبار في السنّ بدخول عوالِم أبنائهم، ومجاراة السرعة التي تَتَّسِمُ بها هذه العوالِم. لقد أسهمت هذه الوسائل، بشكلٍ أو بآخر، في تقليص المسافة الزمانية والمكانية بين الجيلَين.

2- التّواصل الافتراضي على حساب التّواصل الحقيقي

هل حَلَّ التواصل الافتراضي بين الناس محلّ التّواصل الحقيقي؟ هل أسهمت هذه التقنيّات الحديثة في تقليص العلاقات الاجتماعية أم إنّها أخذتها إلى مكانٍ جديد وإلى منحىً مختلف؟

لا شكّ بأنّ تقنيّات الاتّصال الحديثة ساعدت كثيراً، وبشكلٍ جذريّ، في تقليص المسافات وفي اجتياز الحدود الجغرافية. ينعكس ذلك بصورة واضحة لدى الأهالي الذين يجدون في هذه الوسائل مسعفاً أساسياً للتواصل مع أبنائهم الذين يعيشون خارج بلدهم. فإلى جانب تقليص الكلفة المادّية للاتّصال، تؤمِّن هذه الوسائل اتّصالاً صوتياً ومكتوباً ومرئياً بصورة سهلة ومرنة.

هذا في ما يتعلّق بالتّواصل مع الأشخاص البعيدين جغرافياً. ولكن ماذا عن الأشخاص الذين لا يشكّل البُعد الجغرافي حاجزاً بيننا وبينهم؟ يقول الأشخاص الذين أجرينا مقابلات معهم إنّ التّواصل عبر وسائل الاتّصال الحديثة سبَّبَ تراجعاً في عددٍ من العادات اليومية لديهم، مثل زيارة الأقارب والأصدقاء، والجلوس مع الجيران، وممارسة الأعمال الدينية، أي إنّ هذه الوسائل فَرَضَت إيقاعاً جديداً في حياتهم.

في هذا السياق نعطي مثالاً يُبَيِّنُ كيف تَفَوَّقَ التّواصل الافتراضي على التّواصل الحقيقي في بعض الأحيان: بعد أن كان السيّد «ن» (58 عاماً) يقضي وقت الاستراحة في العمل مع زملائه يتحدّثون ويدردشون و«يتشاركون همومهم»، بات كلّ واحد منهم يلهو بهاتفه، وتحديداً بالتّواصل مع الآخرين عبر «واتس آب Whats app». وهكذا، فإنّ وسائل الاتّصال هذه قادرة على أن تعزل الفرد عن محيطه، وتنتزعه من عالَمه الواقعي وتُبعده إلى مكان غير موجود حسّياً. في هذا التّواصل الافتراضي، تنعدم لغة الجسد ولغة العَينَين، وتتراجع أهمّية نبرة الصوت، وقوّته أو ضعفه، لتحلّ محلّها الرسالة النصّية الجامدة. يُحيلُنا هذا إلى نظريّة «ثراء وسائل الإعلام» التي تُمَيِّزُ بين وسائل اتّصال «غنيّة» وأخرى «فقيرة» من حيث قدرتها على نقل المعلومات وإيصالها بأعلى درجة مُمكِنة من الوضوح والشفافية[13]. فوسائل الاتّصال الحديثة هي من دون شكّ أقلّ غنىً من الوسائل التقليدية، كالاتّصال الشخصي مثلاً، لأنّ إمكانية توصيل المعلومات من خلالها يُعدّ أكثر صعوبة، وأكثر بُطْئاً، وأقلّ دقّة من توصيل المعلومات عبر التواصل المباشر وجهاً لوجه.

ب- «الجيل الجديد» ودوافع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتّصال

لا تختلف دوافع استخدام وسائل الإعلام والاتّصال الحديثة بين الفئات العُمرية المَعنيّة في هذه الدراسة، ولكن ما قد يختلف هو تسلسل هذه الدوافع من حيث الأهمّية. فالشباب والشابات الذين لا يتجاوز عمرهم الثلاثين عاماً، والذين تناولتهم هذه الدراسة، يستخدمون تكنولوجيا الاتّصال لأغراضٍ تتعلّق بالدرجة الأولى «بالتسلية»، وبالدرجة

(13) صاحِبا هذه النظرية هُما: ريتشارد دافت وروبرت لينغيل، اللّذان صَنَّفا وسائل الاتّصال من الأكثر إلى الأقلّ غنىً: الاتّصال الشخصي يليه المؤثّرات الصوتية والمرئية، تليها الاتّصال الهاتفي، ثمّ البريد الإلكتروني، ثمّ التقارير المكتوبة الموجّهة، وأخيراً التقارير المطبوعة غير الموجّهة.

الثانية بـ«التواصل مع الأصدقاء القدامى»، هذا إلى جانب «متابعة الأمور المتعلّقة بالعمل»، و«تلك المتعلّقة بالدراسة».

ولعلّ من أبرز الأسباب التي تدفع هؤلاء إلى النزوع نحو تكنولوجيا الاتّصال والمعلومات هو السرعة التي تَتَّسِمُ بها هذه الأخيرة: السرعة في النفاذ والحصول على المعلومات، والسرعة في إنجاز المهمّات سواء المهنيّة أو الاجتماعية، هذا عدا عن السرعة في التواصل. نعطي في هذا السياق مجموعة من الأمثلة: سرعة التنقيب عن معاني كلمات على الكمبيوتر مقابل التفتيش عن هذه المفردات في القاموس الورقي التقليدي، وسرعة النفاذ إلى المعلومات لإجراء بحثٍ ما مقابل التفتيش عن المراجع والكُتب في المكتبة، وسرعة الاطمئنان على أحد الأقارب عبر الرسائل النصّية مقابل القيام بزيارة قد تستغرق مدّتها أكثر من ساعة من الزَّمن، وغيرها الكثير من الأمثلة. وبالتالي، فإنّ هذه الوسائل والتقنيّات تجيب على تطلّعات الأشخاص لتلبية أغراضهم وإنجاز أعمالهم في وقتٍ سريع يجاري السرعة التي يسير فيها هذ العصر.

1- الحضور واللّاحضور

في المجموعة التي تمّت مقابلتها، تأخذ وسائل الاتّصال الحديثة، وتحديداً الهواتف الذكيّة، حيّزاً كبيراً من يوميّات الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئة العُمرية الشابة. لقد باتت هذه الوسائل جزءاً أساسياً من الواقع، بشكل يصعب معها التمييز بين اللّحظة الواقعية المعيشة واللّحظة الافتراضية المعيشة. وقد خلق هذا، بشكل أو بآخر، مشكلة أو تصادماً بين الأهل وأبنائهم، بحيث ينتقد الأهل الأولاد على استغراقهم فترات زمنيّة طويلة في استخدام أجهزة الاتّصال، التي باتت تسلخهم عن محيطهم وواقعهم. صحيح أنّهم موجودون جسدياً معهم في غرفة واحدة، يتشاركون وإياهم اللّحظة الحاضرة نفسها، إلّا أنّهم بوعيهم وذهنم ومشاعرهم وفكرهم في مكان آخر، في عالَم آخر، يعيشونه أيضاً بكلّ تفاصيله. هو إذاً الحضور واللّاحضور.

تنطبق ازدواجية الحضور – اللّاحضور تلك ليس على العالَم الواقعي فقط، بل أيضاً على العالَم الافتراضي. فمستخدمو وسائل الاتّصال الحديثة هُم في حالة ارتباك بين الـ«هنا» والـ«هناك». حضورٌ جسديّ يرافقه اجتهاد لإدراك كلّ ما يحيط هذا الواقع من

تفاصيل. في المقابل، غيابٌ جسدي في العالَم الافتراضي يرافقه حضور ذهنيّ لعَيش هذا العالَم غير الموجود حسّياً.

2- الشباب وانقطاع الاتّصال بالشبكة

لقد سمح الإنترنت وتكنولوجيا الاتّصال الحديثة لهؤلاء الأشخاص أن يبقوا في حالة تشابك (connected) واتّصال (online) دائمين مع المحيط الخارجي[14]. ولهذا، فإنّ «الانقطاع عن الشبكة» بات يضع الأشخاص في حالة ارتباك. بمعنى أنّه يُحدث لديهم إرباكاً ذهنيّاً مُعَيَّناً يجعلهم يشعرون وكأنّهم منقطعون عن عالَمهم، وكأنّهم «وحيدون».

نُعطي مثالاً: «ك» شاب جامعي يعيش وحده في شقّة صغيرة. لا يملك جهاز تلفزيون. يكتفي بالهاتف الذكيّ واللّوح الإلكتروني باستخداماتهما المتعدّدة: هاتف، ومواقع تواصل اجتماعي، ومشاهدة البثّ الحيّ لمحطّات التلفزيون، ومشاهدة حلقات مسلسلات وفيديو على «يوتيوب»، والاستماع إلى البثّ الحيّ لإذاعات الراديو، وقراءة الصُّحف إلكترونيّاً، وإرسال واستقبال الرسائل النصّية والصوتية، وغيرها الكثير من الاستخدامات. المشكلة، كما يشرح الشاب «ك»، تقع عندما ينقطع الإنترنت. حينها يشعر وكأنّه منعزل عن العالَم، يشعر وكأنّه وحيد، شعور بعدم الرضى، وبالنَّقص، وبعدم الاكتفاء.

يدفعنا هذا إلى الاستنتاج أنّه، وبسبب وسائل الاتّصال الحديثة، اعتاد الأفراد على ازدحام اللّحظات الحاضرة، حتّى بات الحاضر الواقعي المعيش وحده غير كافٍ. الواقع وحده لا يرضينا ولا يشبع فضولنا. «الاتّصال بالشبكة» هو إحدى مميّزات الإنسان المُعاصِر. وكأنّ الواقع وحده عالَم ضيّق ذو أُفق محدود. في حين أنّ أُفق الإنسان المُعاصِر حدوده أوسع من هذا الواقع. الواقع وحده لا يتّسع لهذا الأُفق.

الخلاصة

لا شكّ بأنّ تكنولوجيا الإعلام والاتّصال قد اقتحمت حياة الأفراد، من دون أن يكون حاجز العمر عائقاً أساسياً في وجه الإقدام على اقتناء هذه الوسائل. فمتغيِّر العمر لم

(14) «Online.» و«Connected هي مصطلحات باتت شائعة باللّغة الإنكليزية، مثل «

يشكّل، كما أظهرت دراستنا، عاملاً سلبياً في الإقدام على استخدام تقنيّات الإعلام والاتّصال، على الرّغم من اختلاف دوافع الاستخدام بين الجيلَين. الأمر يتعلّق بضرورة مواكبة العصر، إن بالنسبة إلى الصغير أو الكبير. وبما أنّ السرعة هي سمة العصر، وبما أنّ مفتاح السرعة هو التقنيّات الحديثة، فإنّ اقتناء هذه التقنيات والتعلّم عليها باتا ضرورة ملحّة.

لقد غيّرت هذه الوسائل مفهوم الزَّمن. أقحمت الواقعي بالافتراضي، والعكس بالعكس. فمن جهة، يشعر الفرد بأنّ الواقع وحده لا يشبع تطلّعاته، فينزع نحو العالَم الافتراضي من خلال وسائل الاتّصال الحديثة. ومن جهة ثانية، نجد أنّ الزَّمن الإعلامي يجهد للاقتراب قدر الإمكان من الزَّمن الواقعي، ساعياً إلى جعل الناس مُتابِعين الأحداث وكأنّها جزءٌ من واقعها المعيش. من ناحية ثانية، فإنّ الزَّمن الذي يعيشه الأفراد في عصر تكنولوجيا الاتّصال والإعلام والمعلومات هو مزيج من الأزمنة المتداخلة، تجمع بين الواقعي والافتراضي، أزمنة تضع الفرد أمام «سيل» من اللّحظات الحاضرة المتدفّقة التي تسير جميعها بموازاة بعضها بعضاً، من دون أن توقِف إحداها الأخرى.

ختاماً، تُشكّل وسائل الاتّصال الحديثة مساحة مُشترَكة تردم هوّة بين جيلَين: «الجيل القديم»، وقد اتّخذ قراراً باللّحاق بركب تطوّر هذا العصر ومجاراة سرعته، و«الجيل الجديد»، وقد وُلد في موجة السرعة هذه ولا خيار أمامه سوى اللّحاق بركب الثورة التقنية. نتساءل، انطلاقاً من هذا، عمّ إذا كان العالَم الافتراضي قد ألغى متغيِّر الجيل. وإذا كان هذا المتغيِّر قد انتفى في العالَم الافتراضي، فهل انتفى أيضاً في العالَم الواقعي؟ أي إرباك يمكن أن تخلقه هذه الازدواجية: جيلان مُتصادمان في الواقع، ومتقاربان في العالَم الافتراضي؟

المصادر والمراجع

- Arquembourg. Jocelyne, « De l’événement international à l’événement global : émergences et manifestations d’une sensibilité mondiale », in Hermès n°46, Paris, CNRS éditions, (2006).
- Barker. Timothy Scott, Media In and Out of Time: Multi-Temporality

and the Technical Conditions of Contemporaneity, in Colloque Le sujet Digital: Temporalités, 1214– novembre 2014, Université Paris 8.

- Koselleck. Reinhart, *Le futur passé– contribution à la sémantique du temps historique* (Paris : les éditions de l'EHESS, 1990).
- Mead. Georges Herbert, *The Philosophy of the Present* (New York: Prometheus Books, 2001).
- Phenomenology and Time–Consciousness, Internet Encyclopedia of Philosophy (http: / / www.iep.utm.edu /).
- Ricœur. Paul, Temps et récit 1 : l'intrigue et le récit historique (Paris : Editions du Seuil, 1983).
- Romano. Claude, L'événement et le monde (Paris : PUF, 1998).
- Sokolowski. Robert, Introduction to Phenomenology (United Kingdom: Cambridge University Press, 2000).
- Sang–Hee. Kweon, Kyung –Ho. Hwang, Do–Hyum. Jo, »Time and Space Perception on Media Platforms«, Proceedings of the Media Ecology Association, Volume 12, 2011.

الحاكِم واستمراريّة السلطة في ظلّ تسارُع الزَّمن
(الربيع العربي أنموذجاً)

علي محمود شكر

مقدّمة

أُطلقت على مراحل التطوّر التي عرفتها البشرية عبارة «الثورة» لتحديد خصائص تطوّر كلّ حقبة. لكن مع أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، شهد المجتمع الإنساني تسارعاً هائلاً كانت له انعكاسات كبيرة على مختلف المستويات. فقد عرفت الإنسانية التطوّر بسمته التدريجيّة وفقاً لتقدّم العلوم والاكتشافات. فبعد الثورة الصناعية الأولى، التي تمثّلت باكتشاف القوّة البخارية، جاءت الثورة الصناعية الثانية التي شهدت نقلة تكنولوجيّة كبيرة تمثّلت بالانتقال نحو استخدامات مُثلى للنفط والطّاقة النووية والارتقاء بالتكنولوجيا الحديثة إلى أن وصلنا إلى الثورة الثالثة، ثورة المعلومات والاتّصالات[1].

فالثورة الأولى، أي الثورة الزراعية، كانت بطيئة نسبيّاً مقارنةً بالثورة التي تلتها، أي الثورة الصناعيّة. ثمّ جاءت الثورة التكنولوجيّة لتكون الأسرع. ولئن تطلّبت الثورتان الأولى والثانية

(1) أنمار لطيف جاسم، **العالميّة الجديدة: المرجعيّة، الأهداف والوسائل** (بيروت: المكتبة الثقافية، 2002)، ص 22-23.

قروناً من الزمن لتتبلور ملامحهما ولتتحقّق خصائصهما، فإنّ انطلاقة الثورة التكنولوجيّة وتسارعها احتاجت عقوداً ليس إلّا.

لقد كان ظهور وسائل نقل المعلومات وتطوّرها علامةً من العلامات البارزة في التاريخ البشري. ولئن ظهرت لغة الكتابة قبل 5–6 آلاف عام، فإنّ الطباعة اختُرعت قبل 500 عام، والتلغراف قبل أكثر من 300 عام، واللّاسلكي قبل أكثر من 90 عاماً، والتلفزيون قبل أربعة عقود، والأقمار الصناعية قبل أكثر من ربع قرن[2]. ونحن في ظلّ هذه الثورة نعيش في زمن التحدّي الكبير قياساً إلى سرعة الأحداث والتطوّرات التقنيّة المذهلة، والتشكّل الاجتماعي الجديد المفروض فرضاً، بشكل أو بآخر، على مختلف البُنى الاجتماعية المعهودة في عالَمنا الإنساني. في حين أنّ التقدّم البشري لم يشهد قفزة علميّة تقنيّة كالتي شهدها في العقد الأخير من القرن المنصرم، لجهة المدى الواسع لهذه القفزة وانفتاحها الشمولي. فالفاصل الزمني بين إنسانٍ ما في العالَم وإنسان آخر في أقصى نقطة من هذا العالَم لم يَعُد يتجاوز الثواني أو ربما طرفة عَين؛ فالمسافات أصبحت تُقاس بثوانٍ معدودة زمنيّاً[3].

لقد بتنا في عصرنا الحالي أمام مجتمعات تتغيّر باعتمادها الهائل على المعلومات في مختلف جوانب الحياة إلى درجة أضحت فيها تسمية «مجتمع المعلومات» معياراً يُستخدَم للتعبير عن مدى تقدّم مجتمعٍ ما وتطوّره[4].

انطلاقاً من هنا نجد أنّ كلّ مرحلة/ ثورة[5]، تميّزت بانعكاساتها على مجمل نواحي الحياة، ومنها التنظيم السياسي، وبالتالي فإنّ التغيير في الأنظمة وأعمارها، الذي كان

(2) عبد الحسين شعبان، «العولمة والإعلام العربي في الألفيّة الثالثة»، صحيفة **النهار** (21/ 10/ 1999).

(3) علي محمّد رحومة، **الإنترنت والمنظومة التكنو – اجتماعيّة، بحث تحليلي في الآلية التقنيّة للإنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعيّة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2005)، ص 15 ، 39.

(4) مجموعة باحثين، من مقدّمة **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات للتنمية في غربي آسيا** (الإسكوا: 2011)، ص 3.

(5) يستخدم تعبير الثورة في الوقت الحاضر للدلالة على تحوّل عميق في مجالٍ من المجالات، فيُقال الثورة الصناعية والثورة العلمية وثورة الاتّصالات... إلخ. للمزيد راجع حسين ظاهر، **معجم المصطلحات السياسيّة والدوليّة** (بيروت: المؤسّسة الجامعية للنشر والتوزيع، مجد،2011) ص110.

يتطلّب قروناً عدّة إبّان الثورة الأولى، صار يتطلّب عقوداً خلال الثورة الثانية، فيما قد لا يتجاوز السنوات اليوم. لقد قلّصت التطوّرات التكنولوجيّة الحديثة في مجال النقل والتواصل الزمان والمكان على مستوى الكرة الأرضية كلّها[6].

من هنا تبدو أهمّية البحث في العلاقة بين تسارع الزمن وأثره في تغيير النّظام السياسي والحاكِم. وتأتي تجربة الربيع العربي كنموذج واقعي يبيّن انعكاس تسارع الزمن على مسألة استمراريّة السلطة. وهو بالتالي موضوع جدير بالبحث والدراسة. فهذه التجربة تبيّن أنّ الحاكِم والسلطة على السواء لم يعودا بمنأى عن التغيير ربطاً بتسارع الزمن والوسائل التي أنتجها، وتأثير هذه الوسائل في عمليّة التغيير.

ويطرح هذا الموضوع الكثير من الإشكاليّات، إذ ما هي طبيعة تأثير تسارع الزمن على مسألة ثبات السلطة والحاكِم واستمراريّتهما؟ وإلى أيّ حدّ تأثّر «الربيع العربي» بتسارع الزمن؟ وما هو مستقبل الأنظمة انطلاقاً من هذه التجربة؟

للإجابة عن التساؤلات التي تثيرها إشكاليات الموضوع، سنعمد إلى استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، وسنقوم بتقسيم الموضوع إلى نقاط هي التالية: أولاً: النُّظم السياسيّة العربيّة؛ ثانياً: تسارع الزمن ومرحلة العولمة وأدواتها التكنولوجية؛ ثالثاً: العلاقة بينهما ونموذج الربيع العربي (إنهاء ثبات بعض الأنظمة والحكّام العرب).

أولاً: النُّظم السياسيّة العربيّة

شكّلت البلاد العربيّة منذ بداية القرن التاسع عشر هدفاً للسياسة الاستعمارية الأوروبية، ولا سيّما بعد أن ظهرت بوادر تفكّك الإمبراطورية العثمانية، وكان للتنافس الأوروبي أثره في تكوين الكيانات السياسية العربيّة خلال النصف الأوّل من القرن العشرين[7]. فقد نشأت النُّظم السياسيّة العربيّة الحديثة، وبالتحديد، مع اتّفاقيات سايكس- بيكو عام 1916، أي خلال بدايات القرن العشرين، أي في الفترة التي شهدت تسارعاً في حركة

(6) سعيد الصديقي، **الدولة في عالَم متغيّر: الدولة الوطنية والتحدّيات العالميّة الجديدة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2008)، ص 35.

(7) أحمد سرحال، **النظم السياسيّة والدستوريّة في لبنان والدول العربيّة** (بيروت: دار الفكر العربي، 1990).

التاريخ واتّساعاً أحدث تقارباً هائلاً بين الشعوب، زاد من وطأته التطوّر الكبير في حقل تكنولوجيا الاتّصالات وتطوّر وسائل الإعلام التي وضعت العالَم كلّه بمتناول الفرد[8].

ومع تقسيم المنطقة العربيّة بعد الحرب العالمية الأولى، نشأت دولٌ مفكَّكة قسَّمها الاستعمار بين النفوذَين البريطاني والفرنسي بالدرجة الأولى، إلى جانب دُول أوروبية أخرى حكمت بعض المناطق العربيّة؛ ثمّ شهدت مرحلة الاستقلالات في أربعينيّات القرن المنصرم ولادة أنظمة ملكية وأخرى دستورية، تنوّعت من ضمن كلّ مجموعة، وشهدت البلدان العربيّة، بمعظمها، انقلابات عسكرية سيطرت على السلطة، وصارت الشعوب العربيّة محكومة بقوى أمنية من الجيش ولّدت أحزاباً سياسية لم تكن في الواقع سوى مظاهر مدنية لحُكم عسكري لإعطاء النظام السياسي شكلاً غير عسكري. خلال تلك الفترة شهد العديد من البلدان العربيّة غير الملكية انقلابات متتالية، إلى أن استقرّ الوضع في مجمل تلك الدول، وعرفت مرحلةً من الثبات على صعيد النّظام والحاكِم على حدّ سواء. فجاءت مرحلة الثبات في ظلّ فترة الحرب الباردة، التي كان النظام العالمي خلالها محكوماً بالتوازنات الأوروبية –الأميركيّة.

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين صارت غالبية الأنظمة العربيّة مرتبطة بشخص الحاكِم، ومختزَلة به، سواء وُجدت المؤسّسات الدستورية أم غابت. فالحاكِم الفعليّ كان الرئيس أو الملك، فيما لم تكن المؤسّسات سوى أدوات تخضع لإرادته. وغالباً ما كان التغيير يحدث عند وفاة الحاكِم، من دون أن تعرف الأنظمة أيّ تحوّل.

مرحلة ما بعد نظام الثنائيّة القطبيّة

بدأت ظاهرة العولمة بالانتشار خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وتميّزت بالسرعة والشمول؛ لكنْ، على الرّغم من ذلك، لم تؤثّر على مسألة ثبات الأنظمة والحكّام العرب. واستمرّت الأنظمة العربيّة على آليات العمل نفسها، وهذه الآليات تجسّدت بالقمع وباستخدام أجهزة الأمن لحفْظ النظام وضبط المجتمع، والحؤول دون محاولات التغيير. كما عملت الأنظمة على إفراغ المجتمع من قواه الحيّة أو على منع

(8) علي صبح، **العلاقات الدوليّة :الصراع الدّولي في نصف قرن 1945– 1995** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006)، ط 2، ص 6.

وجود مثل هذه القوى. فلم يكن هناك من حياةٍ نقابيّة حقيقيّة ومؤثّرة عموماً، ولا أحزاب سياسيّة إلّا ما ارتبط منها بالنّظام، ولا مجتمع مدنياً حقيقيّاً، بل جمعيّات رعائيّة ترتبط بالنظام ومكوّناته ليس إلّا.

كانت الديمقراطية شعاراً، والحريات أمراً غير مجرّب لدى الكثير من الشعوب العربيّة، حتّى بات المواطن العربي يشعر بأنّ هذا الواقع لا يمكن أن يتغيّر تحت أيّ ظرف.

لم ينسحب التغيير الذي بدأ مع اندفاعة العولمة، أوائل تسعينيّات القرن العشرين، على الدول العربيّة. أمّا الحدث الوحيد الذي شهدته هذه المنطقة، والذي شكّل حدّاً فاصلاً بين مرحلة الثنائية القطبية والأحادية التي تلتها، فكانت حرب الخليج الثانية في العام 1991، جاءت الحرب في ظلّ إعلان واشنطن عن قيام نظام عالمي جديد، من عناوينه الرئيسية حفظ حقوق الإنسان، ونشر نموذج الديمقراطية على مستوى العالَم. كما كرّست الحرب الدَّور القيادي الأميركي، وبرهنت عن غياب أيّ قوّة فاعلة تحدّ من اندفاعات الولايات المتّحدة في المجال الدولي. ومع الدخول الأميركي المباشر عام 1991 كان يفترض أن تتحوّل هذه البلدان إلى نموذج تداول السلطة وتغيير الحاكِم وتطوير النظام السياسي، لكنّ ذلك كلّه لم يحدث. ولم يشهد نظام منطقة الشرق الأوسط ما شهدته أوروبا من تغيير بل ظلّ مُحافظاً على الثبات[9].

خلال تلك المرحلة، أخذت وتيرة الزمن تزداد تسارعاً في ظلّ العولمة التي انفلشت منذ منتصف العقد الأخير للقرن الماضي، وامتدّت تأثيراتها إلى غالبيّة الدول. لكن على الرّغم من هذا التّسارع، حافظت البلدان العربيّة على وضعيتها، ولم تتأثّر كثيراً بالوجود الأميركي المباشر وقيمه، وبازدياد تسارع الزمن وتأثيراته. وخلال تلك المرحلة لم تتّخذ الأنظمة العربيّة والحكّام العرب خطوات تواكب المتغيّرات الحاصلة، إلى أن جاء «الربيع العربي» في العام 2010، أي بعد عقدَين على تغيّر النّظام العالَمي.

يمكن القول إنّ هذا التغيير الذي حصل جاء بعد أن وصلت وتيرة تسارع الزمن وكسر الحواجز إلى عامّة الناس وليس إلى المؤسّسات والدول فقط، وبعد أن صار هذا التسارع

(9) David.E Long and Christan Koch, *Gulf Security in the Twenty-First Centur* (Abu Dhabi: The Emirate Center For Strategic Studies and Reaserch,1997) p. 105.

يسير بشكل متلاحق مُطوِّراً سُبل التواصل على المستويات كافّة، وهو ما هيّأ الأرضية المطلوبة لإطلاق التغيير. صحيح أنّ التغيير لم يحدث على مستوى الدول العربيّة بأسرها، لكنّ حدوثه على مستوى دول أساسية يعني أنّ تأثير تسارع الزمن على استقرار نظام الحُكم وعلى بقاء الحاكِم صار أمراً مُتاحاً؛ فكيف أثّر هذا التسارع إذاً، وما هي أدواته التي أحدثت التغيير؟

ثانياً: تَسارع الزمن ومرحلة العَولمة وأدواتها التكنولوجيّة

يجمع الباحثون في الدراسات المستقبلية على أنّ التسارع يمثّل ظاهرة مهمّة، بمعنى أنّ الفترة الفاصلة بين تغيير وآخر كثيراً ما تتقلص، في حين يمثّل البعد الزمني أحد المحاور المركزية في الدراسة المستقبلية[10]. وقد أثارت الثورة اللافتة في تكنولوجيا المعلومات، وما شهدناه من تبنٍّ لوسائل جديدة في الاتّصال، تكهّنات كثيرة حول التغيير والتحوّل السياسي وعمليّات التمثيل والتداول المؤسّساتي بسبب التكنولوجيا الجديدة[11]. فالمرحلة الأولى شهدت نوعاً من التقدّم في السرعة لكنْ من دون أن تتحقَّق قفزات كبرى، وأبرز ما أنتجته تلك المرحلة تطوّر وسائل الإعلام والاتّصال على ثلاثة مستويات: المستوى الأوّل ارتبط بالهاتف وتطوّره من خلال اختراع الهاتف المحمول، والثاني ارتبط بالتلفاز وتحوّله إلى البثّ الفضائي ونقل الحدث في لحظة وقوعه مباشرة، والثالث تمثّل في اختراع الكمبيوتر وشبكته، وفي أنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أضحت أداة أساسية في الحياة اليومية وشاملة لأغلب القطاعات. وقد ساعد التطوّر التكنولوجي وانتشار ظاهرة الإنترنت والأجهزة النقّالة وتدني كلفتها في ارتفاع أعداد مستخدمي الإنترنت، بحيث وصلت نسبة النفاذ إليه في المنطقة العربيّة إلى 40 في المائة عام 2014[12]. وكان لهذه الوسائل الثلاث الأثر الأساسي في تغيير الحاكِم والنّظام السياسي في سياق الربيع العربي.

(10) وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبليّة وتطبيقاتها في العالَم العربي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، 2007)، ص 12، 13 ، 16.

(11) بروس بمبر، **الاتّصالات والمجتمع والسياسة الديمقراطيّة الأميركيّة وثورة المعلومات التكنولوجيّة في جذور القوى السياسيّة**، تعريب هالة النابلسي (بيروت: دار الحوار الثقافي، 2006)، ص 15–16.

(12) مجموعة باحثين، من مقدّمة **الأمان الفضائي السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانيّة في المنطقة العربيّة: توصيات سياساتيّة** (الإسكوا: 2015).

1- الهاتف الخليوي

إذا كانت الفضائيات قد شكّلت إحدى أدوات تسارع الزمن إلى جانب الإنترنت، فإنّ الهاتف يتميّز بأنّه أقدم هذه الوسائل التي تسهم اليوم في تغيير قواعد ثبات الحاكِم ونظام الحُكم.

يشبه تطوّر دَور الهاتف دَور الفضائيات لأنّه لم يكن أمراً طارئاً. فمثلما تحوّل البثّ التلفزيوني إلى فضائي، تحوّل الهاتف من ثابت إلى متحرّك عبر الجهاز الخليوي، وصار الهاتف ملازِماً للمرء أينما كان، ولم يعد هذا الأخير مرتبطاً بثبات المكان ليكون بجانب الهاتف، بل صار الهاتف مرافقاً له أينما حلّ.

أدّت تطوّرات الهاتف الخليوي إلى حدّ بات بإمكان الفرد الاستفادة من شبكة الإنترنت والقنوات الفضائية. وهنا تتّضح أهمّية هذا الجهاز ودوره على مستوى تسهيل الوصول إلى المعلومة والاتّصال المباشر بين الإنسان والعالَم في ثوانٍ، من دون الحاجة إلى التنقّل. كما أحدثت تكنولوجيا الهواتف النقّالة ثورة في عالم الاتّصالات الدولية، فأصبحت اليوم، بلا منازع، أسرع القطاعات نموّاً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[13]. وفي العام 2010 ، بلغت نسبة المشتركين في خدمات الهاتف النقّال في منطقة الإسكوا 86 في المائة تقريباً من مجموع عدد السكّان[14].

2 – الفضائيّات

تلعب الفضائيات دوراً بارزاً في تكوين الرأي العامّ، وهي تتميّز عن الإنترنت بأنّها تصل إلى الجميع من دون مجهود، ولا تتطلّب امتلاك أيّ خبرة أو حاجة للتدرّب عليها، فهي تُقدّم المعلومة من دون عناء، ولا تخلو عموماً من أيّ بيت، في حين أنّ الإنترنت ليس متوفّراً في كلّ البيوت، فضلاً عن أنّه غير متاح لجميع الأعمار؛ فثمّة أمّية على صعيد الإنترنت ولكن ليس هناك من أمّيةٍ على صعيد التلفاز أو الفضائيّات.

في السابق، وقبل اختراع الفضائيّات، كان بإمكان السلطات إحكام قبضتها على

(13) مجموعة باحثين. **حوكمة الإنترنت، تحدّيات وفرص البلدان الأعضاء في الإسكوا** (منشورات الإسكوا: 2009)، ص5.

(14) مجموعة باحثين. **الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا** (الإسكوا: 2011)، ص17.

وسائل الإعلام وتوجيهها وفق عقيدتها، وتلقين الشعب ما تريده السلطة، لكونها – أي تلك السلطات – هي التي تتحكّم بالبثّ الإعلامي على مستوى الإذاعة والتلفاز، كما تتحكّم بالصُّحف، وكان بإمكانها منع دخول الصُّحف الأجنبيّة. وفي المحصّلة، كانت وسائل الإعلام جميعها تخضع لرقابة النّظام وسيطرته وتوجيهاته. ثمّ تمثّل التحوّل الأساسي والمفصلي في اختراع البثّ الفضائي، الذي كَسر القيود الرسميّة، وصار يصل إلى كلّ أنحاء المعمورة من خلال وسائل حديثة تنقل عبر التلفاز.

حقّقت «الثورة التلفزية» خلال العقود الماضية ثورة غير مسبوقة في ميدان إنتاج الصورة وتوزيعها وتعميمها، وذلك باستخدام تقنية الأقمار الصناعية، بعدما كان ذلك حكراً على الأغراض العسكرية. فالثورة التكنولوجية التي أدّت إلى ولادة الساتلايت، وبالتالي وصول الخبر عبر ثوانٍ قليلة بفعل النقل الحيّ، جعلت من إطلاق الفضائيات لحظة مُربكة واجهها العالَم الثالث. ويرى عبد الإله بلقزيز أنّنا في ظلّ ثورة غير مسبوقة في ميدان إنتاج الصورة وتوزيعها ودرجة استهلاكها عالميّاً، وهي أتت في إطار النجاح الهائل في ميدان توظيف نتائج تكنولوجيا الاتّصال عبر الوسائط الفضائية، وقد يكون من أهمّ النتائج على الإطلاق أنّها كسرت الاحتكار الإعلامي الرسمي، وأطاحت بأوحديته، ونالت من قدرته كما من وظائفه التقليديّة في مضمار تحقيق الهيمنة الإيديولوجيّة لتَضع في حوزة المتلقّي إمكانيّات مذهلة للاتّصال بالعالَم الخارجي واستقبال المعلومات المتدفّقة من غيّر قيود، وتكوين رأي مستقلّ عن الخطاب الرسمي في الشؤون العامّة[15]. لكن، على الرّغم من أهمّية هذا التحوّل وإخراج هذه الوسيلة من احتكار النظام السياسي، وتسويف الحاكِم وفرضه نمطيّاً على الشعب، فإنّ الفضائيات بدورها ليست خارج الأُطر الاحتكارية وأنظمة التوجّهات الإيديولوجية. لكنّ الجديد هو مسألة حرّية الاختيار بين توجّهات متنوّعة.

ومنذ تلك الفترة، صارت الفضائيّات تتقدّم بشكل كبير، على صعيد الدَّور وعلى صعيد الانتشار، إلى أن وصل عددها إلى الآلاف في الوقت الراهن، بحيث لم يَعُد الإنسان في المجتمع الحالي قادراً على الإفلات كثيراً من عالَم الصورة[16].

(15) عبد الإله بلقزيز، **العرب والإعلام الفضائي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2004)، ص 7.
(16) عبد الرحمن العزي، **دراسة في نظرية الاتّصال (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة**، 2003)، ص 48.

3- الإنترنت

أصبحت شبكة الإنترنت وتكنولوجيّاتها ومواردها أهمّ وسائل نشر المعرفة، وتبادل الخبرات، وتعزيز التفاعل الاجتماعي، ومدّ جسور التواصل بين المستخدِمين في مختلف أنحاء العالم[17]. في العام 1969 بدأ الإنترنت كمشروع بحث تشرف عليه وكالة (Advanced Research Project Agency-ARPA) في وزارة الدفاع في الولايات المتّحدة الأميركية، بالتعاون مع بعض المتعاقدين والجامعات. وكان الهدف منها دراسة إمكانية تطوير شبكة اتّصالات يمكنها النجاة من هجوم نووي عبر تأمين طرق عدّة لنقل المعلومات، ثمّ انتقلت بسرعة إلى وسيلة اتّصال واستُخدمت في خدمات البريد الإلكتروني، وازداد حجم الشبكة تدريجياً. وفي عام 1979، أخذ عدد الجامعات الموصولة بالإنترنت يزداد تدريجياً، وفي عام 1983 تمّ تطوير نظام تخاطب، وبدأت جميع الشبكات المنفصلة باستخدامه، فشكّلت شبكة كبيرة وظهر الإنترنت. وفرضت تكنولوجيا المعلومات نفسها في عقد التسعينيّات على مختلف مجالات الحياة، وبتنا نشعر بأنّنا نتّجه بسرعة كبيرة إلى عصر المعلومات[18].

هذه المساحة المُتاحة كسرت حاجز الوقت على صعيد التواصل والمعرفة، وسمحت بإنجاز أمورٍ بدقائق، كان يحتاج إنجازها في السابق إلى سنوات وأشهر. وكان لمحرّك غوغل أكبر الأثر في فتح أفق المعلومات، وهو أُطلق عام 1998، وفي غضون عامَين، أُطلق بعشر لغات، وصار محرّك البحث الأساسي لدى «ياهو». وفي عام 2000 صار محرّك البحث الأكبر في العالم[19].

في العام 2005 تأسّس يوتيوب، وحقّق انتشاراً سريعاً وواسعاً، فاشترته شركة غوغل في عام 2006؛ وهو اليوم ثالث موقع إلكتروني من حيث الأهمّية والانتشار في العالَم، والأوّل في مجاله[20]. إلى جانب هذه التطبيقات، تُنشَر اليوم قنوات تواصل على رأسها

(17) مجموعة باحثين، مقدّمة **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات للتنمية في غرب آسيا**، م. س. ن.

(18) نضال أبو زكي، «**الثورة المعلوماتية وتأثيرها في الاقتصاديّات العربيّة في القرن المقبل**»، صحيفة **الحياة** (8/ 5/ 1999).

(19) خبر نُشر في صحيفة **السفير** (27/ 12/ 2008).

(20) سحر بعاصيري، «نوع جديد من الصحافة اسمه المدوّنات»، صحيفة **النهار** (10/ 1/ 2009).

فايسبوك وتويتر وهاشتاغ والمدوّنات ... ونظراً لمدى انتشار هذه الوسائط يمكننا القول على سبيل المثال إنّه لو كان الفايسبوك بلداً، لكان ثالث بلدٍ مأهولٍ في العالَم. فقد فاق تعداد مستخدمي الشبكة الاجتماعية النشيطين شهرياً المليار في العام 2012 [21]. ويعتبر عبد الحسين شعبان الحقّ في المعرفة وحرّية الوصول إلى المعلومات ونشرها وإذاعتها بكلّ الوسائل الممكنة أهمّ مرتكزات الدولة العصرية، ولا سيّما الديمقراطية؛ ومن هنا سنلاحظ في القسم التالي من هذا البحث كيف أثّر تسارع الوصول إلى المعرفة في دفْع النُّظم الرتيبة في بعض الدول العربيّة نحو الانهيار. فالإنترنت اليوم يجتاح كلّ شيء، وما بدأ في الأصل مجرّد مشروعاً تُشرف عليه وزارة الدفاع الأميركي بالتعاون مع متعاقدين من بعض الجامعات، لتطوير شبكة اتّصالات، صار وسيلة الاتّصال التي غيّرت وجه العالَم ومكَّن من معالجة المعلومات بمختلف أشكالها بسرعة فائقة وبطرقٍ متعدّدة. وكان لهذه الشبكة دَور أساسي في قيام الربيع العربي إلى جانب غيرها من الوسائل المرتبطة بتسارع الزمن وأثره على النظام السياسي ووضعية الحاكِم كما سيتبيّن لاحقاً.

ثالثاً: في إنهاء ثبات بعض الأنظمة والحكّام العرب

إنّ مرحلة «الربيع العربي»، كمحطّة تغيير أساسيّة، تمثّل تجربة معبِّرة عن مستجدّات تطوّر الزمن، وتأثير تسارعه على مسألة ثبات النظام السياسي والحاكِم على السواء. لقد عبَّر سقوط الأنظمة الأوتوقراطيّة التي دامت لعقود، والذي بدأ في تونس، ثمّ في مصر عام2011؛ ومعركة إسقاط النّظام والقوى الدّاعمة له في ليبيا التي حكمها معمّر القذافي لمدّة 42 سنة، وعدم الاستقرار في سوريا، والسعي القائم في البحرين نحو التغيير الديمقراطي.. لقد عبَّر ذلك كلّه عن التغيير الكبير في الواقع السياسي العربي الذي دام لعقود[22]. وقد تمكّنت وسائل الاتّصال المذكورة آنفاً من فتْح قنوات التواصل والترابط بين الثورات العربيّة.

(21) برتران بادي ودومينيك فيدال (إشراف)، **أوضاع العالم 2014، جبابرة الأمس والغد** (بيروت: مؤسّسة الفكر العربي، 2014) ، ص100.

(22) World Development book case study: the role of social networking in the Arab Spring, https://newint.org/books/reference/world-development/case-studies/social-networking-in-the-arab-spring/

1- دور وسائل الاتّصال في قيام الحراك

رأى الصحافي اللبناني طلال سلمان أنّ الشعوب العربيّة دخلت بالتتابع إلى رحاب ثورة متعجّلة للخلاص من أنظمة الحُكم الدكتاتورية، التي جاءت بمعظمها بانقلابات عسكرية أو مصادفات من خارج المتوقَّع؛ وقد رأى أهل النظام العربي، بمعظمهم، في الشعوب، مجرّد رعايا لا شأن لهم بقرار الحُكم. حتّى «الانتخابات»، بل الاستفتاءات المنظَّمة بدقّة، لم تتجاوز الشكل مطلقاً، وكانت نمطيّة تماماً، تُنقَل من بلدٍ إلى آخر من دون تغيير، فتُعطي النتائج ذاتها مجدّداً، مفوِّضةً الطغيان بأن يُقرّر لها حياتها، متبرِّعةً بأن تُسبغ عليه الشرعية عبر شكلٍ ديمقراطيّ يتنافى مع طبيعته الدكتاتورية. هل من الضروري التذكير بأنّ نسبة مشاركة الرعايا في تلك الاستفتاءات لم تتجاوز العشرين في المائة[23]! لذلك عندما جاء الربيع العربي شهدنا سقوط الأنظمة في كلٍّ من تونس ومصر وليبيا واليمن، وهذا يعني غياب الشرعية عن تلك الأنظمة وحكّامها. ونشير هنا إلى أنّ عدم سقوط باقي الحكّام والأنظمة لا يعني شرعيّتها.

أحد أبرز العوامل الأساسية الدافعة للتغيير تمثّل في تسارع دَور وسائل الاتّصال، بوصفها إحدى أدوات تسارع الزمن التي أحدثت التغيير في ظلّ استمرار العوامل الأخرى، وعدم ورود أيّ عنصر جديد عليها. فالتغيير الذي طرأ على دَور وسائل الإعلام في بلادنا كان أسرع بكثير ممّا هو في البلاد التي اخترعت هذه الوسائل[24]. ويبيِّن الدَّور الذي لعبته هذه الوسائل أنّ النظرة التي ترسّخت لفترة من الزمن، والتي اعتبرت أنّ جيل الشباب العربي في حالة ركود، وأنّه غير مندفع نحو التغيير، هي نظرة غير دقيقة. غير أنّ هذا الجيل، الذي استحوذت عليه اهتمامات التقنيات الحديثة، شكَّل دعامة المرحلة الثورية العربيّة الراهنة بعد أن انعتق من عبودية الإعلام التقليدي، الذي فشل في ترويضه وانحرف عنه باتّجاه الإعلام الحديث أو وسائل التواصل الحديثة من شبكات اجتماعية ومدوّنات. وقد طوّرت الانتفاضات العربيّة أساليب إبداعية جديدة عبر هذه الوسائط الحديثة تتجاوب مع متطلّبات التأقلم مع الأحداث. ومن المعلوم أنّ قنوات إيصال

(23) طلال سلمان، «انتفاضات شعبية ولا برامج: الطغيان يعيد الاستعمار»، جريدة **السفير** (6/ 4/ 2011).

(24) جلال أمين، «أشباه الأخبار»، صحيفة **الشروق** المصريّة (27/ 7/ 2012).

المعلومة والمعرفة لم تَعُد حكراً على السلطات الرسمية، وأنّ هذه السلطات لم تَعُد متحكّمة بالقيَم وقادرة على فرض ما تريده منها. فمع الفضائيات والهاتف الخليوي والإنترنت، خرج الفرد من عزلته المفروضة طوعاً أو قسراً، ولم يعد الحكّام قادرين على التحكّم بمعارضته، ومع الوقت أصبحت هذه الوسائل بتفريعاتها منتشرة على مستوى الأجيال العربيّة المختلفة، من شباب وكهول ومسنيّن. فمَن لا خبرة لديه بالإنترنت أو ليس لديه هاتف خلوي، تصله الفضائيات إلى حجرته، بحيث بات من الصعب منْع المعلومة عنه أو توجيه خياراته، الأمر الذي ولّد صحافة المواطن، التي بات الفرد معها ناقلاً للمعلومة ومُسهماً فيها. فقد لعب الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي من فيسبوك وتويتر ويوتيوب دوراً كبيراً في الثورتَين التونسية والمصرية.

في ظلّ هذا الواقع انطلقت الدعوات للاحتجاج في المنطقة العربيّة من موقعَيْ فيسبوك وتويتر أساساً كما تدلّ على ذلك أرقام كثيرة[25]. وشكّلت التكنولوجيا الحديثة تحدّياً للآليات السلطوية المَعنيَّة بالرصد والمراقبة، ووفّرت ملاذاً آمناً لحرّية التعبير والتجمّع، وذلك على الرّغم من مخاطر التعرّض للاعتقال والسجن، ولا سيّما من قِبل الشباب دون سنّ الخامسة والعشرين، الذين يشكّلون نصف سكّان المنطقة. وسنرى في سياق الربيع العربي والتغيير الذي أحدثه كيف أنهَت ثورة المعلومات والاتّصالات احتكار السلطات الحاكِمة للمعلومات، التي تُعتبر إحدى دعامات ممارستها السلطوية؛ بمعنى آخر بات إخفاء هذه السلطات الحاكِمة ممارساتها السلطوية والاستبدادية أمراً صعباً جدّاً إن لم يكن مستحيلاً[26]. فكيف حدث تغيير الحاكم والنظام في تونس ومصر وليبيا واليمن؟ وكيف أثّرت في ذلك أدوات تسارع الزمن المتمثّلة بوسائل الاتّصال المذكورة سابقاً؟

أ- الواقع في تونس

مرّت الأقطار العربيّة بموجة ثورة. وإذا كان لها من ميزة، فهي أنّ الحراكات الشعبية هذه جمعت مختلف فئات الشعب العمرية والاجتماعية والمهنية في حركة واحدة. والحقيقة أنّ الشعوب العربيّة أنتجت من وراء معاناتها الطويلة في العقود الأخيرة

(25) مجموعة باحثين، **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في غربي آسيا**، م. س.، ص 13.
(26) حسنين توفيق إبراهيم، **الاتّجاهات المعاصرة في دراسة النّظم السياسية العربيّة، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية (23)** (الكويت: مجلس النشر العلمي، 2003)، ص89.

أسلوباً ثورياً جديداً أذهل القيادات العربيّة المحتكِرة للسلطة، سواء أكان النظام ملكياً أم جمهورياً؛ وهي قيادات تُجدّد للبقاء في الحُكم لنفسها أو لأبنائها تلقائياً[27].

كانت تونس بوّابة الحراك الذي عمَّ العالَم العربي، وجسّدت النموذج الأوّل للتغيير الذي انسحب لاحقاً، وبشكل سريع، على عدد من البلدان العربيّة. غير أنّ هذا العدد المحصور من البلدان التي شهدت تغييراً في الحاكِم أو في النّظام لا يعني أنّها حصراً الدول التي شهدت حراكاً شعبياً.

لقد غيّرت الانتفاضات الجماهيرية وجه تونس، وكانت هذه الانتفاضات بمثابة ظاهرة سياسية جديدة تُبشِّر بأنّ مرحلة جديدة بدأت فعلاً في تاريخ العرب المعاصر. وقد قادت التحرّك قوى شبابية ذات ثقافة عصرية تنويرية اعتمدت وسائل اتّصال وتواصل ذات تقنيات عالية[28]. جاء هذا التغيير في تونس بعد أن كان الرئيس التونسي قد تربّع على رئاسة البلاد لأكثر من ثلاثة عقود، فكانت تلك الانطلاقة من تونس المحطّة التي أُعلن من خلالها عن بدء عجلة التغيير، وانتهاء مرحلة استمرار الأنظمة. فالثورات التي اجتاحت البلدان العربيّة بعناوين سياسية واقتصادية واجتماعية تحت شعار التغيير وإسقاط النظام، كانت إعلاناً عن القطع مع النظام السياسي العربي الذي تأسّس بعد الحرب العالمية الثانية. هذا النظام الذي ثبَّت نفسه لعقود عدّة، استطاع أن يجعل نفسه بمنأى عن جملة التغييرات الحاصلة في ظلّ الحرب الباردة ثمّ بعد انهيار جدار برلين وما أحدثه من تغييرات جذرية على المستوى العالمي، إلى أن جاءت الثورات العربيّة فأسقطت أنظمة[29].

ففي تونس، ومع إحراق البوعزيزي نفسه، لعبت قنوات التواصل المختلفة دَوراً في نقل الصورة وتأجيج الناس. فنقل الخليوي صوراً وأشرطة فيديو حرّكت مشاعر قويّة أثَّرت في الساحة العالميّة أيضاً. كما غطّت الفضائيات المتلفَزة ما يزيد على 80 ٪ من

(27) جورج قرم، «دور الإعلام والمثقّفين العرب في تحويل الثورات إلى فتن دينية ومذهبية»، جريدة **السفير** (20 و21/ 10/ 2011).

(28) مسعود ضاهر، «جدلية الداخل والخارج في الانتفاضات العربيّة الراهنة»، مجلّة **معلومات**، العدد 90 (أيار 2011)، ص 115.

(29) حسين صفي الدين، «العلمانية والتغيير في لبنان»، مجلّة **معلومات**، العدد 10 (1994)، ص 122.

الأحداث العربيّة، ما أعطاها تفوّقاً في أحيان كثيرة على الخليوي والإنترنت؛ كما أنّ الفضائيات المؤثّرة عربياً تملك مواقع إلكترونية على الإنترنت، وهنا تجد تكاملاً بين عملهما.

ويشير غسان العزي إلى أنّ الرئيس التونسي بن علي كان فخوراً جدّاً بأنّه نظَّم في تشرين الثاني(نوفمبر) 2005 قمّة عالمية لمجتمع المعلوماتية في تونس العاصمة، وذلك انطلاقاً من غايات ربحيّة. ونتيجة ذلك سيطر على قطاع تكنولوجيا الاتّصال الحديثة في مصر وليبيا وسوريا واليمن وتونس القريبون جدّاً من الرئيس، وبالتحديد أخوته وأولاده وأصهاره. وقد ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت والهاتف المحمول في العالَم العربي بطريقة محمومة، وانتشرت مقاهي الإنترنت في المدن وحتّى الأرياف، كما وصلت الفضائيات إلى كلّ بيت ومقهى وساحة عامّة[30].

إنّ سيطرة المقرّبين من الحاكِم على ملكيّة هذه الوسائل لا تعني التحكّم بمضامين قنواتها، بل إنّها تعني تمكّن القيّمين عليها من قطع الاتّصال في ما بينها؛ لكن هل بإمكان أيّ دولة اليوم، وفي ظلّ تسارع الزمن، قطْع الإنترنت، وإيقاف شبكة الهاتف المحمول؟ وفي حال تمكّنت من ذلك، فإلى متى يمكنها أن تستمرّ بهذا القطع؟

إنّ إمساك النظام والحاكِم بإدارة قطاع التكنولوجيا ربحيّاً لا يعني حكماً امتلاكه، ذلك أنّ هذه القنوات باتت خارج إطار الملكية المباشرة، وأصبحت فضاءً عالمياً مفتوحاً يصعب الاستغناء عنه والتحكّم بمضمونه. ومن هنا فإنّ تسارع الزمن أخرج هذه الأدوات من قبضة الحاكِم، لا بل جَعلها وسيلةً للتغيير.

من هنا يمكن فهم الإجراءات التي اتّخذها النظام التونسي في بدايات الحراك، الذي سُمّي بـ«ثورة الياسمين»، لقطع الإنترنت، وإيقاف الهاتف المحمول عن العمل. وقد اعتبر راشد الغنوشي، بحسب ما نُقل عن موقع الجزيرة بتاريخ 11/ 1/ 2011، أنّ موقع فايسبوك هو أحد أبطال هذه الملحمة.

أدّت المواقع الإلكترونية دَوراً مهمّاً في نقل تطوّرات «ثورة الياسمين» في تونس إلى بقيّة الدول العربيّة والإسلامية والعالَم. وقد شهدت شبكة الإنترنت «حرباً إلكترونية» بين

(30) غسّان العزي، «الثورات العربيّة وتكنولوجيا الاتّصالات الحديثة، صحيفة **الخليج** (14/ 2/ 2012).

أنصار الثورة الشعبية وأجهزة النّظام استخدم فيها الطرف الأوّل سلاح ضرب المواقع الرسمية التابعة للحكومة التونسية، فيما لجأ الطرف الثاني إلى كبح حرّية التعبير وملاحقة مدوّنات المعارضين ومواقعهم ورسائلهم الإلكترونية وقرصنتها.

وفي 6 كانون الثاني (يناير)، عمدت السلطات التونسية إلى اعتقال مدوّنين وعدد من مغنّي الراب التونسي على خلفية تعرّضهم للنظام التونسي على صفحات الإنترنت. فتمرّد الصحافيون وقرّروا إدارة العديد من وسائل الإعلام بأنفسهم، وفي المحصّلة، وبعد أيام قليلة على اندلاع الحراك الشعبي في تونس، لعبت وسائل الاتّصال دَوراً أساسياً في تصاعده إلى أن وصل الأمر إلى تغيير الرئيس والنظام معاً بعد أقلّ من شهر، كما لعبت تلك الوسائل الدَّور الرئيسي في نقل المشهد التونسي إلى باقي العالَم العربي.

ب- التجربة في مصر

على الرغّم من أهمّية تونس كدولة عربية انطلقت منها الحراكات الشعبية التغييرية، إلّا أنّ لمصر أهمّية خاصّة نظراً لحجمها ودَورها الريادي عربياً، ولما لها من وزن يمكّنها، إذا ما تبوأت القيادة، من دفْع العالَم العربي نحو الحضور الفاعل على الصعيد العالَمي. فالتغيير في مصر لا يشبه مثيله في أيّ بلد عربي آخر، وتجربة مصر منذ ثورة 1952 وصولاً إلى الربيع العربي أثبتت ذلك.

بعد عقود من اليأس والخيبات العربيّة حصل ما لم يتوقّعه كثيرون. فقد انطلق قطار الثورات من محطّة عربية إلى أخرى، وخرج مئات الآلاف يطالبون بإسقاط النظام. لقد نجحت الثورات وتميّزت بأنّها تجاوزت الأُطر التقليدية للأحزاب السياسية. ومن المعلوم أنّ هذه الأحزاب التاريخية لم تكن هي صاحبة المبادرة إلى التجمّع أو التظاهر، بل التحقت بالشباب الذين استخدموا المدوّنات الإلكترونية في التواصل مع بعضهم البعض، وتمكّن الثوّار من الإطاحة برأس النظام في مصر[31] . سبقت حراك الربيع العربي تحرّكات عدّة شهدتها مصر بدأت مع الانتفاضة الفلسطينية عام 2000، لكنّها انتقلت إلى قضايا الداخل مع حركة كفاية عام 2004، وتدحرجت كرة الثلج الاحتجاجية من مصنع هنا ومصنع هناك، ومن مؤسّسة إلى أخرى، وتراوحت الاحتجاجات العمّالية بين

(31) المحرّر، أسئلة الثورات العربيّة، مجلّة **الغدير**، العدد 55 (صيف 2011)، ص 5- 6.

100 احتجاج في العام 2002 و756 في العام2007، وانتشرت ثقافة الاحتجاج في الشارع المصري وصولاً إلى الإضراب العام في العام 2008 .

إنّ الشباب الذين بادروا إلى الاحتجاج، الذي تحوّل إلى ثورة في مصر، هو جيل متعلّم ومثقّف، يُتقن أكثر من لغة، ويعرف التواصل مع العالَم، وهو جيل الحداثة والتكنولوجيا في ظلّ شيوع استخدام تقنية التواصل اليومي الإلكتروني. وقد قام هؤلاء الشباب بتقليد النموذج العربي في الاحتجاج من خلال تشكيل مجموعات عبر الإنترنت والفيسبوك[32].

في مصر كان سلاح شباب الثورة الهاتف النقّال والمواقع الإلكترونية واللابتوب لأخذ الصورة، ومنها عبر فضاء العالَم للتواصل مع الشباب الآخرين. وشكّلت شبكة الإنترنت قناة اندلاع الثورة، ثمّ شكّل الهاتف الخليوي والتلفاز بصيغته الفضائية عصبها إلى حدّ إطلاق توصيفها بثورة فايسبوك وتويتر. هناك أكثر من 39 مليون مستخدم للإنترنت في العالَم العربي، وليس أدلّ على أهمّية الإنترنت ودوره من محاولات دُول عربية قطْع هذه الشبكة بهدف ضرب الثورة وإنهائها. وفي مصر تحديداً، جاءت الانطلاقة الميدانية لشبكة الإنترنت ودورها في الثورة مع قضيّة الشاب خالد سعيد «بوعزيزي مصر»، كما سُمّي لاحقاً، وكان نشاطه السياسي على الإنترنت هو سبب قتله من قبل رجال الأمن ضرباً بحسب ما أفاد ذووه؛ فانتشرت قصّته على صفحات الإنترنت، واعتصم آلاف الشباب في الإسكندرية والقاهرة، ودُشِّنت صفحة له على فيسبوك دُعي من خلالها إلى الاحتجاج في 25 كانون الثاني (يناير)، واستُخدمت شبكة الإنترنت وموقع فيسبوك وتويتر للدعوة للتظاهر. وفي 25 كانون الثاني (يناير)، بدأت التظاهرة التي أُطلق عليها ذلك اليوم اسم يوم الغضب. وفي اليوم التالي لجأت السلطات المصرية إلى فرض قيود على الإنترنت، وحجب مواقع التواصل الاجتماعي من أجل الحدّ من المتظاهرين المطالبين بالتغيير. وتأزّمت الأوضاع إلى أن جاء يوم 10 شباط، يوم الدعوة المليونية. فاحتشد أكثر من مليون شخص في ميدان التحرير في القاهرة للمطالبة برحيل الرئيس المصري مع احتجاجات في بقيّة المدن، وانتشرت الرسائل الإلكترونية عبر الهواتف النقّالة والمواقع الإلكترونية.

(32) طلال عتريسي، «الثورات العربيّة: بين الطموح والتغيير ومخاطر الاحتواء»، صحيفة **السفير** (2011/3/8).

وإذا كان الهاتف الخليوي وشبكة الإنترنت قد شكّلا وسيلة التواصل لإطلاق الثورة، فإنّ قنوات التلفاز الفضائية كان لها الفضل الكبير في نقل صورة الأحداث بشكل مباشر[33]. ونظراً لأهمّية هذه الوسائل ودورها، عمدت السلطات المصرية إلى قطع الإنترنت حيناً، ومنع بعض القنوات الفضائية أحياناً، لكنّ ذلك لم يُجدِ نفعاً في ظلّ انفتاح العالَم وتعدّد قنوات التواصل وتشعّبها. وعلى وقع دور هذه الوسائل، سار الحراك الشعبي في مصر إلى أن تمكّن المصريون من إسقاط الرئيس، الذي بسقوطه انهار الحزب السياسي الممسِك بزمام السلطة. سقط النظام السياسي القائم، فشكّل هذا النموذج تجربة جليّة عن تأثير تسارع الزمن على إسقاط الحاكِم ونظام الحُكم. فنظام حسني مبارك في مصر سقط بعد اندلاع الثورة بـ 18 يوماً فقط (من 25 يناير إلى 11 فبراير 2011).

ج- الواقع في ليبيا

تُعتبر ليبيا نموذجاً للدولة العربيّة التي عرفت أطول فترة حُكم استمرّ فيها رئيس البلاد لأكثر من أربعين سنة متتالية، كما تميّزت ليبيا بهشاشة بُنية نظامها السياسي. ولئن كانت تونس ومصر قد شهدتا سقوطاً للنظام السياسي والحزب الحاكِم ومؤسّسات الدولة، فإنّ المؤسّسة العسكرية هي التي ضبطت إيقاع التغيير.

ونظراً للدَّور الفاعل للإنترنت في تحريك الشارع الليبي، عمدت السلطات الليبية إلى قطع خدمة الإنترنت في العديد من أحياء العاصمة[34]. وكان للفضائيات دَور أساسي في نقل المشهد التونسي والمصري إلى المشهد الليبي، وهو ما أسهم بالاندفاع الشعبي الليبي نحو التغيير بعد فرض نظام الحُكم نفسه ونمطه لعشرات السنوات: فكانت مرحلة الربيع العربي محطّة أساسية بالنسبة إلى ليبيا لجهة تغيير الحاكِم والنّظام. لكنْ، لئن شهدت كلٌّ من تونس ومصر استقراراً بعد التغيير، فإنّ ليبيا جنحت نحو النزاع المسلّح وغياب السلطة الفاعلة والحاكِمة.

د- الواقع اليَمَني

تتميّز اليمن بأنّها دولة خليجية، وتتميّز خليجياً بأنّها الدولة التي تحوّلت من النّظام

(33) علي شكر، «دَور وسائل الاتّصال في الثورات العربيّة»، مجلة **الغدير**، العدد 55 ، م.س.
(34) المحرّر، خبر ورد في صحيفة **الخليج** الإماراتيّة، (24/ 2/ 2011).

الملكيّ إلى النّظام الجمهوريّ في ظلّ بيئة خليجية تحكمها أنماط السلطة الملكية الوراثية عموماً. وعلى الرّغم من ذلك، لم تكن اليمن تختلف واقعياً عن حال الأنظمة الملكية المحيطة بها. فالرئيس اليمني قبل الإطاحة به كان يسعى لتوريث ابنه السلطة بعد أن قضى هو نحو ثلاثين سنة على رأس السلطة.

وكما تونس ومصر وليبيا، كان لوسائل الاتّصال الحديثة الدَّور الفعلي في تحريك الداخل اليَمنيّ، ولعبت وسائل الإنترنت والهاتف الخليوي والفضائيّات الدَّور المحوريّ في إحداث التغيير.

خاتمة

يتبيّن معنا من خلال النماذج الأربعة التي وردت في الدراسة كيف أثّر تسارع الزمن من خلال وسائل الاتّصال الحديثة، وبالتحديد (الفضائيات والهاتف الخليوي والإنترنت) في إحداث التغيير، وكيف أدّى ذلك إلى إسقاط الحاكِم والنّظام على السواء.

فالثبات في نظام الحُكم واستمراريّة الحاكِم هي من الأمور التي لم تَعُد مسلّمات يصعب التفكير بتغييرها، وانتهت حالة اليأس من التغيير التي سيطرت على المنطقة العربيّة. وعلى الرّغم من بقاء معظم الأنظمة العربيّة وبقاء حكّامها، غير أنّ ذلك لا يعني أنّها بمنأى عن التغيير، أو أنّ تسارع الزمن لم يؤثّر فيها. وطالما أنّ التغيير طال أعتى الأنظمة العربيّة وأكبرها، فإنّ باقي الأنظمة العربيّة معرّضة للتغيير في أيّ وقت. وإذا كانت تجربة الربيع العربي قد عمَّت المنطقة العربيّة فقط، فهذا لا يعني أنّ ظاهرة تسارع الزمن وأثره في التغيير محصورة هنا، بل على العكس فإنّ هذا التأثير تأخّر نسبياً حتّى وصل إلينا. واليوم يمكننا القول إنّ مسألة تأثير تسارع الزمن على تغيير الحاكِم والنّظام السياسي صارت أمراً متاحاً ليس على المستوى العربي فقط، بل على مستوى العالَم.

قائمة المراجع

- إبراهيم، حسنين توفيق. **الاتّجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربيّة،** حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية (23). الكويت: مجلس النشر العلمي، 2003.

- أبو زكي، نضال. «الثورة المعلوماتيّة وتأثيرها في الاقتصاديّات العربيّة في القرن المقبل»، صحيفة **الحياة** (8/ 5/ 1999).
- أمين، جلال، «أشباه الأخبار»، صحيفة **الشروق** (القاهرة: 27/ 7/ 2012).
- بادي، برتران؛ وفيدال، دومينيك (إشراف). **أوضاع العالم 2014، جبابرة الأمس والغد**. بيروت: مؤسّسة الفكر العربي، 2014.
- بعاصيري، سحر. «نوع جديد من الصحافة اسمه المدوّنات»، صحيفة **النهار** (10/ 1/ 2009).
- بلقزيز، عبد الإله. **العرب والإعلام الفضائي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2004.
- بمبر، بروس. **الاتّصالات والمجتمع والسياسة الديمقراطية الأميركية وثورة المعلومات التكنولوجية في جذور القوى السياسية**. تعريب هالة النابلسي. بيروت: دار الحوار الثقافي، 2006.
- جاسم، أنمار لطيف. **العالمية الجديدة: المرجعية، الأهداف والوسائل**. بيروت: المكتبة الثقافية، 2002.
- رحومة، علي محمد. **الإنترنت والمنظومة التكنو - اجتماعيّة، بحث تحليلي في الآلية التقنيّة للإنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعيّة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2005.
- سرحال، أحمد. **النّظم السياسيّة والدستوريّة في لبنان والدول العربيّة**. بيروت: دار الفكر العربي، 1990.
- سلمان، طلال. «انتفاضات شعبية ولا برامج: الطغيان يعيد الاستعمار»، صحيفة **السفير** (بيروت: 6/ 4/ 2011).
- شعبان، عبد الحسين. «العَولمة والإعلام العربيّ في الألفيّة الثالثة»، صحيفة **النهار**(بيروت: 21/ 10/ 1999).
- شكر، علي. «دور وسائل الاتّصال في الثورات العربيّة»، مجلّة **الغدير**، العدد 55، مركز الدراسات والتوثيق، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى(صيف 2011).

- صبح، علي. **العلاقات الدولية (الصراع الدولي في نصف قرن 1945– 1995)**. ط2. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006.
- الصديقي، سعيد. **الدولة في عالم متغيّر: الدولة الوطنية والتحدّيات العالمية الجديدة**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2008.
- صفي الدين، حسين. «العلمانية والتغيير في لبنان»، مجلّة **معلومات**، العدد 10، المركز العربي للمعلومات (بيروت:1994).
- ضاهر، مسعود. «جدلية الداخل والخارج في الانتفاضات العربيّة الراهنة»، مجلّة **معلومات**، العدد 90، المركز العربي للمعلومات (بيروت: أيار 2011).
- عبد الحيّ، وليد. **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.
- عتريسي، طلال. «الثورات العربيّة: بين الطموح والتغيير ومخاطر الاحتواء»، صحيفة **السفير** (بيروت: 8/ 3/ 2011).
- العزي، عبد الرحمن. **دراسة في نظرية الاتّصال**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2003.
- العزي، غسان. «الثورات العربيّة وتكنولوجيا الاتّصالات الحديثة»، صحيفة **الخليج** (الإمارات: 14/ 2/ 2012).
- قرم، جورج. «دور الإعلام والمثقّفين العرب في تحويل الثورات إلى فتن دينية ومذهبية»، صحيفة **السفير** (بيروت: 20 و21/ 10/ 2011).
- مجموعة باحثين. **الأمان الفضائي السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربيّة: توصيات سياساتيّة**. الإسكوا، 2015.
- مجموعة باحثين. **الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا** (الإسكوا، 2011)
- مجموعة باحثين. **حوكمة الإنترنت، تحدّيات وفرص البلدان الأعضاء في الإسكوا** (منشورات الإسكوا، 2009).
- مجموعة باحثين. **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات للتنمية في غربي آسيا**. العدد 16 الإسكوا (حزيران2011).

- المحرّر، «أسئلة الثورات العربيّة»، مجلّة **الغدير**، العدد 55، مركز الدراسات والتوثيق، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى (صيف 2011).
- المحرّر، خبر ورد في صحيفة **الخليج** (الإمارات: 24/ 2/ 2011).
- E. Long David and Koch Christan, *Gulf Security in the Twenty–First Century*.The Emirate Center For Strategic Studies and Reaserch: Abu Dhabi, 1997.
- *World Development book case study*: *the role of social networking in the Arab Spring*, https: / /newint.org /books /reference /world–development /case–studies /social–networking–in–the–arab–spring

مراجعة كِتاب:

«التّسارع، نقد اجتماعي للوقت» لهارموت روزا

بيسان طي

في قراءة فلسفية وسوسيولوجية، يدرس هارموت روزا (Hartmut Rosa)[1] في كتابه «**التّسارع، نقد اجتماعي للوقت**» (الصادر عام 2010) الأبعاد الاجتماعية والنفسية، والعسكرية والسياسية والدولاتية لعمليات التسريع. يشرحها منطلِقاً من موجاتها الأولى إثر الثورة الصناعية، ثمّ يدرس تغييراتها والدفع المهول الذي تشهده في الحداثة المتقدّمة، وصولًا إلى مناقشة مفهوم نهاية التاريخ أو ما بعد التاريخ.

ينطلق الكاتِب من مسألة رغبة بديهية يكرّرها بشكل عفوي أيّ إنسان، رغبة العيش بشكل هانئ، مقابل الشعور المسيطر بأنّنا لا نملك الوقت الكافي في حياتنا أو يوميّاتنا لإنجاز ما نرغب به، أو ما يتوجَّب علينا، كلّ ذلك على الرّغم من أنّنا نكسب في عصرنا المزيد من الوقت نتيجة ما توفّره لنا الوسائل الحديثة.

انطلاقاً من هذا «الاستنتاج» اليومي البديهي، يبدأ هارموت روزا (Hartmut Rosa) بحثه النقديّ في مسألة الوقت و«التّسارع»، مرتكزاً على أربعة مستندات سوسيولوجية هي البُنية، والثقافة، والصلة بالذّات، والعلاقة مع الطبيعة.

(1) هارموت روزا: فيلسوف وعالِم اجتماع ألماني، مولود عام 1965، من أشهر كُتبه: **الاستلاب والتسريع** *Aliénation et Accélération*

«الوقت» عنصر مهمّ لتحليل ديناميّة العالَم الاجتماعي، ولدراسته ثمّة مفردات ومنطلقات يجدر الإقرار بها، تبدأ من فهم الإحساس بالوقت كعاملٍ ثقافيّ يتمّ التأقلم به أو معه وفق تطوّرات أو تغيّرات البُنى الاجتماعية، ويُذكّر هارموت روزا (Harmut Rosa)بأنّ الطبيعة الجماعية ناتجة عن أصول عائدة إلى فكرة التّزامن.

«التّسارع» كمفهوم وحقيقة ليس وليد اليوم، العودة إلى عصر النهضة ضرورية في استعادة النقاشات حينها حول «الأزمنة الحديثة» التي تلتقي عند اعتبار التجربة المؤسِّسة للحداثة هي قضيّة التّسارع المهول الذي عرفه أسلوب الحياة وتكثيف التجربة الإنسانية، وأنّ الموجة الأولى من «التّسارع» قد وقعت خلال عقدَيْن ممتدَّيْن ما بين عامَيْ 1890 و1910، على أثر الثورة الصناعية.

التحديث والتّسارع: العلاقة المعقَّدة

في قراءة نقدية، يستعرض هارموت روزا(Hartmut Rosa) في دراسته بداية جزءاً من أعمال علماء الاجتماع الكلاسيكيّين. بالنسبة إلى هؤلاء، تشكِّل الحداثة مسار «الفردانية» والعقلنة والمُفاضلة وتدجين الطبيعة وزيادة القوى الإنتاجية، وكلّها في نظرهم، عوامل ناتجة عن تجربة التّسارع وتفعيل ديناميّة اجتماعية هائلة. ثمّ يستعين روزا بما كتبه كارل ماركس من أنّ الوقت أحد مصادر عمليّات الإنتاج الرأسمالي، ويعود كذلك إلى نظرية ماكس ويبر (Max Weber) الذي يرى أنّ الوقت قابل للتسريع وللتحوّل إلى مال.

يُذكّرنا روزا أيضاً بأنّ التقييم البروتستانتي الرأسمالي للوقت هو جزء من حركة تاريخية غربية هي مسار العقلنة (أو انتصار العقل)، وأنّ عقلنة المسار الاجتماعي عمليّة مرتبطة بتطوّر مفهوم تقسيم العمل، أي التفريق الاجتماعي بين الوظيفة والقيمة.

الحاضر مُتقلّصاً

في تعريف «ما هو التّسارع؟» ينطلق روزا ممّا كتبته الباحثة النمسوية هلغا نووتني(Helga Nowotny) من أنّ «التّسارع لا يعني فقط سرعة مُتزايدة لمسارِ كلّ السياقات الاجتماعية... إنّما يتضمّن نموذجاً وقتيّاً لحراكٍ عامّ يتزايد ليكون في الوقت نفسه نتيجة سياق النقل الخاضع لحال الاقتصاد والتكنولوجيا، مسار نقل الناس والمَوارد والمعلومات والطّاقة الذين يجدر أن يجتازوا مسافات مكانية ووقتية».

يذهب روزا (Rosa) بعد ذلك إلى العلوم الفيزيائية، ويقترح مُعادَلة «نيوتنيّة» (نسبة إلى نيوتن)، حيث «التّسارع هو زيادة عدديّة في كلّ وحدة وقتيّة»(ص87)، والزيادة العدديّة هذه تشمل الطرقات التي نجتازها، وعدد العناصر التي يتمّ تبادلها، والمُنتجات، وعدد الوظائف التي يشغلها المرء في مسيرة مهنيّة، وتغيير شريك الحياة، فضلاً عن عدد وقائع الأفعال في الوحدة الوقتية.

يلفت روزا إلى أنّ تلاقياً يحدث في المجتمع الحديث بين التّسارع التقني وارتفاع إيقاع الحياة من خلال انخفاض المصادر الوقتية، ويشدِّد على أبعاد ثلاثة للتسريع الاجتماعي، هي: التّسارع التقني، وتسارع التغيير الاجتماعي، وتسارع إيقاع الحياة.

لا تخضع هذه الأبعاد للدينامية نفسها، فهي من جهة، تعاني أحياناً من تباطؤ متحرّك تفرضه حدود طبيعية لا يمكن التحكّم بها في مجالات الفيزياء والبيولوجيا والأنتربولوجيا، وإن كانت بعض الجزر المتفلّتة من قوانين التّسارع في حالة تآكل. ومن جهة ثانية، هناك ما يسمّى بالتباطؤ الحركي المقصود، المتمثّل بالإيديولوجيا التي تتّخذ شكل النقد الراديكالي للمجتمع الحديث وثقافته، أيضاً هناك التباطؤ كاستراتيجية للتسريع المفروض من المؤسسات الاجتماعية أو الأفراد، بهدف السيطرة على إيقاع الحياة المهنية والعلائقية واليومية للمجتمع بطريقة أكثر فاعلية.

البُعد الأول للتّسارع هو التّسارع التقني وتسريع نقل المعلومات، والشكل الأكثر ثقلاً للحداثة هو التّسارع التكنولوجي، وقد كان تسريع النقل هو في أصل تجربة «ضغط الوقت». في هذا الإطار يُذكِّر روزا بأنّ التجربة التي يعيشها الفرد في مساحةٍ ما مرتبطة إلى حدّ كبير بالوقت الذي يستغرقه في اجتيازها.

أمّا البُعد الثاني، فيتمثّل بتسارُع التحوّلات الاجتماعية، أي تسارع الإيقاع الذي تتبدَّل خلاله الممارسات وتوجّهات الأفعال وتبدّلات العلاقات الاجتماعية ومنظومات العلاقات، ويقترح روزا في هذا الإطار ما كتبه نيكلاس لوهمان (NiKlas Luhamann) من تعريف التّسارع الاجتماعي باعتباره «ضغط الحاضر». أمّا الحاضر فهو فترة زمنيّة تتمتّع بطابع «الاستمرارية» وبنوعٍ من الثّبات، تترافق خلالها مساحة التجربة مع أُفق الانتظارات من دون الخضوع لأيّ تحوّلات. وإذا كان مفهوم «الحاضر» أو مدّته تتقلّص،

فإنّ لوهمان (Luhamann) يلفت إلى أنّ التغيير الاجتماعي يتحوّل إلى مشكلة نتيجة تنامي الواقع غير المستقرّ للآفاق الوقتية.

تسارع إيقاع الحياة هو البُعد الثالث، ويعني زيادة عدد فصول الفعل (Nombres d'épisodes d'action) والتجارب في وحدة زمنيّة، وذلك مرتبط بالتسريع التقني، وتتمثَّل التجربة الفرديّة لهذا البُعد بتعمّق الشعور بـحالة الطوارئ.

أحدثت عمليّات التسريع العملاق في وسائل النقل، ودفق المعلومات، وتزايد كمّيات الإنتاج التي شهدتها الحداثة، ثورةً في الأساليب المُسيطِرة على فَهْم العالَم، وأثّرت بالتالي على الأساليب الذاتية للطابع الاجتماعي ولكنّها لم تحدِّدها بشكل كامل. ومع التسريع التكنولوجي، كان التحوّل الأبرز في فَهْم المكان والوقت اللذين فقدا وظيفتيهما التوجيهيّة، فشهدت بالتالي علاقة الفرد بالناس وبالأشياء ثورة كبيرة، وقد أدّت الثورة المعلوماتية التكنولوجية إلى قلب مفهوم الحركة الذي راكمته ثورة النقل التي كانت تأخذ الفرد إلى العالَم، فبات العالَم يأتي إلى الفرد.

الوقت اللّاوقتي

عدّلت المسارات، المعبَّر عنها بتعابير، كالعَولمة وثورة المعلوماتية، شكلَ الوقت الاجتماعي والإحساس به؛ وانطلاقاً من ذلك، يبدأ روزا (Rosa) بعرض ومناقشة مفهوم جديد نسبيّاً هو «الوقت اللّاوقتي». ويُذكِّر بأنّ «إيقاع الذاكرة الجماعية» (ص 138)، محدود في امتداده الزمني (ما بين 80 إلى 100 عام)، ما يعني أنّ الشقّ الممتدّ بين أُفق الانتظارات وأُفق التجربة – المميِّز للحداثة– لا يمكن أن يَحدث إلّا مع حدوث تغييرات عميقة على مدى أعمار ثلاثة إلى أربعة أجيال، وإن كان التغيير الاجتماعي – والمقصود به تغيير قناعات ثقافية – يصل إلى إيقاع أسرع من توالي الأجيال، فإنّ هذا التحوّل لا يُنظر إليه كتغييرٍ للبُنى الرّاسخة بل كغموض بنيويّ يحمل الكثير من الفوضى.

تضع عملية التّسارع الاجتماعي هذه الفردَ أمام توارد أكثر كثافة دائماً من المنبّهات الحديثة والعنيفة، والتي تُحدِث آثاراً مثيرة ومشوشة للأفراد غير المهيَّئين بآليات الحماية منها، وخصوصاً أنّ «الحاضر» يتقلّص في مجمل مجالات الحياة، والـ«لا استقرار» يفرض على الأفراد والمؤسّسات مراجعة دائمة لانتظاراتهم، وإعادة تقييم مستمرّ

لتجاربهم، والتّعايش مع الشعور بضرورة التوأمة مع المتغيّرات، كي لا يبلغ الفرد شيخوخة مبكرة تضيع أمامه الفُرص.

هل مفهوم الإيقاع السريع خاصّ بعصرنا؟ يؤكّد روزا (Rosa) أنّ إيقاع الحياة يرتفع بشكلٍ مستمرّ بما يسمح لكلّ عصر أن يؤكّد أنّه يعيش إيقاعاً قياسياً. واختصاراً، يضع روزا (Rosa) تعريفاً لتسريع إيقاع الحياة «باعتباره تكاثر عدد الأفعال أو التجارب، خلال وحدة زمنيّة محدَّدة بسبب الندرة في الموارِد الوقتية» (ص135). ويضيف بأنّ التسريع التقني لا يَفرِض فرضاً ارتفاع إيقاع الحياة، لكنّه يبدِّل المعايير الوقتيّة التي تشكِّل أساس أفعالنا وخياراتنا، وبذلك يصير الشعور بالضغط أحد عوارض ارتفاع إيقاع الحياة، وخصوصاً أنّ المجتمع الحديث يُبجِّل مَن يعاني من ضغط الوقت باعتباره فرداً مُنتجاً ومتميّزاً. وتظهر في الحداثة المتقدّمة سطوة «الموعد النهائي Deadline»، الذي يحدِّد ترتيب توالي النشاطات، ومن تأثيراته ذلك الشعور بأنّه لا يمكننا أن ننجز شيئاً. ويلفت (روزا) إلى أنّ العلاقة بالذّات مرتبطة بالماضي والحاضر والمستقبل، وأنّنا، بنتيجة التّسارع، نشهد على «الذّات المتقلّصة» التي لا تتماهى بشكلٍ كلّي مع أدوارها وعلاقاتها، إنّما تتّخذ علاقة وسائلية تجاه محدِّدات هويّتها. يُعاود روزا (Rosa) الانطلاق من حقيقة مفادها أنّ مجالات التّسارع كلّها ذات سرعة واحدة، ويقول إنّ التسريع الاجتماعي في الحداثة بات مساراً يغذّي نفسه، ويضع التّسارع التقني وتسارع التغيير الاجتماعي وتسارع إيقاع الحياة في علاقة تداول.

الوقت كسلعة

الاقتصاد محدِّدٌ رئيس في الدراسة النقدية التي يقدّمها روزا (Rosa)، فيُذكِّر بأنّ «دراسة ديناميّة التكاثر (أو الإنتاج) ضرورية لفَهْم دينامية التسريع في المجتمع الحديث» (ص 199)؛ فحين يفيض معدّل الإنتاج عن معدّل التسريع تتقلّص الموارِد الوقتية بشكلٍ منفصل عن الوقت الذي نربحه بفضل التطوّر التقني، وتحت شعار «الوقت هو المال والمحرّك الاقتصادي»، يصير التسريع في الأنظمة الرأسمالية فرضاً موضوعياً لا يُمكن تجنّبه، ويُحدث تغييراً في عملية الإنتاج والإنتاجية.

الوقت نفسه يرتدي وظيفة جديدة، يتحوّل إلى سلعة، المقاول أو ربّ العمل، «يشتري»

وقت العاملين وليس نِتاج عملهم. يمكن إذاً الحديث عن اقتصاد أوقات الإنتاج، تسريع الإنتاج يزيد المنافسة ويتحوّل إلى أداة رئيسة في الإدارة الرأسمالية، ثمّ عند إحراز تقدّم (وقتي) واستغلاله لتحقيق أرباح مضاعفة، تفرض منظومة الإنتاج تسريع دَورة الابتكار وتقصير دَورة حياة المُنتَج. ومن هنا التناقض الاقتصادي الكبير، حيث إنّ أداة تقصير وقت العمل تتحوّل إلى أداة لوضع حياة العامل وعائلته في خدمة رأس المال. في هذا الإطار، لن يكون هناك من حاجة للتذكير بأنّ تسريع الإنتاج يفرض تسريع التوزيع، ومن ثمّ تسريع الاستهلاك، لذلك يرى روزا (Rosa) أنّ دينامية التسريع لا تبدأ بالإنتاج، بل بالتوزيع وهي دينامية دائرية. وبهذا المعنى فإنّ المشكلة الرئيسة التي يُواجهها رأس المال تتمثّل في المحافظة على سيولة مُتسارعة للبضائع.

التغيير الكبير الذي يمكن تفريقه – في هذا المنحى – بين ما شهدته «فلسفة» الإنتاج خلال الحداثة، ثمّ في الحداثة المتقدّمة، يكمن في فقدان الساعة (Horloge) لوظيفتها الجذرية كمحدِّد لوقت العمل. فمع الثورة الصناعية تمّ ربط «وقت العمل» بالساعة الميكانيكية، وسيطر مفهوم الفصل المطلق بين وقت العمل ووقت الراحة، وكان الوقت أداةً أساسية من أدوات المجتمع الانضباطي في الحداثة، وفق ميشيل فوكو(Michel Foucault).

مع العَولمة، أُعيد إدخال مفهوم «المهمّة» التي يجدر إنجازها، وانكسر بالتالي التفريق الصارِم بين وقت العمل والوقت الحرّ، وصار العمل جزءاً من عالَم الحياة كلّها.

يتمّثل الثّابت المستمرّ في الحداثة المتقدّمة بأهمّية «اقتصاد الوقت»، أمّا اختفاء الحدود ما بين العمل والحياة الخاصّة فمن تأثيراته حاجة الفرد إلى التكوين المهني المستمرّ. في هذا الإطار، يُذكِّر روزا (Rosa) بضرورة فَهْم تطوّرات الأفكار والمؤسّسات كمسارٍ متوازن وفي علاقة مترابطة، وبأنّ ثقافة الحداثة عنيدة في معارضتها لأساليب «تضييع الوقت». وإذا كان البُعد الديني يحمل الوعد بالسعادة، فقد تمّ استبداله في الحداثة المتقدِّمة بالمال، وخصوصاً في المنظومة الرأسمالية التي تحمل وعداً بحياة جميلة. هذا الوعد يُعَدّ محرِّكاً خارجياً مهمّاً للدينامية الحديثة للتّسارع، لكنْ مع تزايد الخيارات تزداد المخاوف من تفويت أمور مهمّة، وفيض الإمكانات والخيارات هو ما يميّز الحداثة المتقدّمة، والمجتمعات الحديثة تميل إلى تحويل أُفق الانتظارات لتكون أقلّ صلابة، والمستقبل ليصير أكثر تقلّصاً.

الدَّولة والعسكر

بعد تفصيل دقيق للأبعاد الثقافية والاقتصادية للتّسارع، يجيب روزا (Rosa) عن تساؤلات مُبهمَة نراقبها من دون تلمّس صياغةٍ محدّدة لها، تساؤلات عن الدَّولة في عصر التّسارع. يذكِّر بأنّ الدّولة والمؤسّسة العسكرية شكّلا عاملَين مركزيَّين للتّسارع، فالرابط الديناميكي بين الإنتاج والتسريع وُلِد في ظلّ الدَّولة ذات الحدود الواضحة والحديثة، ومن المؤسّسة العسكرية التي تعمل لخدمة هذه الدولة، لكن هذا المفهوم – أي موقع المؤسّسة العسكرية ودَورها في إطار الدّولة – معرَّض «للجرف» في الحداثة المتقدّمة. فقوى التسريع التي تمتكلها كلّ من الدّولة والمؤسّسة العسكرية، تنطلق في اندفاعة قد تتخطّاهما لأنّ هاتَين المؤسّستَين باستقرارهما البنيوي هما من مؤسّسات كبح التسريع. ويَعتبر روزا (Rosa) بيروقراطيّة الدولة من أهمّ عوائق التّسارع، فيما شهدنا اختفاء العوائق الدولية أمام الصفقات والمعاملات التجارية، وهذا ما كانت الدولة القومية الحديثة نفسها قد خلقته، حيث شكَّلت المُنافسة بين الدول الأوروبية بشكلٍ خاصّ سبباً للتمدُّد خارج حدودها ولسياسات المستعمرات، وهي السبب الرئيس للتّسارع التقني المتمثِّل بتسريع وسائل النقل.

يستعير روزا (Rosa) مقولة بول فيريليو (Paul Virilio) بأنّ «السلطة هي سلطة الأكثر سرعة والأكثر مرونة، ومَن يملك استراتيجيّات التسريع وتباطؤ الحركة».

اختفاء الحدود والتّسارع التقني غيّرا معادلات الحروب نفسها، وخصوصاً أنّ القرن العشرين شهد تطوير سلاح الجوّ بشكل كبير. وهنا يُذكّر روزا (Rosa) بأنّ المؤسّسة العسكرية نفسها لعبت دَوراً رئيساً في التسريع التقني وتسريع إيقاع الحياة، بل إنّ شبكة الإنترنت نفسها وُلِدت نتيجة تطويرات تكنولوجية مرتبطة بحاجات وأسئلة عسكرية. لكنّ حرب التسريع صارت سريعة لدرجة لم يَعُد من الجائز خوضها، من هنا يمكن القول إنّ المؤسّسة العسكرية فَقدَت الدَّور الرّيادي الذي كانت تتمتّع به في الحداثة.

باختصار كَتَبَ روزا (Rosa) أنّ أزمة الدولاتية في عصرنا هي أزمة الإدارة البيروقراطية التي تخطّاها التّسارع، لذلك تقوم النواة الإيديولوجية النيوليبرالية، المُنتصِرة على المستوى العالَمي، على سياسة تعطيل التنظيم، وتفكيك البيروقراطية، واختزال دَور

الدولة، بل هي «إيديولوجية غياب السياسة» (ص 255)، ولكنّ روزا (Rosa)، على الرّغم من ذلك، يرى أنّ «الدّولة» يمكنها أن تُشارِك كعضو مُقرِّر في عمليّات التّسارع.

التّسارع والعَولمة وما بعد الحداثة

في الفصل العاشر من الكِتاب يُدخِلنا روزا (Rosa) عالَم عصرنا الحالي، في قلب الحداثة المتقدّمة التي يناقشها، وذلك بالاستناد إلى ما جاءت به الحداثة نفسها.

يبدأ بتعريف العَولمة باعتبارها مَوجة جديدة في تزايد ضغط المكان والوقت، ثمّ يستعيد عاماً مفصليّاً هو عام 1989، الذي شهد التقاء ثلاث مصادفات تاريخية. المصادفة الأولى تمثَّلت بما سمّاه الثورة السياسية من خلال انهيار «العالَم السوفياتي» والانفتاح السياسي والاقتصادي لدول أوروبا الشرقية. والمصادفة الثانية هي الثورة الرقمية. والثالثة الثورة الاقتصادية ما بعد الفوردية (Postfordiste). وفق عالِم الاجتماع البولندي زيغمونت بومان (Zygmunt Bauman)، فإنّ عصرنا الحالي هو عصر الحداثة السائلة، لذا يرى روزا (Rosa) أنّ امتلاك المساحة الأكثر أهمّية بنيوياً وثقافياً أمرٌ لم يَعُد يقوم على مؤسّسات ثابتة مكانياً، بل يُحدّدها ذلك السيلان المستمرّ والمتدفّق للسلطة ولرأس المال وللسلع والبَشر والأفكار والأمراض والمَخاطِر، وغير ذلك. مع العِلم أنّ انتقال البشر أقلّ سرعة من تدفّق الأموال والمعاملات، وهذا ما يخلق واقعاً اقتصادياً أكثر ليبرالية.

الانتقال من مساحة الأمكنة إلى «مساحة التدفّقات» بحسب عالِم الاجتماع الإسباني مانويل كاستيل(Manuel Castells) يتميّز بمنظومة تفتقد إلى المركز، وتعمل وفق شبكة بلا تراتبية مستقرّة، ما يعني ظهور منظومة اجتماعية جديدة للوقت هي «الوقت اللّاوقتي»، وطغيان هذا النموذج شديد الارتباط بالإدراك الثقافي لمفهوم «نهاية التاريخ».

قبل الخوض في هذا النموذج، يُعيدنا روزا (Rosa) إلى سؤال: «من نحن؟». ويقول إنّ إدراكنا لهويّتنا مرتبط بالعلاقة بالزَّمن، وبالمكان، وبمُعاصرينا، وبالأشياء التي تشكِّل جزءاً من محيطنا، وبأفعالنا وتجاربنا. ثمّ يُذكِّر بأنّه من التجارب المؤسِّسة في الحداثة إدراك انتقال التوازن ما بين الحركة والثبات لصالح الدينامية، وهذا ما ينطبق أيضاً على معنى الذّات بالنسبة إلى الفرد، وقد انتصرت الحداثة للـ«فردانية» التي تحمل طابع

الاستقرار، وقد كان تحقيق الهويّة الذاتية يتحوّل إلى مشروع وقتي يتحقّق في زمن حياة الفرد.

لاحقاً ومع تخطّي إيقاع التغيير الاجتماعي عتبة توالي جيلَيْن، لم يَعُد من الممكن التمسّك بمفهوم الهويّة الذاتيّة المستقرّة، وهذا ما يُمكن تلمّسه منذ السبعينيّات من القرن الماضي. تزايدت، في الحداثة المتقدّمة، الخيارات في كلّ ما يخصّ المجالات التي تمسّ الحياة اليومية، وباتت إمكانية المراجعة تعني أنّ الهويّة الشخصيّة صارت «موقّتة» الطابع أو وضعية، وأنّ الهويّات صارت تُبنى ويُعاد بناؤها، من هنا يشدِّد روزا (Rosa) على مفهوم «الوقت المؤقَّت» الآخذ في التنامي في المجتمعات الغربية.

تُواجِه الهويّة المؤقّتة إشكاليّتَين كبيرتَين، الأولى حين يُصبح الفرد مُجبراً على تحديد الأولويّات، والثانية مرتبطة بالطابع الانتقالي للأشياء والمراحل التي يرتبط الفرد بها عاطفياً. لكنّ روزا يرى أنّ الذّات الوضعية قادرة على القيام بمجهود لتحقيق أهدافها و/ أو واجباتها، إلّا أنّها تتراجع في ما يتعلّق بالتزامٍ على مدى العمر.

هذا التسريع الذي يعيشه الفرد يجعل من الكآبة مرض الحداثة المتقدّمة، وذلك نتيجة تجارب الضغط المتمادي وإيقاع التجارب الجنوني ودرجة عالية من الـ«لا استقرار»، وهي ردّة فعل نفسية تتميّز بالشعور بالوقت المتخثّر المعلَّق وغياب المستقبل.

أزمة الوقت السياسي

اعتُبرت الديموقراطية عامل تسريع سياسي منذ ولادة الحداثة. ومع تغيير كبير في المفاهيم المرتبطة بها، اكتسب الوقت دينامية جعلته هو نفسه محرِّكاً للتاريخ.

يتحدّث روزا (Rosa) عن «أزمة الوقت السياسي» (ص 316)، الناتجة عن انتفاء التواقت بين الوقت السياسي والبُنى الزمنية للدوائر الاجتماعية الأخرى، وخصوصاً الاقتصاد والتطوّر التكنولوجي، وما بين التنظيم السياسي والتطوّر الثقافي – الاجتماعي.

أزمة الوقت السياسي تعكس أيضاً أزمة تخلقها إجراءات السياسات الديموقراطية. ويرى روزا (Rosa) أنّ ثمّة إشكالية في الحداثة المتقدّمة تتطلّب نقل المسارات المُنتِجة للقرارات إلى ميادين اجتماعية جديدة.

لكن هل نهاية التاريخ حتميّة؟ يكتب روزا (Rosa) أنّ التّسارع بلغ بتأثيراته حدّاً لا

يمكن الحديث فيه عن نهاية للتاريخ، فالطابع الوضعي يجعل الأحداث السياسية تتحوّل إلى مجرّد فصول، والأزمة الثقافية تنشأ بالتحديد من غياب قدرة فَهْم الواقعة التاريخية في ظلّ ضياع الماضي المرجعي والمستقبل الحامل للمعنى: «التاريخ لن يكون حاضراً ليشهد نهايته»، وإشكالية «ما بعد التاريخ» ليست «نهاية العالَم» بل «نهاية المعنى»(ص 333). من هنا يطرح روزا (Rosa) سؤالَين رئيسَيْن: الأوّل حول الاستمرارية المُمكِنة والمتوقَّعة للتاريخ، والثاني حول الإمكانية النقدية لنظريّةٍ حول التّسارع.

وفي ردّ على السؤال الأخير، يكتب أنّ التّسارع المتفلّت من السيطرة الأخلاقية والسياسية يُظهر قوّة معياريّة متزايدة، لكنّه يُخفي أيضاً إمكانيّات متزايدة لتنامي أمراض التسريع، وخصوصاً في ما يتعلّق بمشاعر الفرد وبقناعاته الخاصّة، فتُستبدل الاستئناس والحميمية بشيء من الاستلاب.

إلّا أنّ روزا (Rosa) لا يرى أمراض التّسارع إلّا كمرحلة انتقالية تتوجَّب دراستها بجدّية في إطار أيّ نظرية نقدية للتّسارع، ويضيف أنّ التّسارع الاجتماعي يضع مسألة الاندماج الاجتماعي في امتحانٍ عسير، كذلك الأمر بالنسبة إلى القدرة على الإنتاج الثقافي، وخصوصاً حيث يكون الإيقاع عالياً لدرجة تهدِّد استمرار التبادل بين الأجيال، وحيث التسريع يهدِّد بكارثةٍ بيئية.

أمّا في رد على السؤال الأول، فيستعرض روزا (Rosa) بعض الأطروحات المتداولة كإعادة إنتاج ما أنتجته الحداثة، ولكن باستبدال المؤسسات بأجهزة أكثر دينامية، أو التخلي عن مشروع الحداثة بما يتعلّق بتفوق الفردانية واستبدالها، أو الدعوة إلى عملية كبح طارئة لإعادة تنظيم قوى التسريع ومحركاته ومؤسساته.

كما يُذكِّر روزا (Rosa) بتيارٍ يرى أن المجتمع الحديث سيدفع ثمن عدم قدرته على الملاءمة ما بين التسريع والثبات، وذلك من خلال إحداث مصائب نووية أو مناخية، أو بتطوير أمراض تنتشر بسرعة ساطعة، أو غير ذلك من المصائب السياسية التي تنتج خاصة، حيث الجماهير المهمشة عن مسار التنمية والتسريع تدخل في مقاومة لمجتمع التسريع.

لكنّ روزا (Rosa) لا ينحاز لأيٍّ من هذه الأطروحات، ويذهب إلى طرحٍ خامس في خلاصةٍ لكلّ ما استعرضه في الكِتاب، وذلك في إجابة تدور حول «نهاية التاريخ»

أو النهاية المتخيَّلة لتاريخ التسريع. فعِلم الاجتماع المُعاصر وفق بيار بورديو (Pierre Bourdieu) يجدر ألّا يرتاح ما لم يقترح «أساليب لمواجَهة الميول المتأصِّلة في النّظام الاجتماعي»، مذكِّراً بأنّه كان على الإنسان أن يعرف جيّداً قوانين الجاذبية ليتمكَّن من اختراع طائرات تتحدّاها»، ومن هنا وِفق الكاتب، يكمن التحدّي اليوم في معرفة القوانين التي سمحت باختراع التّسارع، والمهمّة عسيرة.

مراجعة كِتاب «المزامنات الأولى: مشروع فكري عربي» لسيّار الجميل

نقد الذهنيّة المركّبة وإشكاليّات التفكير وآليّات التغيير

خالد غزال

هل يعني الزَّمن للعرب ما يستحقّه من تأمّل واهتمام؟ لا يقع السؤال في مدار العبث، فما هو ثابت أنّ الزَّمن عند العرب يتوقّف مرّات كثيرة عند محطّات لا يستطيع مفارقتها، فيقع في الجمود أو الانتظارية. أليست الشعوب العربية من أكثر الشعوب التي تستمتع الإقامة في ماضيها، ويمسك هذا الماضي بتلابيب حاضرها؟ ألا تعكس الأحداث الراهنة في المنطقة العربية كم إنّ الزَّمن لم يَعْنِ شيئاً بالنسبة إلى العرب، فإذا بنصوصهم التراثية التي مضى عليها مئات السنين تنتصب حاضرةً في كلّ صغيرة وكبيرة. وإذا بفتاوى علمائهم وفقهائهم الذين طواهم الزَّمن تعود لتقود شعوبنا وأمّتنا كأنّ التاريخ والزَّمن توقّفا عند الأئمّة والفقهاء في القرون الغابرة. وكأنّ التطوّر الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي عرفته المجتمعات العربية ظلّ متناسباً مع تلك الفتاوى؟ لا يعني الزَّمن شيئاً لدى معظم القائمين على المؤسّسات الدينية، على سبيل المثال لا الحصر، فيعجزون عن إنتاج فقه يتناسب مع الزَّمن الراهن، يصرّون على استحضار ابن تيمية والحنابلة والجعافرة.. وغيرهم، فيما يحتاج عالَمنا العربي والإسلامي إلى فقه يُواكِب تطوّرات العصر. ثمّ، وبصريح العبارة، ألا يُعتَبَرُ

الإرهاب المنسوب إلى الإسلام حالياً نتيجة لعجز المؤسّسات الدينية الرسمية عن قراءة النصوص المقدَّسة انطلاقاً من الزَّمن التاريخي الذي نزلت فيه، وأجابت يومها عن حاجات الزمن الذي كانت الدعوة الإسلامية تشقّ طريقها إلى الانتشار؟ ثمّ أيضاً وأيضاً، ألا يعني العرب أن يدركوا ما أدّت إليه العَولمة من تغيير للزمان والمكان، بحيث حوَّلت العالَم كلّه إلى قرية صغيرة، لم يَعُد للزَّمان فيها سوى أهمّية صغيرة، كما لم يَعُد المكان مُقرِّراً لمَسار العالَم؟ كلّها أسئلة مشروعة ومؤرقة في الوقت نفسه، أوحت بها قراءة كِتاب سيّار الجميل «**المُزامنات الأولى، مشروع فكري عربي**»، نقد الذهنيّة المركّبة وإشكاليّات التفكير وآليات التغيير.

يقدِّم الباحث العراقي في كِتابه المُشار إليه عرضاً مفصّلاً للمعضلات الفكرية والثقافية التي يعاني منها العالَم العربي، مقدِّماً وصفاً دقيقاً لأمراضنا، ومغامِراً في تقديم اقتراحات مستقبلية تتجاوز زمننا الرّاهن. يناقش في الكِتاب اثنتين وخمسين مقولة بل أطروحة، تعرض كلّ واحدة لمشكلة فكرية أو سياسية، يسمّيها «مزامنات»، يراها أَولى في مشروعه الفكري، بما يضمر إمكان استكمالها بـ«مزامنات ثانية». صدر الكِتاب عن «الدار العربية للعلوم ناشرون» في بيروت، وعن «دار العرب للنشر والتوزيع» في عمّان.

في مقطع بعنوان «إشكاليّات الوعي وتحليل التناقضات»، يقدِّم سيار الجميل تعريفاً بمشروعه الفكري النقدي، الراهني منه والمستقبلي، فيقول :«إنّ مهمّتنا الأساسية لا بدّ أن تغدو نقديّة وكاشفة في جوٍّ مُترَع بالحيوية والمرونة والحرّيات، وتعرية ما عليه واقعنا المُستحدَث والمُعاصِر إزاء حياة العصر على امتداد القرنَيْن الأخيرَيْن من الزَّمن، وبناء أفكار مستقبلية من أجل رسم صورة جديدة استناداً إلى النقد والتحليل لإشكاليات الوعي المتأزِّم نتيجة المزيّفات والشوفينيات والأكذوبات والانغلاقات والانكفاءات والتراجعات وحدّة التأزّمات وولادة التطرّفات، مع تفاقم حدّة التناقضات المُريعة المُتصادِمة جميعها مع روح النهضة والمُعاصَرة والتحضّر.. وعليه، فثمّة مطالبات لضرورات أساسية للتنظيم والبرمجة والمعرفة وتغيير التفكير السائد من خلال تجديد القوانين وآليات الدولة والتربويات، والأساليب والسياسات والانفتاح الحضاري المنظَّم على المعرفة والعالَم، لتحقيق المزيد من فُرص الحوار، والحرّيات والتنمية والإبداعات والوقفيات والعمران والحقوق الاجتماعية، والمؤسّسات الأهلية والعَيش، والعمل

المنتِج والاستثمارات، ورعاية الكفاءات وتكافؤ الفرص، وتجديد المؤسّسات والفصل الحقيقي بين السلطات». على هدي هذه التوجّهات سيعرض الباحث لأطروحاته ويقدِّم فيها أفكاره. ولأنّ حجم الأطروحات لا يسمح بتناولها جميعاً، سنختار البعض منها، ممّا هو راهنيّ ومفتوح على الزَّمن المُقبل بكلّ توقّعاته.

من الطبيعي أن يحتلّ موضوع العَولمة وكيفيّة التعاطي معها في عالَمنا العربي أولويّة في «مزامنات» الكاتب. كثيرون ينظرون إلى العَولمة كأنّها مؤامرة أميركية إمبريالية، فيشنّون الحملات التحريضية ضدّها، من دون أن يقفوا أمام الظاهرة وقفة نقدية لتعيين مضمونها الحقيقي ورؤية إيجابيّاتها وسلبيّاتها في الوقت نفسه. ليست العَولمة مؤامرة غربية، بل هي نتاج مرحلة من التقدّم البشري على جميع المستويات العلمية والاقتصادية والفكرية، هي باختصار، نِتاج الحداثة بمفهومها الواسع. هي ظاهرة تاريخية مُعاصِرة ومستقبلية من ظواهر التاريخ الكبرى. من المعلوم أنّ كلّ تقدّم علمي، وهنا تحتلّ الثورة التكنولوجية وثورة الاتّصالات والشركات الكبرى العابرة للقارّات، الموقع الأساس في هذا التقدّم العلمي، الذي يقدِّم معطيات لا حدود لها، تُساعد على تطوّر المجتمعات وانتقالها من التخلّف إلى العصر. لكنّ هذا التقدّم يحمل أيضاً من السلبيات، حيث يخترق الذهنيات البشرية من دون استئذان، ويتدخّل في الهويّات والثقافات السائدة والتقاليد، بما يمكن أن يخلق اضطّراباً في المجتمع. لا تُعالَج مشكلات العَولمة بتغطية الرؤوس، بل بالدخول في هذه العَولمة والإفادة من إيجابيّاتها والسعي ما أمكن لتلافي سلبيّاتها. في هذا المجال يدعو الباحث صراحة المفكّرين والمسؤولين العرب إلى القراءة النقدية المعرفية للعَولمة «من أجل توظيفها لمعالجة واقعنا، وبطبيعة الحال بناء مستقبلنا».

تحت عنوان «استراتيجيّات تفكير حضاري مستقبلي»، يستكمل الباحث قراءته للعَولمة، ولكن من منظار آخر، فيدعو إلى جهدٍ عربي ينصبّ على ضرورة الإفادة ممّا حقّقته مجتمعات أخرى على الصعيد العِلمي خصوصاً، وتوظيف الثروة المعرفية والرقمية في أيّ مشروع حضاري عربي مستقبلي. في هذا المجال يأسف الباحث لكيفية استخدام العرب للثورة العلمية، فيشير إلى «أنّ أكثر ما يؤلِم العرب وشعوب العالَم الإسلامي أن يجري استخدام آخر وسائل الاتّصال والميديا الإعلامية الكبرى وثورة المعرفة والتكنولوجيا المتطوّرة استخداماً استهلاكيّاً بليداً ومادّياً في حياتهم

لمزاولة اجترار كلّ المألوفات والنصوص والتقاليد والمكرّرات والإنشائيّات والخطب والشعارات.. بعيداً من توظيف الثورة المعرفية والثقافات المُعاصِرة توظيفاً إنتاجياً ومعنوياً في حياتهم». لذا يبدو العرب بحاجة ماسّة إلى منهجيات معرفية جديدة تهدف إلى قيام عقدٍ جديد بين المثقّفين وبين القادة السياسيّين، من أجل حياة عربية مستقبلية تتضمّن ما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الدَّولة والمجتمع استناداً إلى منطق الحقوق والواجبات والسيادة والمواطنية.

من المسائل التي تبدو مستعصية في عالَمنا العربي تلك المتّصلة بالتفكير والحقوق والحرّيات. يُطرَح سؤال مؤرّق عن مدى إمكان الوصول إلى مجتمعات عربية تكون فيها حقوق المواطن مصونة استناداً إلى القوانين والتشريعات الدستورية. المشكلة العربية في هذا المجال مزدوجة، فالأنظمة السياسية القائمة هي أنظمة استبدادية وديكتاتورية سمتها القمع وحرمان المواطن من حرّياته الفكرية والسياسية، حيث يرزح المواطن العربي تحت وطأة قمعها واضطّهادها لشعوبها. في المقابل، لم تقدِّم الأحزاب السياسية والمنظّمات التابعة لها نموذجاً مُختلفاً قائماً على تحقيق الديمقراطية بين أعضائها في الأساس، ولا على نموذج ديمقراطي في العلاقة مع المجتمع؛ ما جعل قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان قضايا مُستعصية، يحلم بها المواطن العربي من دون أن يتمكّن من الوصول إليها. يتساءل هذا المواطن عن السبب الذي يمنع المجتمعات العربية من التشبّه بالمجتمعات الغربية لجهة الحقوق الإنسانية، فيرى أنّ الاستبداد المُهيمِن على مجتمعاتنا هو أصل المشكلة، وهو استبداد سياسي وحزبي، أضيف إليه في العقود الأخيرة الاستبداد الديني، حيث تحوّلت المؤسّسات الدينية إلى قوى متسلّطة، ساعد على هيمنتها ما تعيشه المجتمعات العربية من انحلال للدولة كمؤسّسة حداثية، نحو تصاعد موقع العصبيات الطائفية والعشائرية والقبلية ودَورها، لتحلّ مكان الدّولة وتكتسح المُشترَك الذي كانت هذه الدولة تمثّله. يصرخ سيّار الجميل قائلاً: «لا بدّ من إدانة أنفسنا عمَّ جنيناه بحقّ أنفسنا على امتداد القرن العشرين.. لقد بدا واضحاً جدّاً أنّ دُولنا ومجتمعاتنا قاطبةً كانت لا تفقه معنى تحوّلات التاريخ والحياة. فبدل أن تستوعب تلك التحوّلات وتعرف حجومها وقدراتها، وتُسرِعَ الخطى في التفاعل معها برؤية واقعية ومستقبلية، فإنّها تراجعت لتمشي متصادمةً مع هذا وذاك، إذ إنّها كانت ولمّا تزلْ تمشي وعيونها إلى الوراء، وهي تتصوّر

نفسها أكبر من حجمها كثيراً.. فهل ستُغيِّرُ الأجيال الجديدة من واقعها وتفكيرها وتُراعي حقوقها وحرّياتها وتُصبح هي سيّدة مستقبلها في القرن الحادي والعشرين؟ ربّما نعم وربّما لا .. ربّما سنكون وربّما لا نكون».

من المسائل المريعة في سلبياتها حالُ التعليم في العالَم العربي، حيث يقرع الكاتب إنذار الخطر من البرامج التربوية ومن طبيعة التعليم السائد، وخصوصاً الجامعي، وما يُنتجه سنوياً من خرّيجين لا تتناسب اختصاصاتهم مع حاجات المجتمعات العربية ومتطلّبات تقدّمها. يقدِّم الكاتِب جملة ملاحظات نقدية في هذا المجال، فيرى أنّ المناهج التربوية، من الابتدائي إلى الثانوي إلى الجامعي، لا تعتني أساساً ببناء الشخصية للتلامذة، بل تعوِّدهم على التلقين وحشو المعلومات، فيما المطلوب تدريبهم على المهارات العملية والتفكير الجادّ. أمّا الجامعات فيصفها الكاتب بأنّها «غدت تحت وطأة سيادة المألوف من الطرق الشائعة، وتدفُّق الأعداد الهائلة من الطَّلبة عليها، وضُعف مؤهّلات البعض من الهيئات التدريسية، وغير ذلك من العوامل المفجعة التي أضرَّت كثيراً بالمستويات العلمية وتأهيل الجيل الجديد في دنيانا العربية العريضة». ممّا لا شكّ فيه أنّ مشكلات التعليم ستنعكس بشكل كبير على مستقبل مجتمعاتنا، وتمسّ تطوّرها في الصميم، وخصوصاً في ظلّ الانحياز لغير صالح الاختصاصات المتّصلة بحاجات التطوّر والتقدّم. في المقابل، إن أسوأ ما يُواجِه التعليم هو أنّ معظم الخرّيجين لا يجدون لهم عملاً في بلدانهم ممّا يضطرّهم للهجرة إلى الخارج. وأيّ مُطَّلِعٍ على حجم العلماء والخرّيجين في جميع المستويات العلميّة الموجودين في بلدان الغرب، سيُدرِك أيّ أثر سلبي تتركه هجرة الأدمغة هذه على الخطط المستقبلية للتطوّر والتقدّم في عالَمنا.

من المعضلات التي يتزايد مفعولها ودَورها في عالمنا العربي ما يتّصل بفتاوى التكفير والتخوين والارتداد والهرطقة... وغيرها من التعابير التي تجد مرجعيّتها لدى المؤسّسات الدينية في تأويل النصوص الدينية وقراءتها وفق أمزجتها الشخصية. يُشير الكاتب إلى ما تشهده المؤتمرات الدينية، على سبيل المثال، من مخاصمات وتهجّمات على أيّ فكرة ناقدة للمسائل الدينية، أو المُجتهِدة في التأويل. لكنّ الخطورة التي تمسّ المجتمعات العربية راهناً ومستقبلاً، تلك الناجمة عن صعود الإسلام السياسي وتنظيماته المتطرّفة، التي تضع الإرهاب واستخدام العنف في صلب برامجها. هذا

الانبعاث الإسلامي يعاني مشكلة في قراءة النصوص، يقرأها خارج سياقها التاريخي، ويسعى إلى إسقاطها على الواقع الراهن في وقت تغيّر الزَّمن الذي نزلت فيه. لذا لا تجد الحركات الأصولية والسلفية حرجاً من الادّعاء بأنّها تطبِّق النصّ الديني في ما خصّ غير المسلمين المُعتبَرين بمثابة الكفّار، والذين أحلّ الله قتالهم. هكذا يجري اختزال الإسلام إلى ما هو متقادِم في الزَّمن، ويُترَك جانباً الجوهر الروحي والإنساني والأخلاقي الذي يشكِّل الأساس في الدّين. وعلى الرّغم من أنّ هذه التنظيمات الأصولية تدّعي رفضها لمُنتجات الغرب ومُنتجات الحداثة، إلّا أنّنا نراها تستخدم هذه المنجزات، وبتقنيّة عالية، لإيصال فكرها إلى العالَم، سواء عبر وسائل التّواصل الاجتماعي، أم عبر ما تقدِّمه ثورة الاتّصلات والفضائيات الحديثة.

تحتلّ مسألة كتابة تاريخ العرب موقعها في كتاب سيّار الجميل، يُعالِج الموضوع من زاوية نقدية تقوم على أنّ أجيالاً عربية تربَّت على امتداد قرنَيْن من الزَّمن على مفاهيم خاطئة، وعاشت على أمجادٍ قديمة لا ترى في تاريخنا وتراثنا إلّا البطولات والإيجابيات، ووُضِعَ في عقولها أنّ التراث مقدَّس كمقولات الدّين، ولا يجوز المسّ به أو الاجتهاد في تأويله أو نقده. يتناسى هؤلاء المتمسّكون بحرفيّة التراث وتقديسه «أنّ كلّ مشكلات الحاضر تجدها راكنة من ترسّبات الماضي وبقاياه التي يتزمَّت إزاءها كلٌّ من الدولة والمجتمع العربيّين تحت مسمّيات عدّة وأغطية متنوّعة وتشكيلة فيها كلّ الألوان الفاقعة غير المُتجانِسة، أو عند آخرين يقبع كلّ شيء تحت عباءة داكنة سوداء لا يمكن أن يخرقها أيّ منهج أو تتدارسها أيّ فلسفة من أجل تعرية الحقائق مهما كان نوعها وشكلها وصنفها، ومهما بلغ كمّها وحجمها واتّساعها»، على ما يقول الكاتب.

لا شكّ بأنّ العرب أمام امتحان إعادة كتابة تاريخهم بصورة علمية تستند إلى الحقائق وليس إلى البطولات والمفاخر. لا أحد يدعو إلى إلغاء الإيجابيات من هذا التاريخ، ولكنّ المشكلة هي في الخلط بين السلبي والإيجابي بحيث تضيع مقاييس قراءة التاريخ العربي بموضوعية وشفافية. لم تَخْلُ المنطقة العربية خلال القرن العشرين من محاولات فعلية لقراءة التاريخ، لكنّها كانت تصطدم دوماً بالإيديولوجيا المُهيمِنة، سواء أكانت قومية عربية أم اشتراكية أم دينية، كلّ واحدة تريد قراءة التاريخ والتراث من منظار مقولاتها، وهذا ما جعل القراءات الجادّة على هامش التأريخ العلمي لواقعنا ولمستقبلنا أيضاً.

من دون إنكار محاولات مجاراة الزَّمن ومُواكَبة تطوّرات العصر، إلّا أنّ الشعوب العربية تحتاج إلى انقلاب في فكرها وموقعها العالَمين، والانخراط في العَولمة والتصدّي للذهنية القائمة والموروثة، والتي عفّى عليها الزَّمن، نحو ثقافة تواكِب التطوّر العلمي والتكنولوجي، وتسعى إلى وضع الماضي وراءها، لا لتعدم إنجازاته، بل لترمي ما تجاوزه الزَّمن وتقادم عليه، والإفادة ممّا هو متناسب مع زمننا الراهن. إنّ الانخراط في الزَّمن الحالي والتغلّب على الموروث من الماضي هو من التحدّيات الضخمة التي تواجِه العرب. وإذا لم يُدرِك العرب التحوّلات العالمية، وأصرّوا على موروثهم بوصفه الحامي لهويّتهم، فإنّ التخلّف الذي يعانون منه سيستفحل أكثر فأكثر. لا مكان اليوم لشعوب وأُمم لا تعترف بأنّ الزَّمن الحاضر هو زمن مختلف عمَّ سبقه، فإمّا مواكَبة العصر ومتطلّباته وإمّا الإقامة في التخلّف إلى أبد الآبدين.

يُمكن تلخيص كِتاب سيّار الجميل بأنّه دعوة إلى تجديد المشروع النهضوي الذي عرفت المنطقة إرهاصاته على امتداد القسم الأهمّ من القرن العشرين، والذي يشهد اليوم ذروة انهياره من خلال الحروب الأهلية التي تضربه، وانفكاك مقوّمات الدّولة لصالح العصبيّات العشائرية والطائفية والإثنية. يحتاج هذا المشروع إلى ثقافة سياسية جديدة عمادها الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة في الحقوق والواجبات لجميع المجموعات التي يتكوّن منها كلّ بلد. كما يحتاج هذا المشروع إلى قوىً اجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية، وإلى أحزاب وتنظيمات تؤطِّر هذه القوى وأفكارها. لا يبدو الوضع العربي الرّاهن في وارد هذه التوجّهات، بل إنّ هذا الوضع ما زال يسير في انحدار لا قعرَ مرئياً له.